الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

دولة الكويت
STATE OF KUWAIT

اوراق عمل ندوة الاوقاف الرقمية

تنظيم

الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت

بالتعاون مع

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

والملتقى الدولي للمنظمات التنموية

والجامعة الإسلامية العالمية الماليزية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
Garden of Knowledge and Virtue

iFDO
الملتقى الدولي للمنظمات التنموية
International Forum of Development Organizations

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

دولة ماليزيا - كوالالمبور

18 - 19 فبراير

2025م

المحتويات

رقم ورقة العمل	عنوان ورقة العمل	اسم المحاضر (صاحب ورقة العمل) والمسمى	الصفحة
.1	الوقف الرقمي بين إشكالية المفهوم والتكييف الشرعي: مقاربة شرعية أبستمولوجية	د. سارة متلع القحطاني (أستاذ مشارك بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت)	4
.2	التأصيل الشرعي للأوقاف الرقمية (أحكام النظارة عليها أنموذجًا)	د. محمد الفزيع (أستاذ بقسم الفقه وأصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت)	22
.3	الشكل القانوني للأوقاف الرقمية	د. عبد الحنان العيسى (متخصص في القانون الخاص واستثمارات الوقف وتسوية منازعاته، وخبير في عقود التمويل والبنوك والمصارف الإسلامية)	42
.4	الشكل القانوني للأوقاف الرقمية (التنظيم القانوني في الكويت أنموذجًا)	د. شرف الشرف (أستاذ القانون المساعد بكلية الحقوق بجامعة الكويت)	59
.5	حوكمة الأوقاف الرقمية (المعنى والمفهوم والمقاصد والأسباب الدّاعية والمعايير والمبادئ)	د. محمد قطان (دكتوراه في البنوك الإسلامية من جامعة برمنجهام ببريطانيا)	74
.6	حوكمة الأوقاف الرقمية (الممارسات ومتطلبات التنفيذ وصياغة القواعد العامة)	أ. د. يونس صوالحي (كبير الباحثين بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ISRA، وأستاذ التعليم العالي بجامعة INCEI)	94
.7	The Creation of Digital Waqf and the Role of Blockchain & AI Technology in its Sustainable Development ترجمة عنوان الورقة: إنشاء الوقف الرقمي ودور تقنية البلوك تشين والذكاء الاصطناعي في تنميته المستدامة	د. حامد راشد (باحث دكتوراه في المعهد الدولي للخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية الدولية، مؤسس FINTERRA)	112
.8	الأوقاف الرقمية: المميزات الفنية، التحديات، وآفاق التطوير في العصر الرقمي	د. عمران سالم	129

رقم ورقة العمل	عنوان ورقة العمل	اسم المحاضر (صاحب ورقة العمل) والمسمى	الصفحة
		(خبير أمن المعلومات والذكاء الاصطناعي بجامعة برادفور ببريطانيا، والمحاضر بجامعة الزيتونة بالأردن)	
.9	برامج التنمية والتوعية في الأوقاف الرقمية	أ. مأمون عريقات (مستشار في التطوير والتحول المؤسسي والرقمي)	146
.10	المؤسسات الوقفية الرقمية: تقييم الأداء وسبل تحسين الكفاءة المؤسسية	د. حسن أزكانين (أستاذ جامعي بكلية الشريعة بجامعة ابن زهر بالمغرب باللغة الإنجليزية، ومتخصص في التكنولوجيا المالية)	158
.11	الوقف الرقمي وتطبيقاته في ماليزيا: الإمكانيات والتحديات في المجالات التجارية والعلمية	د. حبيب الله زكريا (أستاذ مشارك بمعهد المصرفية والمالية الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا)	179
.12	الأوقاف الرقمية: من المفهوم إلى المنتج (تطبيقات عملية)	أ. أحمد الزير (خبير الريادة المؤسسية والتحول الرقمي)	192
.13	تطوير المنتجات الرقمية الوقفية (تجربة شركة استثمار المستقبل "فرادة")	د. عبد المجيد العسكر (المدير التنفيذي لشركة استثمار المستقبل)	208
.14	تجربة الأوقاف الرقمية لمدّكّر	أ. حمد التويجري (الرئيس التنفيذي لشركة مدّكّر للتقنيات التعليمية المبتكرة)	209

ورقة العمل (1)

الوقف الرقمي بين إشكالية المفهوم والتكييف الشرعي: مقاربة شرعية أبستمولوجية

د. سارة متلع القحطاني[1]

(1) أستاذ مشارك بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

الملخص

فكرة الورقة الرئيسة تتمحور حول تتبع أثر انعكاس الأنظمة الرقمية على الأوقاف والقطاع الوقفي. وتكمُن **أهمية الورقة** في تسليط الضوء على الإشكالات التي تفرزها الممازجة بين الوقف والرقمنة على تكييف الوقف الرقمي؛ إذ إن **إشكالية الورقة** تدور حول مدى توافق فلسفة الرقمية مع مقاصد الوقف الشرعية؛ ولذا **تهدف الورقة** إلى بيان مفهوم الأوقاف الرقمية وأنواعها، وتحديد سبب الاختلاف الفقهي في تعريفها وتكييفها، وأثر ذلك على الإشكالات الناتجة عن ممازجة الوقف بالنظام الرقمي خلال المقاربة الشرعية الأبستمولوجية. واعتمدت الورقة **على المنهج الاستقرائي** والوصفي والتحليلي والمقارن، لما تتطلبه طبيعة موضوعها. وانتهت الورقة إلى عددٍ من **النتائج**، من أهمها: تعارض مقاصد الوقف الشرعية مع فلسفة الرقمية؛ ولذا **توصي الورقة** بضرورة تعاون الجهات المهتمة بالأوقاف إلى تجاوز الإشكالات التي تفرضها الرقمية على مفهوم وتكييف الأوقاف الرقمية، وبذل الأسباب في ذلك حفظا على مقاصد الشرع في الوقف والتزاما بأحكامه.

الكلمات المفتاحية: الوقف الرقمي – مفهوم – تكييف– الشرع – أبستمولوجيا

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.ثم أما بعد:

فإن موضوع الأوقاف الرقمية يعد من انعكاسات الأنظمة الرقمية التي انتشر استخدامها في كل مجالات الحياة، والتي تطور مفهومها مع سياسة الرقمنة التي تبنتها كافة الأنظمة في القطاعات العامة والخاصة. وحيث إن الوقف في النظر الشرعي يعد من أهم روافد البر والإحسان التي يتشوف الشارع إليها؛ فقد استدعى ذلك تتبع أثر انعكاس الأنظمة الرقمية على الأوقاف والقطاع الوقفي. وقد تناولت هذه الورقة مقاربة شرعية أبستمولوجية للأوقاف الرقمية من حيث: مفهومها وتكييفها.

التعريف بالورقة: هي ورقة أولية للنقاش؛ تتناول هذه الورقة تحديد مفهوم الأوقاف الرقمية من جهة، وما يترتب عليه من خلاف شرعي في تكييفها من جهة أخرى، من خلال استقراء الأدبيات الشرعية التي تناولت الوقف الرقمي، والربط بين المعنى الشرعي للوقف ومقاصده، ومفهوم الرقمنة وفلسفتها، للوقوف على الإشكالات التي تفرزها هذه الممازجة من جهة، وإمكانية تجاوزها من جهة أخرى.

أهمية الورقة: تظهر أهمية الورقة في تتبع تطور مفهوم الأوقاف الرقمية والكشف عن مدى توافق فلسفة الرقمية في الواقع مع مفهوم الوقف ومقصده من جهة أخرى.

أهداف الورقة: تهدف الورقة إلى بيان مفهوم الأوقاف الرقمية وأنواعها، وتحديد سبب الاختلاف الفقهي في تعريفها وتكييفها وأثر ذلك على الإشكالات الناتجة عن ممازجة الوقف بالنظام الرقمي من خلال المقاربة الشرعية الأبستمولوجية.

أسئلة الورقة: تتساءل الورقة عن مفهوم الأوقاف الرقمية ومشروعيتها من جهة، وعن أنواعها من جهة أخرى، وعن تكييف الأوقاف الرقمية في التكييف الشرعي بالمقاربة مع فلسفة الرقمية.

مشكلة الورقة: تتمثل مشكلة الورقة في مدى مالية الأوقاف الرقمية في النظام الرقمي وعن أثرها في مقاصد الوقف.

منهج الورقة: تفرض طبيعة موضوع الورقة استخدام المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي والمقارن.

خطة الورقة: قسمت الورقة على ثلاثة مباحث تناولت في المبحث الأول مفهوم الأوقاف الرقمية ومشروعيتها، وفي المبحث الثاني أنواع الأوقاف الرقمية، وفي المبحث الثالث: تكييف الأوقاف الرقمية عن طريق إجراء مقاربة شرعية أبستمولوجية.

المبحث الأول: مفهوم الأوقاف الرقمية ومشروعيتها

المطلب الأول: مفهوم الأوقاف الرقمية

الفرع الأول: تعريف الأوقاف الرقمية بالاعتبار الإضافي:

أولا: تعريف الوقف لغة واصطلاحا

الوقف لغة: بفتح الواو وسكون القاف مصدر وقَفَ، والجمع أوقاف، ويطلق الوقف ويقصد به الحبس والمنع والتسبيل[1]؛ يقال: وقف الشيء وأوقفه، وحبسه وأحبسه، وسبله كله بمعنى واحد[2]، وسمي وقفًا لأن العين موقوفة، وحبسًا لأن العين محبوسة[3]. قال ابن فارس: "الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكث في شيء"[4].

الوقف اصطلاحا: "حبس الأصل وتسبيل المنافع"[5]، وهو من أجمع التعاريف للوقف، وذلك لأنه يتماشى مع نص الحديث في قوله ρ لعمر: «**احبس أصلها وسبِّل ثمرتها**»[6]. ولأنه تعريف جامع مانع بيّن حقيقة الوقف دون التفصيل فيما فيه خلاف.

---

(2) لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، ادار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ، 9/359-362؛ القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الجيل والمؤسسة العربية لطباعة والنشر – بيروت، 860.

(3) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، يوسف بن حسن ابن المبرد، تحقيق د. رضوان مختار بن غربية. دار المجتمع – جدة، الطبعة الأولى، 1991م، 548/3.

(4) المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلي، المكتب الإسلامي – بيروت، 1981م، 1/ 285.

(5) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن زكريا ابن فارس القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1366هـ، 6/ 531.

(6) انظر: الغاية القصوى في دراية الفتوى، عبدا لله بن عمر البيضاوي، دراسة وتحقيق ودراسة: علي محيي الدين القرة داغي، دار النصر للطباعة الإسلامية، 1980، 2/ 643؛ المغني على مختصر الخرقي، عبد الله بن أحمد ابن قدامة، دار عالم الكتب- الرياض، 1997، 6/ 185.

(7) أخرجه ابن حبان في صحيحه كتاب: الوقف، باب: ذكر الخبر المدحض قول من نفى جواز اتخاذ الأحباس في سبيل الله، ح (4899)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، أبو حاتم، محمد بن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين، علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي، ت: شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، 1993م، 11/ 262.

ثانيا: تعريف الرقمي لغة واصطلاحا

الرقمي لغة: بفتح الراء وسكون القاف منسوب إلى الرقم؛ ويقصد به: الخط والكتابة والنقش والعلامة والبيان، ومنه قوله عز وجل: ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ [المطففين: 9].[1]. **قال ابن فارس:** "الرَّاءُ وَالْقَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خَطٍّ وَكِتَابَةٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ"[2].

الرقمي اصطلاحا: أما في الاصطلاح الفقهي، فلا يخرج المقصود به عن حقيقة المعنى اللغوي، إذ استخدم الفقهاء هذا اللفظ للدلالة على كتابة الثمن على المبيع[3]. وأما في الاصطلاح التقني الذي يعنى بمشكلة البحث فعرف بأنه: "صفة لكل ما تستخدم فيه الأرقام، لتمثيل الأعداد، أو البيانات، أو الرموز».[4]

وحيث إن هذه الصفة مرتبطة بالنظام الرقمي (Digital System) الذي يتم فيه تحويل المعلومات قبل إرسالها إلى أرقام، والأرقام المستخدمة هي أرقام ثنائية فقط (1،0)[5]، ويتم تمثيلها في النظام الرقمي بما يضمن وصول المعلومات صوتا وصورة ومعطيات (Data) دون خلل.

الفرع الثاني: تعريف الأوقاف الرقمية بالاعتبار اللقبي:

وقف البحث في تعريف الوقف الرقمي-باعتباره لقبا- على ستة تعاريف؛ يمكن تقسيمها في اتجاهين:

الأول: تعريف الوقف الرقمي بالاعتبار الاسمي؛ أي باعتبار حقيقة المال الموقوف (ذات المال الموقوف)، ومنه:

1- تعريف الشايع بأنه: "كل حق معنوي وقف بصيغة رقمية عبر وسيط مناسب؛ للإفادة منه أو ريعه"[6].

2- تعريف أمين ومحمد بأنه: "كل أصل رقمي (نشأ في شكل رقمي أو حول من أصل عيني لأصل رقمي) حبس وسبلت منافعه"[7].

---

(2) ابن منظور، لسان العرب 248/12، الرازي، مختار الصحاح 127، الفيروزآبادي، القاموس المحيط 1115.

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة 425/2-426.

(4) انظر: رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، محمد أمين ابن عابدين، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ. وفي الأثر: "كان يزيد في الرقم" أي ما يكتب على الثياب من أثمانها لتقع المرابحة عليها، أو يغتر به المشتري" ابن قدامة: المغني 242/4.

(5) الأنطولوجيا العربية

(6) يشار إلى أن أنظمة الاتصال تستخدم الإشارات الكهربية لنقل المعلومات من مكان إلى آخر لمسافات طويلة. وتنقسم هذه الأنظمة باعتبار الإشارات التي تستخدمها لنقل البيانات واستقبالها في التواصل إلى نوعين: أنظمة الاتصال التماثلي (Analog System)، وأنظمة الاتصال الرقمي (Digital System). لمعرفة الفروقات بين أنظمة الاتصالات التماثلية، وأنظمة الاتصالات الرقمية؛ انظر:

Smillie,Grahame,Analogue and Digital Communication Technigues,Chapter 1,p.1-13,Elsevier,1999,Edithion:1.

(7) الشايع، سهيل، الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، ط1، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، السعودية، 2017م، ص33

(8) العويسي: أمين وكسرى: محمد، التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف "جامع الوقف" نموذجا، ص73

3-تعريف الشبل للوقف الإلكتروني[1] بأنه: "الأشياء التي حبست، وتصدق بمنفعتها، وبعبارة أخرى: الأموال الإلكترونية الموقوفة: مثل وقف المواقع والبرامج الإلكترونية"[2].

الثاني: تعريف الوقف الرقمي بالاعتبار المصدري؛ أي باعتبار حقيقة الوقف الرقمي. ومنه:

1-تعريف النجران بأنه: "التبرع بمنتج إلكتروني مباح يمكن الانتفاع به مع بقاء أصله، على جهة بر"[3].

2-تعريف آل جبعان للوقف الإلكتروني بأنه: "هو تحبيسُ الأصولِ الإلكترونيَّةِ، وتسبيلُ منافعِها في أوجهِ الخيرِ"[4].

3-تعريف رقية سيار ومحمد بأنه: "تحبيس الأصل الإلكتروني[5] أو الرقمي وتسبيل منفعته"[6].

والناظر في هذه التعاريف يلمح الآتي:

1-على الرغم من اختلاف التعاريف من حيث جهة التعريف؛ إلا أنها اتفقت على تضمين معنى الوقف الفقهي في التعريف: حبس الأصل وتسبيل المنفعة.

2-اختلاف التعاريف من حيث تحديد ماهية المحل الموقوف على أنواع:

حق معنوي، أصل إلكتروني، أصل رقمي، مال إلكتروني، منتج إلكتروني، محتوى رقمي. وسيتم مناقشة هذا الأمر في مبحث التكييف.

3-إشارة تعريف الشايع وأمين وسيار إلى متطلبات الوقف الرقمي؛ وهي وجود الصيغة الرقمية أو الكيان الرقمي.

---

(2) ويرى الشبل أن تعريفه يحد الوقف الإلكتروني لا الوقف الرقمي، لوجود الاختلاف بينهم، والحقيقة أن العلاقة بين الوقف الرقمي والإلكتروني هي علاقة عموم ومخصوص مطلق، إذ إن الأخير أعم من الأول، فكل مال رقمي هو مال إلكتروني بالضرورة، ولا عكس.

(3) الأوقاف الإلكترونية، عبد العزيز الشبل، مجلة البحوث الإسلامية، ع 119، 2019م، ص 241.

(4) الوقف الرقمي مقاصده ومجالاته، سليمان النجران، دراسات إسلامية، مج 16، ع 2، 2019م، ص14.

(5) الوقف الخيري الإلكتروني، ظافر آل جيعان، على الرابط: الوقفُ الخيريُّ الإلكترونيُّ: - الموقع الرسمي لظافر بن حسن آل جبعان. استرجع بتاريخ 2025/1/13م، ويظهر من تعريفه أنه لا يرى الفرق بين الإلكتروني والرقمي باعتبار أن الإلكتروني أعم ويشمل كل تطور يطرأ على تقنيات وسائل التواصل.

(6) ويقصد به الأصل الرقمي (Digital Asset) = أي محتوى بأي تنسيق يتم تخزينه رقميًّا وله قيمة (بمعنى أنه يوفر قيمة للشركة أو المستخدم أو المستهلك).

(7) سيار، رقية ومزياني، محمد الوناس، 2021م، الوقف الإلكتروني؛ تكييفه وطرق المساهمة فيه وأهم صوره المعاصرة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 35، ع 1، ص 597.

وقد عرف المؤلفان الوقف الرقمي بتعريف آخر هو: وقف محتوى رقمي وتسبيل منفعته. وحددا المقصود بالمحتوى الرقمي بأنه كافة المعلومات والبيانات التي تصنع وتخزن وتعرض بشكل رقمي. أو أي محتوى ضمن بيانات رقمية مخزنة بصيغة ثنائية الترميز أو تماثلية. وبشكل أكثر تحديدًا: القيمة المعرفية المضافة المعبر عنها بلغة ما والمضمن في ملفات وسائط متعددة (نص، صورة، فيديو، رسوم متحركة..)

وأشار الشبل إلى ذلك ضمنا حين اعتبر أن هناك اختلافا بين الوقف الرقمي والإلكتروني من حيث المحل الموقوف، إذ المال (الشيء/ الأصل) الإلكتروني يختلف عن المال (الشيء/ الأصل) الرقمي[1]. والحقيقة أن العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص مطلق، إذ إن[2]:

– كل مال رقمي هو مال إلكتروني ضرورة، ولا عكس، وعليه يمكن القول: إن كل وقف رقمي هو وقف إلكتروني ولا عكس، ذلك أن المعيار في اعتبار المال (أو الوقف) رقميا أو إلكترونيا راجع إلى نوع الاتصال في نقل البيانات لا محل الوقف، إذ الموقوف في كلا الصورتين لا بد أن يكون مخزنا إلكترونيا.

– أن كلا الوقفين الرقمي والإلكتروني متوفران في الفضاء الرقمي الذي هو إلكتروني ضرورة.

ويتميز نظام الوقف الرقمي عن نظام الوقف الإلكتروني بإمكانية **استخدام التشفير** في الوقف الرقمي دون الإلكتروني، ويترتب على ذلك عدة أمور منها: **جودة الإرسال** من جهة و**أمن البيانات المرسلة** من جهة أخرى، وعدم إمكانية استبدال الرموز في نظام اتصالاته من جهة ثالثة[3].

وفي رأيي يمكن تعريف الوقف الرقمي من جهتين:

الأولى: من جهة حقيقته، ويمكن تعريفه بهذا الاتجاه باعتبارين هما:

1-**الاعتبار المصدري:** فيعرف الوقف الرقمي بهذا الاعتبار بأنه: تسبيل منفعة الأموال المباحة التي تتداول في النظام الرقمي –سواء كان لها طبيعة مادية أو حسّية أم لا، وسواء كان لها قيمة ومنفعة ذاتية أم لا طالما ثبت لها في الواقع الافتراضي منفعة تبادليّة ومالية متقومة– مدة بقائها على جهة بر.

2-**بالاعتبار الاسمي** (باعتبار محله) ويعرف الوقف الرقمي بهذا الاعتبار بأنه: ما سبلت منفعته من الأموال المباحة التي تتداول في النظام الرقمي –سواء كان لها طبيعة مادية أو حسّية أم لا، وسواء كان لها قيمة ومنفعة ذاتية أم لا، طالما ثبت لها في الواقع الافتراضي منفعة تبادليّة ومالية متقومة– مدة بقائها على جهة بر.

---

(2) سبق تحديد المقصود بالرقمي، أما المقصود بالإلكتروني فهو المنسوب إلى الإلكترونِ. والإلكترون في الاصْطِلاح: عبارةٌ عن جُسَيْمٍ يشكِّلُ جزْءًا من ذرّة، يحمِلُ شحنةً سالبةً. وقيل: الإلكترون: عبارة عن موجة ذات كتلة معينة وشحنة سالبة تعمل ضمن مجال كهرومغناطيسي. وفي الفيزياء الكمية: الإلكترون ليس جسيمًا ولا موجة، وإنما يمثل في شروط معينة صفات موجية أو جسمية. انظر: موسوعة « لاروس »، (2002 م)، الطّاقة والْمادّة، ط 1، بَيْروت: دار عويدات للنّشر 24. أقول: وأيا ما يكن ماهية الإلكترون فإن ما يعنينا هنا: كونه يعمل ضمن حقل كهربي أو موجي نظرًا للشحنة السالبة التي تمكنه من الانطلاق في تيار كهربي أو حزمة ضوئية ذات سرعة معينة. موسوعة «لاروس»، الطاقة والمادّة 28. **والجزءُ ذو العلاقةِ بموضوع «الوقف الرقمي» هُوَ**: أنّ الإلكترونَ ذا الشُّحْنة السالبة قادرٌ، في ظُروفٍ، على الانتقال من ذرّة إلى أُخْرى، وبِحُدوث ذلك يَخلقُ تيّارًا كهربيًّا، وهَذا التيّارُ يعمَلُ على خلْق حقْل مغناطيسيّ حولَه وقد استُخْدم هذا المجالُ الكهرومغناطيسيّ في الاتِّصالات السّلكيّة واللاسلكيّة؛ فأحدَثَ ثورةً في عالَمِ الاتِّصالات والمعلوماتيّة. فعَنْ طريقِ استخدامِ الأجهزة الإلكترونية كالحاسب والهواتف النقالة ونحوها –في ظِلّ الاتِّصالات السِّلْكيّة واللاسلكيّة– أمكن نقْلُ كلّ مخزونٍ إلكترونيّ عبْرَ مسافات شاسعةٍ تعمَلُ على توفير الْجُهْدِ والوَقْت والْمال. وهذا المخزون الإلكتروني هو محل الوقف الرقمي، لكنه يكون رقميا فقط إذا تم استخدام نظام اتصالات رقمي لا تماثلي.

(3) العويسي وكسرى، التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف "جامع الوقف" نموذجا، ص73.

(1) انظر الهامش 11.

الثاني: باعتبار طريقة عمله:

نظام يتيح تسبيل منافع الأموال المباحة من خلال تحويلها إلى بيانات يمكن تداولها عبر كل أداة أو وسيلة تساعد على إنتاج أو توزيع أو تخزين أو استقبال أو عرض البيانات مدة بقائها على جهة بر باعتبارها قيمة معرفية تخدم المستفيد منها.

وهذه التعاريف تعكس مفهوم الوقف الرقمي إذ يتحقق فيها الآتي:

1- بيان أن الوقف الرقمي نوع من أنواع الوقف الفقهي.

2- بيان أن الوقف الرقمي هو وقف يختص بالأموال المباحة التي تتداول في النظام الرقمي على تنوعها في الحقيقة والواقع: أعيان، منافع، حقوق معنوية، طالما أُضفي عليها وصف المالية المتقومة عرفا.

3- بيان أن الوقف الرقمي هو وقف يعكس خصائص البيئة التي يتم تداول الأموال الموقوفة –على اختلاف نوعها– فيه من جهة، ويتطلب شروط تلك البيئة.

على أنه تلزم الإشارة إلى صعوبة وضع حد للوقف الرقمي –ما لم يخضع للتنظيم والتقنين–، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

1- حداثة المفهوم، حيث إن تاريخ تطور الاتصالات من جهة، وظهور عدد من الألفاظ الموازية لتطور الاتصالات من جهة؛ أسهما في عدم استقرار المقصود من الألفاظ ذات الصلة –مثل الرقمي والمشفر والإلكتروني، والأصل الرقمي، والعملات الرقمية والمحتوى الرقمي- مما جعل المعنى الاصطلاحي لكل منها غير مستقر، وقد ظهر هذا جليا عند استعراض تعريف الوقف الرقمي.

2- اختلاف الجهة التي يعرف بها كل من: الوقف، والنظام الرقمي، فضلا عن تعارض فلسفة الرقمية مع مقاصد الوقف الشرعية، أو على أقل تقدير الاختلاف بين فلسفة الرقمية ومقاصد الوقف الشرعية.

3- تنوع الأموال التي يتم تداولها في النظام الرقمي من جهة، والارتباط العضوي بين الأموال الرقمية (البيانات) والنظم والوسائل التي تتداول فيها ومن خلالها. وهو ما يعبر عنه بين الجزء المادي وغير المادي للأموال في النظام الرقمي.

4- إمكانية تحويل بعض الأصول الحسية إلى أصول رقمية قابلة للتداول في النظام الرقمي.

5- إمكانية توليد بيانات –محتوى– رقمي ناتج عن كل الأصول الرقمية الموجودة في الفضاء الرقمي لها صفة المالية باعتبار قيمتها المعرفية التي تخدم فئة من المستفيدين بحيث تكون هذه البيانات بذاتها قابلها لأن تكون محلا جديدا للوقف.

6- صعوبة قابلية بعض الأموال الرقمية لخضوعها للوقف بذاتها بوصفها الوظيفي كالعملات الرقمية المشفرة اللامركزية باعتبار طبيعة عملها.

7- تفاوت الأموال الرقمية في مدة قابلية وقفها بذاتها أو وقف ثمرتها (تسبيل أصله أو ثمرته).

المطلب الثاني: مشروعية الوقف الرقمي

حيث إن الوقف مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، وقد تضافرت النصوص على مشروعيته والحث عليه[1]، وحيث إن محل الوقف هو الأموال المشروعة، فإن الأموال التي يتم تداولها في النظام الرقمي سواء في الفضاء الإلكتروني أو الافتراضي يصلح أن تكون محلا للوقف –ما انطبقت عليه شروط المال الشرعي(مباح الانتفاع به – طاهر)، وعليه فإن مشروعية الوقف الرقمي ثابتة بنفس تلك الأدلة والنصوص باعتبار أن الوقف الرقمي أحد أفراد الوقف الفقهي المشمولة به في تعريفه وحده.

المبحث الثاني: أنواع الأوقاف الرقمية[2]

لما كان الوقف الرقمي يعتمد في قيامه وظهوره وتداوله على البيئة الرقمية، فلا شك أن محل الوقف هو مما يعد مالا رقميا. وحيث إن النظام الرقمي يعكس حقيقة الأموال الموقوفة على شكل بيانات (أي رقمنة الأموال الموقوفة على تعدد أشكالها وحقيقتها)، فصورتها جميعا أرقام ثنائية لكنها في حقيقتها تعبر عن أصلها: حسيا كان أو معنويا –منفعة أو حقا– أو غير ذلك. لذلك يمكن تقسيم الأموال محل الأوقاف الرقمية إلى الأنواع الآتية:

1– أموال رقمية ناتجة عن رقمنة الأوقاف التقليدية. وتتنوع هذه الأموال إلى نوعين:

الأول: النسخة الرقمية للأوقاف المنقولة (سواء عبرت عن: أعيان (مثال: كتب «تظهر في شكل ملف رقمي») – عن منفعة (مثال: منح الاستشارات على شكل تطبيق). عن خدمة (مثال: إتاحة الحجوزات عبر موقع / منصة).

الثاني: رقمنة بيانات الأوقاف التقليدية من حيث السجل/ التاريخ/... الخ، ووقفها كقيمة معرفية، **وهذا ما يميل إليه القطاع الوقفي حاليًّا**[3].

2– أموال رقمية تمثل وظيفة النقود العادية في العالم الرقمي الافتراضي، وهي المسماة: العملات الرقمية المشفرة سواء كانت مركزية أو لا مركزية.

---

(2) انظر: القحطاني، سارة، وقف النقود بين الاختلافات الفقهية والمقاصد الشرعية، 2012م، مجلة مركز صالح عبدالله كامل، للاقتصاد الإسلامي، مج 16، ع 47، ص 1377 وما بعد.

(3) استفدت في صياغة هذا المبحث من مراجع متعددة منها: الشايع، الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، ص51 وما بعد، العويسي وكسرى، التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف "جامع الوقف" نموذجا، ص73، عبد اللطيف: محمد وشيحة: عبد المحسن، الأصول الرقمية طائفة جديدة من الأملاك العامة، مجلة القانون والتكنولوجيا، مج 3، ع2، ص 20–23، نعيمي: عبد المنعم، الوقف الرقمي كرؤية استشرافية لعصرنة قطاع الأوقاف، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج 57، ع 5، 2020م، 185–187، الحمراوي، حسن، انتقال ملكية الأصول الرقمية بالوفاة بين الإشكالات الشرعية والتحديات القانونية، مجلة قطاع الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، ع 15، 2024م، 2148–2150، حسن، أحمد محمد، الجوانب القانونية للأصول الرقمية : دراسة مقارنة مجلة بحوث الشرق الأوسط، 2024م، ع 104، ص17 وما بعد، عبد الرحمن، إياد عبد الحميد نمر، التركات الرقمية: مفهومها وأحكامها: دراسة فقهية تأصيلية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 27، ع 2، ص 5 وما بعد، بلعباس، عبد الرزاق Exploring Interactions between Awqāf and Digital Data، 2023م، مجلة وقف، ع 1، ص171 وما بعد.

(1) سيار والمزياني، الوقف الإلكتروني، ص 597.

3-أموال رقمية تعكس وظيفة السلع في العالم الرقمي الافتراضي وتسمى (الأصول الرقمية)، وهذه تنقسم إلى نوعين: أصول رقمية يمكن وقفها بذاتها (المواقع الإلكترونية – البرمجيات)، أصول رقمية لا يمكن إلا وقف ريعها (التوكنز- NFTs) وهذه الأخيرة غالبا ما تتطلب أن يكون لها سجل رقمي (بلوكتشين).

وهذه الأموال الرقمية تتنوع إلى أنواع عدة باعتبارات مختلفة أهمها:

المطلب الأول: أنواع الأوقاف الرقمية باعتبار إمكانية استبدالها

حيث يمكن تقسيم الأموال الرقمية بهذا الاعتبار إلى:

أ- أموال رقمية قابلة للاستبدال:

مثل العملات اللامركزية: البتكوين ومشتقاتها، والأصول الرقمية التي يتطلب أن يكون لها سجل مثل: رموز التوكنز (fungible Tokens) سواء رموز الدفع (Payment Tokens؛ وهي التي تستخدم لدفع ثمن المعاملات في العالم الرقمي) أو رموز المنفعة (Utility Tokens؛ وهي التي تمنح حامليها إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المختلفة المستندة إلى البلوك تشين – Blockchain) أو الرموز الأمنية (؛Security Tokens وهي عبارة عن أصول تقليدية مثل الأسهم يتم تمثيلها من خلال الرموز التقليدية على البلوكتشين).

فإن وقف هذه الأموال يكون عن طريق وقف ريعها، إذ هي قابلة للاستبدال ويتعذر حبس أصلها، **فتأخذ حكم وقف النقود، وأحكامه** – من حيث المبدأ وإلا فالأمر يحتاج إلى مزيد تحرير بدءا من مشروعية وقفها إلى كيفية وقفها-.

ب- أموال رقمية غير قابلة للاستبدال:

وهي تشمل العديد من الفئات مثل: اللوحات الفنية والصور والفيديوهات والمقاطع الصوتية وأسماء النطاقات وعناصر الألعاب ومقتنيات الميتافيرس، وتذاكر الأحداث والفعاليات المختلفة وغيرها. **فإن وقف هذه الأموال يأخذ حكم وقف المنافع وأحكامه** (سواء المستهلكة أو الباقية بحسب نوعها) – من حيث المبدأ وإلا فالأمر يحتاج على مزيد تحرير ونظر في مشروعية كل منها وفي كيفية وقفها-.

المطلب الثاني: أنواع الأوقاف الرقمية باعتبار قابليتها للنسخ وعدمه

حيث يمكن تقسيم الأموال الرقمية بهذا الاعتبار إلى:

أ- أموال رقمية قابلة للنسخ:

مثل وقف كتاب إلكتروني – سواء إلكتروني المنشا أو مرقمن (نسخة محولة من كتاب تقليدي للتداول في النظام الرقمي). **فإن وقف هذه الأموال يأخذ حكم وقف المنافع وأحكامه** (ويمكن فيه وقف المنفعة فقط أو وقف المنفعة والتصرف فيها).

ب- أموال رقمية غير قابلة للنسخ:

مثل وقف تذاكر الطيران، أو وقف خدمة حجز تذاكر الطيران (إذ تنتهي الأولى باستخدام التذكرة وتنتهي الأخيرة بحجز التذكرة) **فإن وقف هذه الأموال يأخذ حكم وقف المنفعة وأحكامه** (إلا أن وقف المنفعة هنا يقتصر على المنفعة دون التصرف فيها نظرا لأنه ينتهي باستهلاك الفرد للتذكرة أو الخدمة).

المطلب الثالث: أنواع الأوقاف الرقمية باعتبار الجهة الواقفة والموقوف عليها

حيث تنقسم الأموال الرقمية باعتبار مالكها إلى أموال رقمية عامة أو خاصة؛ فإن الوقف الرقمي قد يتنوع –باعتبار الجهة الواقفة– إلى:

أ- وقف رقمي عام: وذلك حين يكون مالك محل الوقف الرقمي جهة عامة، مثل وقف المكتبات الرقمية التي تملكها جهات عامة.

ب- وقف رقمي خاص: وذلك حين يكون مالك محل الوقف الرقمي جهة خاصة. كما لو وقف شخص قام بإنشاء تطبيق يقدم منفعة ما وأتاحه للجميع.

كما أن الوقف الرقمي قد يتنوع –باعتبار الجهة الموقوف عليها– إلى:

أ- وقف رقمي عام: وذلك حين تكون منفعة محل الوقف متاحة للجميع.

ب- وقف رقمي خاص: وذلك حين تكون منفعة محل الوقف خاصة بفئة محددة.

المطلب الرابع: أنواع الأوقاف الرقمية باعتبار محل الوقف (خدمة /استثمار)

تتنوع الأوقاف الرقمية باعتبار أن المنفعة فيها إما قابلة للانتفاع والتصرف فيها مع بقاء عينها، أو الانتفاع بها باستهلاك عينها، فإن الوقف هنا يمكن تقسيمه إلى:

– وقف خدماتي: أي إتاحة المنفعة ذاتها (للانتفاع فقط أو مع التصرف بها)، سواء مع بقاء العين أو باستهلاكها.

– وقف استثماري: أي أن محل الوقف لا يقبل وقف منفعته –كالعملات وبعض الأصول الرقمية– فيكون الوقف بالاستثمار فيها ووقف ريعها، أو قد يكون قابلا لوقف منفعته لكن مالكه يرغب بوقف ريعه لا وقف المنفعة ذاتها.

المطلب الخامس: أنواع الأوقاف الرقمية باعتبار نوع الإدارة المسلطة عليها (مركزية / لا مركزية)

لما كانت الأموال الرقمية بعضها يتطلب سجلا رقميا مركزيا وآخر لا مركزي، وبعضها يتطلب إنشاء برمجية وآخر مجرد رقمنة أصول تقليدية، فإن نوع الإدارة المسلط على الوقف قد يكون مركزيا، وقد يكون غير مركزي.

وحيث إن الإدارة في الأوقاف الرقمية مسلطة على إدارة بيانات محل الوقف –بغض النظر عن محل الوقف: قابل للاستبدال أو النسخ أو غير قابل له –؛ فتجدر الإشارة إلى أن تحديد نوع الإدارة خاضع لاعتبارات كثيرة أهمها: شرط الواقف من جهة، ونوع الوقف من جهة أخرى.

المطلب السادس: أنواع الأوقاف الرقمية باعتبار الوسيلة التي تدار فيها / تقام عليها

تتنوع الأوقاف الرقمية بهذا الاعتبار بتعدد الوسائل (القالب / الجزء المادي) التي تحوي المال الرقمي: حساب اجتماعي – محفظة مالية – منصة – موقع – تطبيق – برمجية...الخ ؛ لذلك فإن تعدادها يطول، والإشارة إلى ذلك يغني عن تعدادها لأن حصرها غير ممكن خصوصا مع تطور أشكال الوسائل والقوالب في العالم الرقمي.

المبحث الثالث: تكييف الأوقاف الرقمية مقاربة شرعية أبستمولوجية

عند التأمل في أدبيات الوقف الرقمي الشرعية، يمكن تحرير محل النزاع في تكييفها على الشكل الآتي:

1-اتفق المعاصرون عند تحديد ماهية الوقف الرقمي على الآتي:

- كون محل الوقف الرقمي؛ بيانات مرمزة بصيغة رقمية تعتم على العدد 0، 1.
- كون محل الوقف الرقمي؛ له خاصية التبرع الوقفية، فهو يندرج تحت التعريف الفقهي للوقف.
- كونه مالًا معتبرًا شرعًا ما تحقق شرطه (مباح الانتفاع، متقوم، طاهر)

2-لكنهم اختلفوا في تحديد حقيقته على أقوال، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول: أطلق في حقيقتها، بما يجعلها واسعة غير محددة بشكل دقيق، حيث عبر عن ذلك بقوله: مال إلكتروني، منتج إلكتروني، محتوى رقمي. والمال والمنتج والمحتوي يشمل: الأعيان ومنافع وحقوقًا.

الثاني: قيدها بحقيقة واحدة وهي أنها: حقوق معنوية.

الثالث: قيدها بنوع واحد، وعبر عن ذلك بقوله: أصل إلكتروني، أصل رقمي.

وقد أشرت سابقا إلى الأسباب في صعوبة وضع تعريف لمحل الوقف الرقمي، ثم عرجت على أنواع الوقف الرقمي[1].

وإذا ما أردنا أن نحدد حقيقة محل الوقف الرقمي، فهي لا تخرج في شكلها المادي عن: بيانات ثنائية الصيغة، تقصد لمنفعتها لا غير، وتتمحور منفعتها في: القيمة المعرفية التي تعبر عنها.

وحقيقة هذه القيمة في كونها: معرفة يمكن ربطها بالعديد من الأشياء لإنتاج معرفة جديدة يتولد عنها معارف لا حصر لها، ويمكن –في ذات الوقت– توليد خدمات أو منافع أو منتجات عينية عن كل منها، وهذا خاضع لابتكار وقدرة ورغبة وهدف من يقوم بالربط بين تلك المعارف.

الإشكالية الحقيقة عند تحديد الماهية تتمثل في:

1- أنه على الرغم من أن التكييف القريب لتلك المعارف أنها حقوق معنوية (باعتبار منفعتها المعرفية) فتأخذ تكييف حقوق الملكية الفكرية وأحكامها؛ وهي في النظر الفقهي المعاصر أموال معتبرة ما توافرت

(2) مما يشير إلى صعوبة تكييفها على تعدد أنواعها واختلاف حكم وقفها بين المذاهب بتكييف واحد.

فيها شروط المال الشرعي[1]. فنصل في نهاية الأمر إلى كونها أموالًا، وهذا ما يتفق عليه الجميع –سواء صنفت بأنها منافع أو حقوق–. ومحل الإشكالية أن المالية في النظر الشرعي كائن خاضع للعرف (الوضع) في تعريفه. وفي حقيقتها الوضعية كائن أيدلوجي يربط العلاقات بين أصحاب المصالح لتوافر مزية (إمكانية النفع المباح) وهما قيدان يمكن تحقيقهما في العالم الرقمي بشكل واسع.

فإذا ما أضفي عليها وصف المالية فستأخذ كل أحكام المال الوقفية من حيث شروط مال الوقف والواقف وضوابطهما وقواعدهما وأحكامهما في باب الوقف –على الاختلافات المذهبية في كل منهما.

2– أن المالية الرقمية –وهنا تتمثل عقدة المنشار في تكييف الوقف الرقمي– في الوضع والعرف قائمة على فلسفة الرقمية، وهي فلسفة قائمة على:

أ– (تسليع) المعرفة وكل مظاهر الحياة –بما فيها القيم–: فالأيدلوجية التي تنطلق منها الثورة الرقمية تعمل على تسليع كل شيء[2]. وهذا الأمر يفرض الإشكالية الآتية:

حيث يرتبط كل شيء بالبيانات؛ فإن قيمة كل شيء مرتبطة بمدى مساهمته في معالجة البيانات[3]. وهذا يعني أن الوقف الرقمي يسهم في (أمولة الحياة البشرية) دون خضوعها لمعيار أخلاقي –فضلا عن المعيار الشرعي– حيث إن معيار المنفعة المتغياة في العالم الرقمي[4] هو تعظيم الربح بين أصحاب المصالح، وبذلك تختزل قدرة الوقف في إمكانية تحسين حياة المجتمعات في حدود إطار التمويل. ولا شك أن ذلك يسلب الوقف روحه الشرعية والاجتماعية والاقتصادية.

ب– (عبودية البيانات): إذ البيانات –التي تتخذ كأساس للتفكير والفحص والتحليل والبحث– ترتبط بالرقمنة التي تتخذ من الحوسبة والذكاء الصناعي وسيلة لتحديد العلائق بين الكائنات[5] وهذا الأمر يفرض إشكاليتين هما:

– توجيه العمل البشري ونزع استقلالية الرأي والحرية في اتخاذ القرارات –سواء بشكل فردي أو جماعي– لتعزيز المبادرات الوقفية وتحسن نوعية الحياة للجميع[6].

---

(2) انظر: القحطاني، سارة، حقوق الملكية الفكرية وأثرها في قضايا التجديد والاجتهاد الفقهي، دراسة فقهية مقاصدية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد 190، ج1، 2019 م، ص102 وما بعدها.

(3) Michael Sandel, (2012). What Money Can't Buy: The Moral Limits of Markets, New York: Farrar, Straus and Giroux.

(4) هراري، يوفال نوح، الإنسان الإله، تاريخ موجز للمستقبل، ترجمة: حمد سنان الغيثي وصالح علي الفلاحي، ص 357.

(5) بلعباس، عبد الرزاق، الوقف الرقمي، عن أي شيء نتحدث، على الرابط: الوقف الرقمي: عن أي شيء نتحدث؟ | وقفنا

(6) انظر: هراري، الإنسان الإله، تاريخ موجز للمستقبل، ص 357 وما بعد، وأشير إلى أن من أهداف الفلسفة الرقمية: إنشاء نظام عالمي لمعالجة البيانات يربط الكائنات الحية بعضها ببعض. إذ يكون هذا النظام قادرا على اتخاذ أفضل القرارات للكائنات الحية؛ استنادا إلى قدرته على جمع وتحليل البيانات، صياغة نظرية عالمية تسمح بتحليل أي ظاهرة مهما كانت معقدة. انظر: Harari, Yuval Noah. "Dataism Is Our New God." New Perspectives Quarterly, vol. 34, no. 2, 2017, pp. 36-43.

(1) بلعباس، عبد الرزاق، Exploring Interactions between Awqāf and Digital Data، ص 164.

– أن استخدام البيانات الرقمية سيعمل في نظام مغلق يصب في صالح الكفاءة في إدارتها (إذ تعد هذه البيانات أصلا يولد أرباحا) مما يترتب عليه أمران:

الأول: خفض التنافسية لصالح الكفاءة.

الثاني: تفضيل الكفاءة مقابل المرونة.

وهي بذلك تجعل الواقع موجها من قبل المعرفة التي تولد كفاءة مادية –دون أن تعير اهتماما عند توظيفها في باب الوقف إلى رغبات الواقفين وشروطهم فضلا عن تشوف الواقفين إلى سد الحاجات بشكل تبرعي؛ وهذا يعني أمرين:

أ– أنها تخلق واقعا يقدس المعرفة (الرقمية) لذاتها.

ب– أنها تجعل من الرقمية غاية في ذاتها، بدل أن تكون وسيلة للوصول إلى مصالح شتى. مما يعني أن (المال الرقمي) يعمل في بيئته وفق أيدلوجية محددة تقدس العلم وتعظم المنفعة المادية.

وإذا كانت حقيقة الوقف الرقمي تنطوي على منفعة –وهي (القيمة المعرفية: للعين/ للحق المعنوي/ للمنفعة)– تخضع للقدرة على الربط بين الأشياء لخلق قيمة أعلى، بغض النظر عن قدرتها على البقاء والاستمرار، فهي تخضع لتوجيه العلم (المتمثل بالبيانات من جهة والربط بكفاءة بين تلك البيانات عن طريق الحوسبة من جهة أخرى)؛ فإن التساؤل الأهم بخصوص مالية المعرفة –محل الوقف الرقمي– في النظر الشرعي يتلخص في أمرين:

الأول: مدى شرعية العرف الذي أضفى على المعرفة الرقمية صفة المالية، وهل يمكن أن تنعتق من الفلسفة التي يقوم عليها؟

الثاني: مدى موافقة هذه المالية لمقاصد الوقف عند وقفها.

ويمكن صياغة التساؤلين على النحو الآتي:

1–هل يتعارض الوصف المالي للمعرفة في النظام الرقمي مع ضوابط الشرع في توظيفها واستخداماتها؟

2–هل يمكن وقف المنفعة الناشئة عن توليد المعرفة وتوظيفها في النظام الرقمي بما لا يتعارض مع مقاصد الوقف من جهة، والعرف الذي تعمل فيه؟

إن الإجابة الأولية لهما – وبشكل إجمالي لما يفرضه حجم الورقة المقدمة– يتلخص في الآتي:

1–إن العرف الذي يُستند إليه في إضفاء صفة المالية على الأشياء (تمول الأشياء) ينطلق من معيار شرعي هو: إباحة الانتفاع به. وإذ ثبت له ذلك فإن الأحكام الشرعية تتوجه إلى أفعال المكلفين فيه. وعند النظر في (مالية) المنفعة المعرفية في النظام الرقمي؛ نجد انطباق إمكانية الانتفاع به. إلا أن هذا الانتفاع في النظام الرقمي موجه لتعظيم الأرباح المادية لا لمطلق (التصرف) المباح. وهذا التقييد عيب في (إباحة

الانتفاع) المقصودة شرعا، حيث إنها التي لا تتقيد بأحكام الشرع ومقاصده وضوابطه بشكل أو بآخر. وهذا على الأقل كما هو موجود حاليًا.

وعن إمكانية انعتاقه من هذا التقييد في النظام الرقمي: فالإجابة الظاهرة أنه يمكن ذلك وإن ذلك رهن بـ(تصرفات) المكلفين في طريقة الانتفاع، وذلك خاضع لإمكانية حوكمته وتقنينه بالتشريعات القانونية والأخلاقية.

2-إن التصور العام لإمكانية وقف المنفعة حاصل -عند التجرد عن (واقع) الرقمية وفلسفتها-؛ إلا أن الواقع الذي تعد فيه هذه المنفعة المعرفية (مالًا)، لا تعمل على تلبية رغبات الواقفين ولا تتقيد بشروطهم، ناهيك عن كونها منفعة (تدر ربحًا)، وليست منفعة تسبل منفعتها على سبيل البر والإحسان، وإن سبلت فلا يمكن أن تتقيد بشرط "الموقوف عليهم" نظرًا لكونها في (عالم) رقمي.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول: إن إشكالية المال في النظام الرقمي تتمحور حول: حقيقة مالية المنفعة: هل هي مالية وضعية أم معيارية، فنوع المنفعة ومعيارها وهدفها يحدد صفة التقوم الشرعي وصفة إباحة الانتفاع بها.

وهذه الإشكالية يمكن أن تظهر في:

أ- النظر الاقتصادي على شكل: هل يخضع المال الرقمي للاقتصاد الوضعي أم المعياري؟

ب- النظر الشرعي على شكل: هل يحكم بماليتها بناء على صيغتها المجردة وإمكانية الانتفاع أم مع النظر في خضوعها لصفتي: التقوم وإمكانية الانتفاع المباح بإطلاق دون قيد أو أدلجة. **وبتعبير آخر**: هل يحكم بماليتها بالنظر إلى صيغتها المجردة وإمكانية الانتفاع بها -وفي هذه الحالة ستظهر الاختلافات الفقهية في تكييفها- أو لا يحكم بماليتها استنادا إلى معارضتها لمقاصد الشرع وأحكامه سواء في باب مقاصد الأموال أو مقاصد الوقف والتبرعات.

وبناء عليه: فيما يخص نظارة الوقف يمكن القول: إنه لا يمكن تشكيل موقف محدد من نظارة الوقف الرقمي بعد، لكن:

- في ظل العرف الحالي؛ يمكن القول: إن النظارة والولاية واقعة تحت هيمنة العلم والبيانات المتاحة من جهة وتوجيه الحوسبة والتقنية من جهة أخرى، على اعتبار الخيار الأكفأ لا الخيار الأصلح والأكثر مرونة بما يساعد على استمرار وبقاء الوقف من جهة ومراعاة مصالح الموقوف عليهم وخصوصيتهم من جهة أخرى.

- إن قامت مبادرات تضمن: الحوكمة للبيانات والتوجيه الأخلاقي في توظيفها والاستفادة منها -لا الوقوع في هيمنتها-، فيمكن للوقف الرقمي أن يزدهر وفق مقاصد الشرع في التبرعات والأوقاف، وهذا الأمر رهن لردة فعل القطاع الوقفي وتعاونهم مع بقية القطاعات ذات العلاقة في إدارة مصالح الوقف والموقوف عليهم ومراعاة حاجاتهم وخصوصياتهم. والله أعلم.

الخاتمة

في ختام هذه الورقة أسجل أهم نتائجها وتوصياتها فيما يأتي:

أولا: النتائج

1- يواجه تحديد حقيقة الوقف الرقمي وحكمه الشرعي إشكاليات متعددة أهمها:

تعارض مفهوم المالية في النظر الشرعي مع فلسفة النظام الرقمي، فعلى الرغم من أن المالية في النظر الشرعي كائن عرفي خاضع للوضع، إلا أن البيانات محل الوقف في العالم الرقمي:

أ- لا نسب لها: فمصداقيتها محل نظر، وهذا يعتبر عيب في تقومها الشرعي.

ب- غير خاضعه لإدارة وتوجيه من يملكها بشكل (حر) و(قانوني)، وهذا يعتبر عيب في إباحة الانتفاع.

2- أن العرف الرقمي يقيد شرط إباحة الانتفاع بأهداف مادية موجهة لا تعير اهتماما لرغبات الواقفين ولا شروطهم من جهة ولا تتقيد بمقاصد الشرع وأحكامه في الأموال والوقف.

3- يترتب على اندماج الوقف بالنظام الرقمي اختزال قدرته ومنفعته على الجانب التمويلي.

4- يلزم لتحديد موقف محدد بخصوص نظارة الوقف الرقمي قيام مبادرات تضمن الحوكمة للبيانات الرقمية، والتوجيه الأخلاقي في توظيفها والاستفادة منها باعتبارها وسيلة لا غاية.

ثانيا: التوصيات

توصي الورقة بضرورة تعاون الجهات المهتمة بالأوقاف إلى تجاوز الإشكالات التي تفرضها الرقمية على مفهوم وتكييف الأوقاف الرقمية، وبذل الأسباب في ذلك حفظا على مقاصد الشرع في الوقف والتزاما بأحكامه.

والحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

قائمة المراجع والمصادر

1. الأصول الرقمي طائفة جديدة من الأملاك العامة، محمد عبد اللطيف، وعبد المحسن، شيحة، مجلة القانون والتكنولوجيا، مج 3، ع2.
2. انتقال ملكية الأصول الرقمية بالوفاة بين الإشكالات الشرعية والتحديات القانونية، حسن الحمراوي، مجلة قطاع الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، ع 15، 2024م.
3. الإنسان الإله تاريخ موجز للمستقبل، يوفال نوح هراري، ترجمة: حمد سنان الغيثي وصالح علي الفلاحي.
4. الأوقاف الإلكترونية، عبد العزيز الشبل، مجلة البحوث الإسلامية، ع 119، 2019م.
5. الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، سهيل الشايع، ط1، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، السعودية، 2017م.
6. التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف "جامع الوقف" نموذجا، أمين العويسي، ومحمد كسرى، *Din ve Bilim - Muş Alparslan Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi Dergisi* 7/1 (Haziran 2024).
7. الجوانب القانونية للأصول الرقمية: دراسة مقارنة، أحمد محمد حسن، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 2024م، ع 104.
8. الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، يوسف بن حسن ابن المبرد، تحقيق د. رضوان مختار بن غربية. دار المجتمع – جدة، الطبعة الأولى، 1991م.
9. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، محمد أمين ابن عابدين، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ.
10. شرح فتح القدير، محمد عبدالواحد بن عبدالحميد، ابن الهمام السيواسي، دار الفكر – بيروت، 1397هـ.
11. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، أبو حاتم، محمد بن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين، علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي، ت: شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، 1993م.
12. الطّاقة والمادّة، موسوعة «لاروس»، (2002 م)، ط 1، بيروت: دار عويدات للنشر.
13. عبد الرزاق بلعباس، Exploring Interactions between Awqāf and Digital Data، 2023م، مجلة وقف، ع 1، ص171 وما بعد.
14. الغاية القصوى في دراية الفتوى، عبدا لله بن عمر البيضاوي، دراسة وتحقيق ودراسة: علي محيي الدين القرة داغي، دار النصر للطباعة الإسلامية، 1980.
15. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الجيل والمؤسسة العربية لطباعة والنشر – بيروت.
16. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، ادار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.
17. المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلي، المكتب الإسلامي – بيروت، 1981م.
18. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن زكريا ابن فارس القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1366هـ.
19. المغني على مختصر الخرقي، عبد الله بن أحمد ابن قدامة، دار عالم الكتب- الرياض، 1997.
20. الوقف الإلكتروني؛ رقية سيار، ومحمد الوناس مزياني، تكييفه وطرق المساهمة فيه وأهم صوره المعاصرة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 35، ع 1، 2021م.

21. الوقف الخيري الإلكتروني، ظافر آل جبعان، على الرابط:_ الوقفُ الخيريُّ الإلكترونيُّ: – الموقع الرسمي لظافر بن حسن آل جبعان. استرجع بتاريخ 2025/1/13م.
22. الوقف الرقمي كرؤية استشرافية لعصرنة قطاع الأوقاف، عبد المنعم نعيمي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج 57، ع 5، 2020م.
23. الوقف الرقمي مقاصده ومجالاته، سليمان النجران، دراسات إسلامية، مج 16، ع 2، 2019م.
24. الوقف الرقمي، عن أي شيء نتحدث، عبد الرزاق بلعباس، على الرابط: الوقف الرقمي: عن أي شيء نتحدث؟ | وقفنا.

المراجع الأجنبية:

25. Sandel, Michael J. 2012. What Money Can't Buy: The Moral Limits of Markets. Farrar, Straus and Giroux.
26. Harari, Yuval Noah. "Dataism Is Our New God." New Perspectives Quarterly, vol. 34, no. 2,2017
27. Smillie, Grahame, (1999). Analogue and Digital Communication Technigues, ,Elsevier, Edition: 1.

المواقع الإلكترونية:

28. الأنطولوجيا العربية

ورقة العمل (2)

التأصيل الشرعي للأوقاف الرقمية
(أحكام النظارة عليها أنموذجًا)

د. محمد عود الفزيع[1]

(1) أستاذ بقسم الفقه وأصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه، ومن والاه، وبعد،،،

فقد أصبحت الأصول الرقمية[1] جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس اليوم، وقد بحث الفقه الإسلامي المعاصر حكمها والفروع الفقهية التي تتفرع عنه[2]، بما في ذلك حكم وقف استعمالها أو استغلالها، بما يحقق الفائدة المرجوة منها للأفراد والمجتمعات.

وإذا صح وقفها شرعاً؛ فالنظارة عليها واجبة، لأن حفظ الوقف واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، قال ابن حجر: "الوقف لا بد له من متول"[3]، وبما أن هذه الأوقاف تمتاز عن الأوقاف المنقولة الأخرى ببعض خصائصها؛ فإن النظارة عليها يجب أن تناسب هذه الخصائص، كما أن التزام نظارها بشروط واقفيها قد تواجهها بعض الحالات الاستثنائية التي تمنع العمل بها، فضلاً عن حاجة هذه الأوقاف للدعم بما يحقق استمرار منفعتها قدر المستطاع، وكل هذا يمكن أن يسهم فيه الفقه الإسلامي، وهذا ما ستناقشه هذه الورقة.

النقطة الأولى

أمور تجب مراعاتها في أحكام النظارة على الأوقاف الرقمية

البحث الفقهي في النظارة على الأوقاف الرقمية وإشكالاتها يتطلب مراعاة الأمور التالي:

الأمر الأول: أثر إشكالية توثيق الأوقاف الرقمية على وقفها

---

1 الأصول الرقمية: عناصر يتم إنشاؤها وتخزينها رقميا، وليس لها وجود مادي محسوس، ولها قيمة يمكن قياسها محاسبياً، وفي بعض الحالات يتم تداولها رقمياً أو تحويلها أو استخدامها كأداة للمُبادلة أو الدّفع أو لأغراض الاستثمار، وبعضها منظم قانوناً، ومن صورها: العملات الرقمية، والصور، والرموز غير القابلة للاستبدال **NFTs**" **Non-Fungible Tokens** ، وقواعد البيانات، ومقاطع الفيديو، والمواد المسموعة، والبرمجيات والتطبيقات والمنصات والمواقع الالكترونية ونحوها. ولا تدخل فيها:

أ. النقود الالكترونية **Electronic Currency** كونها تمثل- من الناحية القانونية- نقوداً حقيقية في ذمة المصرف المودعة فيه هذه النقود.

ب. العملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية **Central Bank Digital Currencies**(**CBDC**) وهي نقود تصدرها المصارف المركزية، وتتمتع بقوة قانونية، ولها غطاء قانوني.

ج. النقود غير المشفرة التي يتم تداولها في منصات التداول غير المرخصة من الجهات الرقابية (**Forex exchange**) ، لأن العمليات التي تتم فيها لا تمثل نقوداً حقيقية صادرة عن دول أو حكومات.

2 تبحث الورقة في أحكام النظارة على الأوقاف الرقمية، بناءً على القول بمشروعية وقفها، ولم يتعرض الباحث لتفصيل القول في حكم وقفها، بناءً على المحاور المكلف بها من الجهة المستكتبة.

3 فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، دار المعرفة، بيروت، 1379(384/5).

نبه كثير من الفقهاء المتقدمين والمعاصرين إلى أهمية توثيق الأوقاف[1]، ومنهم من ذهب إلى أن توثيقها واجب شرعاً[2]، كونه يؤدي إلى تحقيق مقاصد شرعية مثل: "صيانته وحفظه من الضياع، والادعاء من الغير، وتأكيد الحق فيه، وتقويته، بمنع الاعتداء عليه...أو إنكار وقفيته، أو ادعاء ملكيته"، كما أنه يؤدي إلى: "منع المنازعات في ملكية الوقف، لأن طول الزمن، وكثرة الموقوف عليهم، وتعدد النظار، كثيرًا ما يؤدي للنزاع والاختلاف وتعدد وجهات النظر والدعاوى في شروطه وتفاصيله، فتكون الوثيقة مرجعًا يعمل بمقتضاها عند النزاع"[3].

إلا أن توثيقها لدى الجهات ذات العلاقة بتوثيق الأوقاف يتطلب إثبات ملكيتها بطرق الإثبات المقررة قانوناً قبل توثيق وقفها، والأوقاف الرقمية يشملها هذا المتطلب القانوني، إذ سيتم توثيقها إذا صدرت لمالكها شهادة ملكية مقبولة قانونا، أو تم توثيقها في قواعد المصنفات الخاصة بها[4]، وإن لم يتحقق لها واحد من هذين الإجراءين فالأصل عدم قبول هذه الجهات توثيق وقفها- ولو كان مالكها حائزاً لها أو قادراً على التصرف فيها[5]، *وإن ثبت وقفها شرعاً بوثيقة عرفية غير مقبولة قانوناً فستحرم من* مزايا توثيقها قانونياً مثل: تنبيه الواقف إلى ما تتطلبه وثيقة الوقف من معلومات، كما أنه سيبطل فيها تصرفات نظارها المشروط فيها إذن القاضي، مثل: الإبدال والاستبدال، وتغيير شروط الواقف بما يحقق مصلحة الوقف، ونحوها،

---

1 من نصوصهم في هذا:

أ. قول القرافي: "على كل ناظر في هذا الوقف أن يتعاهد إثباته عند الحكام، ويحفظه بتواتر الشهادات واتصال الأحكام".

ب. قول الزرقا: "جرت العادة أن يكتب الواقف صكًا لوقفه، لأنه أحفظ للوقف، وأمنع للتغيير والتبديل في عقارات الوقف وشروط الواقف، وهذه الوقفية عند إنشائها خارج مجلس القضاء، تكون مجرد إقرار مكتوب، أي أنها مجرد صك عادي، يحتاج إلى إثبات مضمونه، فإذا سجلها الواقف في سجل المحكمة، بأمر القاضي، واعترف بها، أصبحت صكًا ثابتًا معمولًا به".

ج. نص المعيار الشرعي للوقف على أنه: " ينبغي توثيق الوقف بالوسائل النظامية المعمول بها؛ حفظًا للوقف؛ وحماية له من الضياع والاعتداء، وفي جميع الأحوال ينبغي الاستفادة من وسائل الإثبات القانونية المعاصرة بما يثبت الوقف".

ينظر/ الذخيرة، القرافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م (424/10). أحكام الأوقاف، مصطفى الزرقا، الطبعة الأولى، 1997م، ص126، بتصرف. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022، ص1121. مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف،2017 (144/3).

2 جاء في مجلة الأحكام العدلية أنه: "لا يعمل بالوقفية فقط- أي بالوثيقة العرفية- أما إذا كانت مقيدة في سجل المحكمة الموثوق به والمعتمد عليه على الوجه المبين أعلاه فيعمل بها". مجلة الأحكام العدلية، نور محمد، كارخانه تجارتِ كتب، آرام باغ، كراتشي، ص353.

3 مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف (147/3)، بتصرف.

4 مثال ذلك: ما نصت عليه المادة(38) من قانون رقم 22 لسنة 2016 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بأن مكتبة الكويت الوطنية تنشئ سجلاً لإيداع المصنفات والأداءات والتسجيلات الصوتية والبرامج الإذاعية الخاضعة لأحكام هذا القانون وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وقواعد هذا الإيداع.

5 يؤكد هذا الإشكال ما ذهب إليه المشرع الكويتي في المادتين "2" "3" من القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الالكترونية إلى أن الأصول الرقمية لا يتم توثيق وقفها، مع إقراره بآثارها القانونية المترتبة عليها، وعللت لذلك مذكرته التفسيرية بأن الوقف يتطلب تفريغه في محرر رسمي أو موثق.

حسب ما صدر عن منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث، *لأن هذه التصرفات لا يملكها الناظر إلا بإذن القاضي*[1]، والقاضي لن يتعامل إلا مع الأوقاف الموثقة.

وتلافياً لهذا الإشكال القانوني؛ فإن تأسيس شركات وقفية[2] تستثمر في الأصول الرقمية حل مؤقت لهذه الإشكالية القانونية ريثما يتم تنظيم توثيق الأصول الرقمية التي يرغب في وقفها، وفي حال العمل بهذا الحل يتم تأسيس هذه الشركة، ومن ثم يتم وقف أسهمها، وتوثيقها لدى الجهات ذات العلاقة، مع الالتزام بضوابط الشركات الوقفية التي قررها منتدى قضايا الوقف الفقهية الثامن، مثل أن: " تكون فيها المسؤولية محدودة برأس المال، ولا تنقضي بالاعتبارات الشخصية، مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وشركة المساهمة المقفلة، وشركة الشخص الواحد"[3]وينص في نظامها الأساسي على المتطلبات الشرعية لهذه الشركة وطبيعة نشاطها في تملك وإدارة الأصول الرقمية، وفي هذه الحالة يكون حملة أسهم الشركة هنا هم الواقفون، وأسهم الشركة هي العين الموقوفة، والموقوف عليه المصارف التي نص عليها حملة الأسهم في حججهم الوقفية بما يتسق مع طبيعة الأصول الرقمية، وتأخذ الجمعية العمومية صفة ناظر الوقف، وبهذا الإجراء تتم معالجة إشكالات النظارة على هذه الأوقاف، إلا أن هذا الحل حل مؤقت ويناسب الدول التي لا تقبل بتوثيق الأصول الرقمية.

وعلى كل حال؛ فتبقى هذه الإشكالية مؤقتة– من وجهة نظر الباحث، إذ ستنظم الدول والحكومات تدريجياً أدوات توثيقها، في ظل التطور الرقمي الهائل، خصوصا بعد تطور web3 والبلوكتشين الذي يمكّن المنصات الرقمية من إثبات ملكية أصول مستخدميها باستخدام الرموز المشفرة أو الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، مما يوجب على الجهات التشريعية ضرورة تطوير تشريعاتها ذات العلاقة بالأصول الرقمية، وكذلك تطوير تشريعاتها ذات العلاقة بتوثيق الأوقاف، بتمكين الواقفين من توثيق أوقافهم باستخدام العقود الذكية[4]، خصوصا أن توثيقها باستخدام العقود الذكية يؤدي إلى سرعة توثيقها، ودقتها، وعدم التلاعب في مكونات وثائقها، وتحقيق مزيد من الشفافية فيها[5].

الأمر الثاني: الأوقاف الرقمية متناهية الصغر غالباً

---

1 يدل لهذا ما صدر عن منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث بأن: " تصرفات الناظر أو الجهة المختصة مقيدة بحجة الوقف أو بقرار تعيينه، ولا يتجاوز ذلك إلا بإذن خاص من القاضي مثل: الإبدال والاستبدال، وتغيير شروط الواقف بما فيه مصلحة الوقف، ونحوها".

2 عرف منتدى قضايا الوقف الفقهية الثامن مصطلح (الشركة الوقفية) بأنه عقد لإنشاء شركة على أساس الوقف لتحقيق أغراضه، وقد نص المنتدى على أنها مباحة، ما لم تتعارض مع الأحكام الشرعية.

3 النص منقول من قرار منتدى قضايا الوقف الفقهية الثامن.

4 العقد الذكي: عقد الكتروني يبرم باستخدام تقنية البلوك تشين (**Blockchain**) باستخدام برامج خوارزمية مشفرة غير مقروءة تمثل شروط وأحكام العقد. ينظر/ العقود الذكية والذكاء الاصطناعي ودرهما في أتمتة العقود والتصرفات القانونية، د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، ص53.

5 توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الخيري، تقنيات مقترحة لبيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، د. عبد العزيز الناهض، جامعة الكويت، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ص509.

يغلب على الأوقاف الرقمية أنها أوقاف متناهية الصغر مقارنة بالعقارات وأكثر المنقولات، والنظر الفقهي في إدارة النظارة على الأوقاف الرقمية يجب أن يراعي هذه الطبيعة، إذ لا يتصور:

1. أن تكون متطلبات إدارة الأوقاف الصغيرة مثل متطلبات الأوقاف الكبيرة، مع التأكيد على النظارة المؤسسية حيثما كان ذلك ممكناً في الحالتين.

2. أن تكون تكلفة إدارة الأوقاف الصغيرة بحجم تكلفة إدارة الأوقاف الكبيرة، فحجم الجهات الاستشارية التي تخدم الأوقاف الصغيرة في جوانبها الشرعية والقانونية والمالية لن تكون بحجم الجهات التي تخدم الأوقاف الكبيرة في حاجتها لمكتب محاماة ومجلس إدارات وهيئة شرعية، إذ يكفي الأوقاف الصغيرة مستشار قانوني واحد، ومستشار شرعي واحد، ومؤسسة نظارة أو مجلس نظارة لا يزيد عدد أعضائه عن الحاجة.

3. أن تكون أدوات إدارة مخاطر الأوقاف الصغيرة بحجم أدوات إدارة مخاطر الأوقاف الكبيرة.

4. أن تكون إفصاحاتها بقدر إفصاحات الأوقاف الكبيرة.

وينبه الباحث هنا إلى أمرين: **أولهما**: أنه لا يلزم من كونها متناهية الصغر عدم الحاجة إلى وقفها، إذ إن تعدد إيجابياتها وتكاثرها تؤكدان مدى الحاجة إليها في منظومة العمل الخيري، فهي تمتاز بانخفاض تكلفتها مقارنة بغيرها من الأوقاف، كما تمتاز بعض صورها باللامركزية وعدم المحلية مما يكسبها انتشاراً جغرافياً واسعاً وسريعاً وتحقق الربط بين الهيئات والصناديق الوقفية على المستوى غير المحلي بسهولة، بما يؤدي هذا كله إلى تطوير ثقافة الإنفاق الخيري، وزيادة عدد الواقفين وتنوعهم من حيث مستوى الدخل والجنس والعمر[1]، **وأما الثاني**: فهو أنه لا يلزم من حجمها الصغير قصر نظارتها على النظارة الفردية، بل إن النظارة المؤسسية أنفع لها في ضوء ما سيتم تقريره في النقطة الرابعة.

الأمر الثالث: تأقيت بعض الأوقاف الرقمية

يجب أن يراعي النظر الفقهي في وقف الأوقاف الرقمية تعذر استمرار منفعة بعضها في حالات ستمر بنا في النقطة الثالثة من هذه الورقة، إما لأسباب قانونية كما في بعض الأصول الرقمية التي يتمتع فيها مُنشئها بمدة حماية محددة من قبل القانون ثم يزول ملكه عنها وحق تصرفه فيها[2]، أو لأسباب تقنية مثل: تطور أصول رقمية أخرى يؤدي إلى الاستغناء عن الأصول الرقمية التي سبقتها. وتلافياً لهذا الإشكال فيجب النص في وثيقة وقفها على تأقيت وقفها في ضوء رأي من أجاز الوقف المؤقت، مثل المالكية والحنابلة في وجه- مرجوح في المذهب، قياساً على سائر الصدقات، وهو ما أخذ به مجمع الفقه الإسلامي

---

1 مع التأكيد على أن الأوقاف الكبيرة أجدى للموقوف عليهم بسبب ارتفاع عوائدها من حيث القيمة السوقية لأصولها في الأجلين: القصير، والطويل، مقارنة بالأوقاف ذات القيمة السوقية الأقل.

2 من هذا ما نصت عليه المادة21 من القانون رقم 75 لسنة 2016 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في دولة الكويت والمادة 19 من نظام حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية والمادة 20 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2021 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

في قراره رقم(181) بشأن وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع إذ نص على أن: " النصوص الشرعية الواردة في الوقف مطلقة يندرج فيها المؤبد والمؤقت،،، لأنه من قبيل التبرع وهو موسع ومرغب فيه"، وبذات الطريقة نص المعيار الشرعي للوقف على أنه: " يجوز أن يكون مؤقتا بمدة أو مقيدا بحال، إذا نصَّ الواقف على ذلك، فإن انتهت مدة الوقف، أو حصل ما قيد به، عاد الموقوف إلى المالك أو ورثته" .[1]

النقطة الثانية

أهم محددات النظارة على الأوقاف الرقمية

لا تختلف المتطلبات العامة للنظارة على الأوقاف الرقمية عن متطلبات النظارة على غيرها من الأوقاف- من حيث العموم[2]، إلا أن النظارة على الأوقاف الرقمية تتطلب محددات خاصة بها نظراً لطبيعتها، وقد تختلف هذه المحددات من وقف رقمي لآخر بحسب طبيعته، كما أن الفروع الفقهية التي تندرج تحت هذه المحددات تختلف من وقف رقمي لآخر بحسب طبيعته، إلا أنها في المجمل تدور حول الآتي:

المحدد الأول: ضبط أعمال الناظر في وثيقة الوقف

سواءٌ أتم توثيق وثيقة الوقف الرقمي أم لم يتم- بناءً على الإشكال الذي ورد في النقطة الأولى- فيجب أن تتضمن هذه الوثيقة أعمال ناظره، مثل:

1. التزامه بالمتطلبات والمعايير والإجراءات التقنية الخاصة بالأصل الرقمي بحسب طبيعته.
2. التزامه بتوثيق وحماية حقوق الملكية الفكرية للأصل الوقفي في ضوء ما تقرره التشريعات ذات الصلة[3]، وحمايتها من الاختراق أو الضياع أو الاستخدام غير المصرح به، أو غير القانوني أو غير الأخلاقي.
3. التزامه بإدارة صلاحيات الوصول إليها.
4. محافظته على سرية الشفرة البرمجية[4] الخاصة بالأصل الرقمي في الحالات التي تتطلب ذلك.
5. التزامه بتجديد العقود التي تخدمها قبل انتهائها.

---

1 ينظر/ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، مصر (4/ 79). المغني، ابن قدامة، مكتبة القاهرة، 1968م(26/6). المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص1116.

2 إذ لا تختلف صلاحيات ناظر هذه الأوقاف عن غيره من النظار في مسؤوليته عن تنظيم طريقة إدارة الوقف ورعاية مصالحه، ووضع سياساته وإجراءاته، وتقدير الحاجة في مصارفه بما لا يخالف شروط الواقف، وتفويض غيره ببعض صلاحياته عند الحاجة، وتنفيذ شروط الواقفين، وصيانته وتنميته واستثماره، وتمثيل الوقف أمام الآخرين، والدفاع عن حقوقه، وتحصيل ريعه- إن كان له ريع- وصرفه في مصارفه، وأداء ديونه وحقوق المستحقين، وإعداد حسابات للوقف وفق الأعراف ذات الصلة، وعدم مخالفة الأحكام الشرعية المقررة أو شروط الواقفين، أو التعدي على الوقف أو التقصير في إدارته، مع مراعاة المصلحة الشرعية للوقف في هذا كله. ينظر/ المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص1123، 1124.

3 في حال إذا كان الأصل الوقفي موقعاً الكترونياً- مثلاً فيقوم الناظر بتسجيله(**Domain Registration**) لغرض توثيق تسجيل النطاق من قبل الجهة المسجلة، مثل (**Namecheap** أو **GoDaddy**) لإثبات ملكيته.

4 الشفرة البرمجية: الكود المصدري الذي يُستخدم لتطوير وتشغيل الأصل الرقمي، والذي يحتاج إلى الحماية من السرقة أو التعديل غير المصرح به.

6. تصنيفها وتنظيمها (Digital Asset Management -DAM)، وإعداد هيكل تنظيمي يسهّل الوصول إليها.

المحدد الثاني: تحقق كفاية الناظر

استقر رأي عامة الفقهاء المتقدمين على اشتراط الكفاية في ناظر الوقف، واختلفوا في مفهوم كفايته بين قوته وقدرته وخبرته وأمانته ورشده، فالحنفية–مثلا– اشترطوا في كفايته عدم عجزه[1]، واشترط الحنابلة اشترطوا لكفايته خبرته وقوته،، واستدل البهوتي لهذا بأن: " مراعاة حفظ الوقف مطلوبة شرعاً، وإذا لم يكن الناظر متصفا بهذه الصفات؛ لم يمكنه مراعاة حفظ الوقف"[2]. وتتحقق كفاية ناظر الأوقاف الرقمية في الآتي:

1. التزامه بأعمال النظارة على الأوقاف الرقمية المقررة في المحدد الأول الوارد آنفاً بشأن أعمال الناظر في وثيقة الوقف.

2. عدم مخالفته القوانين المحلية والدولية والأعراف المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات، ومتطلبات الجهات الإشرافية، والهيئات والمعايير الدولية ذات الصلة مثل **GDPR**و**ISO/IEC 27001**.

3. التزامه بتطوير الأصول الرقمية ذات المحتوى العلمي تقنياً وعلمياً، في الحالات التي تستوجب ذلك، كي لا تكون منفعتها أقل من غيره من الأصول الأخرى.

4. التزامه بتعيين الجهات الاستشارية اللازمة للنظارة على الأوقاف في الجوانب الشرعية والقانونية والمالية، بما يناسب طبيعتها وحجمها.

5. التزامه بالتأهيل العلمي والعملي، بحسب حاجة الأصل الوقفي، وفق الأعراف المهنية ذات الصلة.

6. ضبطه إدارة الصلاحيات والوصول (Access Control Management) للأصول الوقفية التي تتطلب ذلك، لأن إدارة الأصول الرقمية تتطلب أنظمة صارمة للتحكم في الصلاحيات، لضمان حصر الوصول إلى الأصل الرقمي في الأشخاص المسموح لهم فقط.

7. إجراؤه النسخ الاحتياطي الدوري (Backup).

8. إعداده خطط استمرارية العمل (Business Continuity Plans) في حالة الفشل التقني، وطريقة استعادته البيانات (Recovery) في حال تعطل الأنظمة.

9. مراجعته الأنظمة التقنية بصفة دورية (System Audits) للتأكد من سلامة الأنظمة المستخدمة في إدارة الأصول الرقمية.

---

1 ينظر/ البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم، دار الكتاب الإسلامي(244/5). الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، دار إحياء التراث العربي(66/7).

2 دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، البهوتي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1993م(413/2). كشاف القناع عن متن الإقناع، البهوتي، دار الكتب العلمية(270/4).

المحدد الثالث: ضبط مفهوم تفريط الناظر وتعديه

يد ناظر هذه الأوقاف يد أمانة، فإن تعدى[1] أو قصر[2] أو خالف شروط الواقفين وجب عليه الضمان[3]، وتطبيقاً لهذا الأساس الفقهي؛ فإن من صور تعدي ناظر هذه الأوقاف أو تفريطه ما يأتي:

1. *عدم التزامه* بأعمال النظارة على الأوقاف الرقمية المقررة في المحدد الأول الوارد آنفاً، وعدم التزامه *بمتطلبات كفايته الواردة في المحدد الثاني الوارد آنفاً.*

2. عدم تحديثه الأصل الوقفي- إن كان يتطلب تحديثاً- لضمان ملاءمته لآخر النسخ.

3. *عدم تكوينه مخصصاً نقدياً لصيانة الأصل الرقمي- إن كان يتطلب صيانة أو تطويراً.*[4]

4. عدم سداده رسوم ترخيصها ورسوم حمايتها، أو سداده إياها بما يزيد عن مقدار *الرسوم المدفوعة عن أجرة المثل.*[5]

5. عدم توثيقه الحوادث التقنية والإبلاغ عنها(Incident Reporting)، مثل الاختراقات أو الأعطال، إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب.

6. تجاهله تحديث الأمن السيبراني(Cybersecurity Updates) بشكل دوري لحمايتها من التهديدات السيبرانية.

7. غياب خطة لإدارة استمرارية العمل(Business Continuity Plan) في حالة وقوع كوارث تقنية أو تعطل الخدمات.

8. *مخالفته أسس وضوابط حوكمة الوقف والمتطلبات الشرعية والمالية والقانونية والإدارة الرشيدة بحسب العرف.*

9. *عدم مطالبته بالتعويض المستحق عند الاعتداء على هذه الأوقاف في ضوء الأعراف ذات الصلة.6*

مع التأكيد على أن حالات الاختراق الالكتروني التي لا تتمكن أدوات الحماية من مواجهته، أو تعطل الخدمة مع التزامه بالاحتياطات الواجبة، وكذا التعطل الناشئ عن الظروف القاهرة التي لا قدرة للناظر بمنعها، وتعطل الخدمة من قبل الجهة المقدمة للخدمة، أو في حالة صدور متطلبات رقابية تقيد من نشاط الأصل الوقفي لا تعتبر من تعدي الناظر أو تقصيره، مع مراعاة الأعراف ذات الصلة.

---

1 التعدي الموجب لتضمين الناظر: هو فعل ما ليس له فعله بمقتضى الشرع أو العقد أو العرف. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص883. بتصرف.

2 التقصير الموجب لتضمين الناظر: هو ترك ما يجب عليه فعله بمقتضى الشرع أو العقد أو العرف. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص883. بتصرف.

3 المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص1124.

4هذا في حال إذا كان للوقف ريع، فإن لم يكن ريع فيتم العمل بما سيرد في النقطة الثالثة.

5 هذا في حال إذا كان للوقف ريع، فإن لم يكن ريع فيتم العمل بما سيرد في النقطة الثالثة.

6 المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص746، 1124. الولاية والنظارة المؤسسية على الوقف، د. محمد بن سعد الحنين، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف،2018، ص217.

النقطة الثالثة

محددات تغيير شروط واقفي الأوقاف الرقمية

شروط الواقفين هي: " ما تفيده صيغة الواقف ويثبت في وثيقة إنشائه من القواعد الموضوعة للعمل بها في إدارة الوقف، من حيث تحديد جهات صرف الريع، وطريقة استغلاله، والولاية عليه وإدارته"[1]، والعمل بها واجب شرعاً إذا صدرت صحيحة شرعاً، ولا يجوز تغييرها أو حذف شرط منها، أو إضافة شرط يقل درجة عن شروط الواقف (من أعلى إلى أدنى) وفاقاً، كما لا يجوز تغييرها إلى ما يساوي شروط الواقف(من مساو إلى مساو) وفاقاً[2]، وأجاز جمع من الحنفية والشافعية والحنابلة تغييرها إلى ما يزيد عن شروط الواقف (من أدنى إلى أعلى)[3]، لأن المقصود من الوقف مراعاة قصد الواقف لا لفظه[4]، ولأن تغيير شرطه لمصلحة أعظم لن تخالف مقصود الواقف في وقفه. وقد نص مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم 181 بشأن وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع على أن: " الوقف من أوسع أبواب الفقه التي تقوم على الاجتهاد وهو تصرف معقول المعنى مرتبط بمقاصد الشرع، مبتغاه تحقيق مصالح الوقف للواقف والموقوف عليهم". وعليه؛ فجوز تغيير شروط واقفي الأوقاف الرقمية لمصلحة في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: استثمار الوقف إذا لم ينص الواقف في وثيقة الوقف على استثماره

---

1 من قرار منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع.

2 توحيد الأوقاف المتنوعة في وقف واحد، د. خالد المشيقح، بحث قدم لمؤتمر الأوقاف، جامعة أم القرى، ص26. الأوقاف الموحدة، محمد الغانم، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، 2018، ص97.

3 من نصوصهم في هذا:

أ. قول محمد قدري باشا على أن: "كل شرط يوجب تعطيلًا لمصلحة الوقف، أو تفويتًا لمصلحة الموقوف عليهم، فهو غير معتبر".

ب. قول ابن حجر الهيتمي: " مع الضرورة تجوز مخالفة شرط الواقف للعلم بأنه لا يريد تعطيل وقفه وثوابه".

ج. قول البجيرمي: " لو شرط الواقف أن يقرأ في مدرسته كتاباً بعينه ولم يجد المدرس من فيه أهلية لسماع ذلك الكتاب والانتفاع منه قرأ غيره، لما مر من أنه إذا تعذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل ما يمكن فعله؛ لأن الواقف لا يقصد تعطيل وقفه".

د. قول المرداوي: "قال الشيخ تقي الدين: يجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه، وإن اختلف ذلك باختلاف الأزمان، حتى لو وقف على الفقهاء، والصوفية واحتاج الناس إلى الجهاد: صرف إلى الجند، وقيل: إن سبل ماء للشرب جاز الوضوء منه، قال في الفروع: فشرب ماء موقوف للوضوء يتوجه عليه، وأولى".

هـ. قرار منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع بأنه: " نظرًا لأن الوقف شرع لتحقيق مصالح معتبرة، وأن الأحوال تتبدل، وتتبدل معها المصالح وجودًا وعدمًا وأهمية، فإنه يمكن تغيير شروط الواقف في حالة تعذر تنفيذها، أو عند الضرورة، أو تحقيقًا لمصلحة أولى، أو دفعًا لضرر محقق، على أن يصدر قرار تغيير الشرط من الجهة المخولة قانونًا بالإشراف على الوقف حسب كل بلد".

ينظر/ قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، محمد قدري باشا، مؤسسة الريان، المؤسسة المكية، الطبعة الأولى، 2007، ص74. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الحطاب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1992م(36/6).تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ابن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1983م (284/6). حاشية البجيرمي على شرح المنهج، البجيرمي، مطبعة الحلبي، 1950م(227/3). الإنصاف، المرداوي(58/7).

4 إعمال المصلحة في الوقف، عبد الله بن بيه، مسار للطباعة والنشر، دبي، ص197.

إذا لم ينص الواقف في وثيقة الوقف على استثمار الوقف الرقمي، وأمكن استثماره فيجب على الناظر استثماره بأدوات الاستثمار المباحة شرعا- قدر الإمكان، مع الالتزام بالمتطلبات الشرعية ذات الصلة، حسب ما سيرد في استثمار الأوقاف الرقمية في النقطة الرابعة من الورقة.

الحالة الثانية: تقييد منفعة الوقف الرقمي

في الحالات التي يتعذر فيها العمل بشرط الواقف، كما في حالات صدور متطلبات رقابية تقيد من نشاط الأصل الوقفي، دون تفريط من الناظر، ففي هذه الحالة يلتزم الناظر بالعمل على بقاء الوقف مع الالتزام بشروط الواقف قدر المستطاع، فإن لم يتمكن- دون تعد أو تقصير منه- فيبقى في نظارته، ويلتزم بشروط الواقف التي يمكن العمل بها دون الشروط التي يتعذر فيها العمل بشرط الواقف.

الحالة الثالثة: إذا قلت منفعة الوقف أو انقطعت

في الحالات التي تقل فيها منفعة الوقف الرقمي لأسباب تقنية بسبب تطور أصول رقمية أخرى يؤدي إلى الاستغناء عن الأصول الرقمية التي سبقتها يتعين العمل على يأتي(بالترتيب):

1. تطوير الوقف بريعه- إن كان له ريع- أو بريع وقف آخر، وفق ما قرره الفقهاء في إنفاق ريع وقف على وقف آخر. [1]

2. إبدال الوقف الرقمي في ضوء شروط الواقف، ويبنى القول بمشروعية إبدال الوقف في هذه الحالة على ما قرره جمع بعض فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة في جواز إبدال الوقف إلى غيره إذا غلب على

---

1 هذه الطريقة في إنفاق ريع وقف على آخر قررها جمع من الفقهاء المتقدمين، من ذلك:

أ. جاء في الفتاوى الهندية: " سئل شمس الأئمة الحلواني عن مسجد أو حوض خرب لا يحتاج إليه لتفرق الناس هل للقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر أو حوض آخر؟ قال: نعم، ولو لم يتفرق الناس".

ب. قول شيخي زاده: " إذا اتحد الواقف والجهة وقل مرسوم بعض الموقوف عليه جاز للحاكم أن يصرف من فاضل الوقف الآخر إليه، وإن اختلف أحدهما فلا".

ج. روى أصبغ عن ابن القاسم في مقبرة عفت: لا بأس أن يبني فيه مسجد، وكل ما كان لله فلا بأس أن يستعان ببعضه على بعض".

د. جاء في الشرح الكبير: " في مسجد يبنى فيبقى من خشبه أو قصبه أو شيء من نقضه قال- أي أحمد: " يعان به في مسجد آخر أو كما قال، وقال المروذي: سألت أبا عبد الله عن بواري المسجد إذا فضل منه الشيء أو الخشبة قال يتصدق به، وأرى أنه قد احتج بكسوة البيت إذا تخرقت تصدق بها، وقال في موضع آخر قد كان شيبة يتصدق بخلقان الكعبة".

هـ. قول ابن تيمية: " أما ما فضل من الريع عن المصارف المشروطة ومصارف المساجد فيصرف في جنس ذلك: مثل عمارة مسجد آخر ومصالحها؛ وإلى جنس المصالح ".

و. القرار الصادر عن منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول بأنه:" تعتبر أوقاف نوع واحد -كالمساجد- بمنزلة وقف واحد، بحيث يجوز صرف ما فاض من ريع أحدهما على الآخر" وأنه " إذا صرف ريع نوع من الأوقاف كالمساجد على نوع آخر كالفقراء فإن ذلك بمنزلة دين يجب رده من الغلة، أما إذا صرف ما فاض من ريع مسجد على آخر، فلا يعتبر دينًا عليه".

ينظر/ الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1310 هـ(478/2). مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، شيخي زاده، دار إحياء التراث العربي(749/1). التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، الجندي، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى، 2008م (300/7). الشرح الكبير على متن المقنع، ابن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع(245/6) بتصرف يسير. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1995م (210/31).

الظن تحقيق الإبدال مصلحة للوقف[1]، ومن الفقهاء من ذهب إلى أن الإبدال واجب في هذه الحالة[2]، مع الالتزام في إبداله بشروط، **أولها**: أن يغلب على الظن تحقق مصلحة أعظم للوقف في إبداله، وأما **الثاني فهو**: أن يكون البدل إلى وقف على هيئة الوقف الأول قدر المستطاع، خروجاً من الخلاف في مسألة حكم تغيير الوقف، وأما **الثالث فهو**: أن يكون البيع بإذن القاضي إذا تم توثيق الوقف الرقمي لدى الجهات ذات العلاقة بتوثيق الوقف. فإن لم يتيسر بيعه بإذن القاضي بسبب أن الوقف غير موثق بطريقة قانونية فيمكن العمل برأي بعض الحنابلة في جواز بيع الناظر للوقف في الحالات التي يجوز فيها بيعه، فإن بيع؛ صرف ثمن بيعه لوقف آخر، حسب ما قرره منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني بأن: " الأوقاف المنقطعة بانتهاء الجالية أو هجرتها من محل الوقف، يجوز بيعها أو استبدالها أو المناقلة بها، ويصرف ثمنها بعد بيعها إلى وقف آخر مشابه للوقف الأصلي في أقرب مكان له" مع مراعاة أن يتم البيع بإشراف جهة شرعية مستقلة[3].

3. إذا لم يعد الانتفاع بالوقف ممكناً بوجه من الوجوه ولم يتيسر العمل بما ورد أعلاه؛ فينتهي الوقف بسبب هذه الحالة، وقد قرر منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس بأن من حالات انتهاء الوقف: "هلاك

---

1 من نصوصهم في هذا:

أ. رأي أبي يوسف– على خلاف المفتى به عند الحنفية– في أن إبدال الوقف لوقف آخر أكثر غلة جائز.

ب. قول الخرشي: " الشيء الموقوف على معين أو على غير معين من غير عقار إذا صار لا ينتفع به في الوجه الذي وقف فيه كالثوب يخلق والفرس يكلب والعبد يعجز وما أشبه ذلك فإنه يباع ويشترى بثمنه مثله مما ينتفع به في الوجه الذي وقف فيه فإن لم يبلغ ثمنه ما يشترى به مثله فإنه يستعان به في شقص مثله وقوله وبيع أي وجوبا وقوله مما لا ينتفع به المنفي هو النفع المقصود للواقف ولكن ينتفع به في الجملة؛ لأنه يشترط في صحة البيع كون المبيع مما ينتفع به وكلام المؤلف لا يشمل الحصر والزيت؛ لأن قوله في مثله أو شقصه يخرج ذلك وقوله من غير عقار في محل تقديره وبيع ما لا ينتفع به حالة كونه غير عقار إلخ".

ج. قول ابن قدامة: " إن لم تتعطل منفعة الوقف بالكلية، لكن قلت، وكان غيره أنفع منه وأكثر رد على أهل الوقف، ولم يجز بيعه؛ لأن الأصل تحريم، البيع، وإنما أبيح للضرورة صيانة لمقصود الوقف عن الضياع، مع إمكان تحصيله، ومع الانتفاع، وإن قل ما يضيع المقصود، اللهم إلا أن يبلغ في قلة النفع إلى حد لا يعد نفعا، فيكون وجود ذلك كالعدم".

د. قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 181 بشأن وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع بأنه يترتب على وقف الأسهم والصكوك والحقوق والمنافع وغيرها أحكام من أهمها: " لو صفيت الشركة أو سددت قيمة الصكوك فيجوز استبدالها بأصول أخرى كعقارات أو أسهم وصكوك أخرى بشرط الواقف أو بالمصلحة الراجحة للوقف".

ينظر/ الأشباه والنظائر، ابن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 م ص163. رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، 1992م (384/4). شرح مختصر خليل، الخرشي، دار الفكر، بيروت(95/7). المغني، ابن قدامة(29/6). مجموع الفتاوى، ابن تيمية(224/31).

2 ذهب ابن تيمية إلى أن إبدال الوقف واجب عند الحاجة، إذ يقول: " مع الحاجة يجب إبدال الوقف بمثله، وبلا حاجة يجوز بخير منه لظهور المصلحة، وهو قياس الهدي، وهو وجه في المناقلة، ومال إليه أحمد، ونقل صالح ينتقل المسجد لمنفعة الناس". الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،1987م(433/5).

3 ذكر المرداوي أن الحالة التي يجوز فيها بيع الوقف على الخيرات أن الصحيح من المذهب: أن الذي يلي البيع هو الحاكم، كما ذكر قولا في المذهب بأن البيع يليه الناظر وصححه المرداوي، وذهب البهوتي إلى اشتراط إذن الحاكم للناظر في بيعه، فإن عدم الناظر؛ فيبيعه الحاكم.
ينظر/ الإنصاف، المرداوي (106/7) كشاف القناع، البهوتي (295/4).

العين الموقوفة، بحيث لا يمكن للوقف الاستمرار"، في ضوء نصوص الفقهاء المتقدمين الذين أجازوا انتهاء الوقف عند هلاكه.[1]

4. إن كان للوقف الرقمي قيمة في الحالة التي يجوز فيها انتهاء الوقف- كما ورد أعلاه- فيباع ويصرف ثمنه في مصالح المسلمين، أو يتصدق بها عن واقفيها.[2]

النقطة الرابعة

دور الفقه الإسلامي في دعم الأوقاف الرقمية

إشكالية توثيق الأوقاف الرقمية قانونياً، وطبيعة بعض الأوقاف الرقمية بأنها مؤقتة متناهية الصغر تؤكد حاجتها لوسائل تعمل على تدعيمها وترسيخها واستمرار منفعتها قدر المستطاع، وفي هذه النقطة سيعرض الباحث أهم وسائل دعم هذه الأوقاف التي قررها الفقه الإسلامي بما يسهم في تحقيق مقاصد الواقفين من هذه الأوقاف.

الوسيلة الأولى: أن تكون النظارة عليها نظارة مؤسسية

من أهم وسائل دعم الأوقاف الرقمية والعمل على استمرار نفعها للموقوف عليها أن تتم إدارتها أو النظارة بأسلوب مؤسسي، بجعل الناظر عليها شركة وقفية، أو مؤسسة خيرية، أو مجلس نظارة- على الأقل، إذ تمنح هذه الطريقة في التعامل مع الأوقاف الرقمية ميزات العمل المؤسسي، مثل: ضبط حوكمتها والرقابة عليها وإدارة مخاطرها، والفصل بين الواقف والناظر على غرار الفصل بين الإدارة والملكية في الأنشطة

---

1 من نصوصهم في هذا:

أ. رأي محمد بن الحسن في بيع الفرس الموقوف إذا صار لا يمكن استعماله في الحرب، قال ابن نجيم: " في الخلاصة: قال محمد في الفرس إذا جعله حبيسا في سبيل الله فصار بحيث لا يستطاع أن يركب: يباع ويصرف ثمنه إلى صاحبه أو ورثته".

ب. قول محمد بن الحسن في الوقف المتهدم إذا لم تكن غلة لعمارته فترجع إلى ملكية الواقف، قال ابن عابدين: " ذكر في الفتح ما معناه أنه يتفرع على الخلاف المذكور ما إذا انهدم الوقف، وليس له من الغلة ما يعمر به، فيرجع إلى الباني أو ورثته عند محمد، خلافا لأبي يوسف، لكن عند محمد إنما ملكه ما خرج عن الانتفاع المقصود للواقف بالكلية، كحانوت احترق".

ج. قول الشافعية في إنهاء وقف العبد إذا مات بسبب غير مضمون، قال الرافعي: " إذا حصل التعطل بسبب غير مضمون؛ فإن لم يبق منه شيء، ينتفع به، كما إذا مات العبد الموقوف فقد فات الوقف ".

ينظر/ رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين (359/4). البحر الرائق، ابن نجيم (272/5). العزيز شرح الوجيز، الرافعي، دار الكتب العلمية، 1997م(297/6) بتصرف.

2 نص ابن تيمية على أن هذه الأموال تصرف في مصالح المسلمين، وإذا أخذها أحد من المسلمين لحاجة؛ فإنها تكون ملكاً له، وفي موضع آخر نص على أن هذه الأموال يتصدق بها عن أصحابها، وعلل لمشروعية صرف هذه الأموال في مصالح المسلمين أو التصدق بها أن: " حبس المال دائما لمن لا يرجى؛ لا فائدة فيه، بل هو تعريض لهلاك المال واستيلاء الظلمة عليه، وكان عبد الله بن مسعود قد اشترى جارية، فدخل بيته ليأتي بالثمن فخرج فلم يجد البائع، فجعل يطوف على المساكين ويتصدق عليهم بالثمن، ويقول: اللهم عن رب الجارية".

ينظر/ مختصر الفتاوى المصرية، ابن تيمية، البعلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار ابن القيم، الدمام، السعودية، 1406، 1986، ص278. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، الرحيباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1994م (65/4).

التجارية، وضبط الذمم المالية للوقف واستقلاليتها عن الذمة المالية للواقف والناظر، كما أن نموذج المؤسسة نموذج إداري وقانوني تسهل محاكاته[1].

أما من الناحية الفقهية؛ فإن النظارة المؤسسية لها أصل في كلام الفقهاء المتقدمين في معرض ما قرره جمع من فقهاء الحنفية والحنابلة في النظارة الجماعية[2]، وبها أخذ القانون الاسترشادي للوقف إذ نصت المادة 24 منه على أن: " الأوقاف التي تزيد فيها قيمة الأموال الموقوفة عن المبلغ الذي تحدده اللائحة التنفيذية تكون النظارة عليه لمجلس يتكون من أعضاء تتوافر في كل منهم شروط النظارة، وتحدد اللائحة عدد الأعضاء ومهام المجلس وصلاحياته ونظام العمل فيه". وأما بخصوص ما يخص طبيعة الأوقاف الرقمية فإن مما يعين على مأسستها:

أولاً: جمع الأصول الرقمية في وعاء واحد أو دمجها

نظراً لطبيعة الأوقاف الرقمية كونها متناهية الصغر، وتحقيقاً لمأسستها يقترح الباحث إعادة هيكلة الأوقاف الرقمية بواحدة من طريقتين:

الطريقة الأولى: جمع الأوقاف المتشابهة في طبيعتها في وعاء واحد (محفظة، صندوق، صكوك) لتكليف جهة واحدة بالنظارة عليها نظارة مؤسسية كما ورد آنفاً، وهذه الطريقة مبنية على القرار الصادر عن منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول بأنه: " يجوز ضم أموال الأوقاف المختلفة في وعاء استثماري واحد بما لا يخالف شرط الواقف"، وفي هذه الحالة تجب مراعاة استقلالية الذمم المالية لكل وقف منها.

الطريقة الثانية: أن يتم دمج الأوقاف الرقمية وفق التالي:

1. دمج الأوقاف الرقمية متناهية الصغر مع الأوقاف الرقمية الكبيرة إذا اتحدت في طبيعتها أو في الموقوف عليه.

2. أن يتم إبدال الأوقاف الرقمية متناهية الصغر إلى وقف واحد كبير يخدم ذات الموقوف عليه.

3. أن يتم إبدال الأوقاف الرقمية متناهية الصغر مختلفة في الموقوف عليه إلى وقف واحد كبير ويتم تحديد حصص الموقوف عليهم في الوقف الجديد بنسبة قيمة الأصل الوقفي الصغير إلى قيمة الأصول الصغيرة الأخرى[3].

---

1 وقف الأسهم والصكوك، والحقوق المعنوية، د. منذر قحف، بحث قدم للدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي، ص8.

2 من نصوصهم في هذا:

أ. قول ابن نجيم: " ما شرطه الواقف لاثنين ليس لأحدهما الانفراد".

ب. قول المرداوي: " قال الحارثي: إذا أسند النظر إلى اثنين لم يتصرف أحدهما بدون شرط، وكذا إن جعله الحاكم أو الناظر إليهما". ينظر/ الأشباه والنظائر، ابن نجيم ، ص166. الإنصاف، المرداوي(58/7).

3 إدارة الأوقاف على أسس اقتصادية، د. محمد سعدو الجرف، ص20. الولاية والنظارة المؤسسية على الوقف، د. محمد بن سعد الحنين، ص321. الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، سهيل الشايع، 2017، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، ص135.

وهذه الطريقة مبنية على القرار الصادر عن *منتدى قضايا الوقف الفقهية* السادس بأنه: " يمكن اللجوء في حالات معينة إلى تجميع الأوقاف الصغيرة في وقف جامع، وتكون تلك الأوقاف مشاركة بنسبة مساهمتها، مع المحافظة على توزيع الريع على الأوقاف المشاركة، حسب شروط الواقفين وبالنسبة والتناسب" وعلى ما ورد في المادة 75 من القانون الاسترشادي للوقف بأنه: " يجوز ضم الأوقاف الخيرية التي تتماشى أغراضها وتقل قيمة العائد منها في السنوات الثلاثة الأخيرة عن المبلغ المحدد في اللائحة التنفيذية، ويكون الضم بحكم قضائي"، ويؤدي هذا الأجراء إلى تكوين وقف واحد يتمتع بذمة مالية مستقلة[1]،

مع التأكيد على الالتزام في دمجها بالضوابط الشرعية ذات العلاقة مثل: " أن يتم الدمج بإذن جهة مستقلة مثل الجهات القضائية في الحالات التي يمكن فيها توثيقها، أو هيئة شرعية لئلا يكون الدمج وسيلة للاستيلاء عليها أو نهبها- وتحقق مصلحة شرعية ظاهرة في دمجها، والمحافظة على مقاصد الوقف، والاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص[2]، كما أن تطبيقها في الأوقاف الرقمية يتطلب العمل على طريقة التعامل مع اختلاف تأقيت هذه الأوقاف، مراعاة لطبيعة بعض الأوقاف الرقمية التي لا يناسبها إلا التأقيت، كما ورد في النقطة الأولى.

وكل من جمع الأوقاف أو دمجها يخففان من تكلفة مصروفاتها الإدارية والعمومية، وهذا مقصد شرعي يجب أن يراعى في النظارة عليها.

ثانياً: استثمار الأوقاف الرقمية حيثما كان ذلك ممكنا

لاستمرار نفع الأوقاف الرقمية وفق شروط واقفيها، إذا أمكن استثمارها فيجب على الناظر استثمارها بأدوات الاستثمار المباحة شرعاً- سواءٌ أتم جمع الأصول الرقمية في وعاء واحد أم تم دمجها، حسب ما ورد آنفاً أو لم يتمان، في ضوء مجمع الفقه رقم 140 بشأن الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه أنه: " يجب استثمار الأصول الوقفية سواءٌ أكانت عقارات أم منقولات، ما لم تكن موقوفة للانتفاع المباشر بأعيانها" وقرار *منتدى قضايا الوقف الفقهية* الأول بأن: " الأصل هو الاحتفاظ بالموقوف سليمًا ليؤدي دوره ويحقق الغرض من وقفه، وهذا يتطلب تنمية أموال الوقف بقدر الإمكان إذا كانت قابلة للنماء وفقًا للضوابط الشرعية" كما قرر المنتدى ذاته على أنه: " يجب استثمار الأصول الوقفية سواءٌ كانت عقارًا أم منقولة؛ ما لم تكن موقوفة للانتفاع المباشر بأعيانها".

وفي هذه الحالة يلتزم الناظر عند استثماره العملات الرقمية الموقوفة بذات معايير استثمار الأوقاف النقدية، ويلتزم في حال إذا كان الأصل الوقفي رموزاً (Tokens) أو قواعد بيانات، أو مقاطع فيديو أو مواد مسموعة، أو برمجيات، أو تطبيقات، أو مواقع الكترونية *ببيع خدماتها، مقابل اشتراكات دورية أو دفع رسوم، أو استخدامها في التسويق والإعلان*، مع الالتزام في هذا كله بالمتطلبات الشرعية ذات الصلة،

---

1 الأوقاف الموحدة، محمد الغانم، ص163.

2 الولاية والنظارة المؤسسية على الوقف، د. محمد بن سعد الحنين، ص322. الأوقاف الموحدة، محمد الغانم، ص61.

والقانونية والمتطلبات والمعايير التقنية ذات العلاقة. وبريع استثمارها يتم سداد التزاماتها مثل تكاليف الترخيص لها، وصيانتها، ومخصصاتها المحاسبية اللازمة، مع مراعاة المتطلبات الشرعية لاقتطاع مخصصات الأوقاف.

الوسيلة الثانية: ضبط حجج هذه الأوقاف

إذا تمكنا من تجاوز الإشكال القانوني المتعلق بتوثيق الأوقاف الرقمية؛ وتضمنت وثيقة الوقف أعمال الناظر الواردة في النقطة الثانية، فإن مما يعين على استمرار نفع الوقف الرقمي جودة وثيقته بتضمينها جميع أدوات حمايته، والنظارة عليه، وفق ما ورد في النقطة الثانية من هذه الورقة، حفظاً لحقوق الوقف والموقوف عليهم، وإن من علامات جودة وثيقته:

أولاً: تضمين وثيقة الوقف الآثار الشرعية المترتبة على صحة الوقف: (حماية الوقف من الاعتداء، وتمتعه بحماية تمنع من مصادرته أو التعدي عليه أو حجزه أو رهنه، عدم اعتباره مالًا عامًا؛ كي لا تتمكن الدولة من التصرف به، عدم اعتباره مالًا خاصًا كي لا يتمكن الواقف لاحقًا أو ورثته من التصرف به، الحالات التي يجوز فيها استبدال الوقف، مآل الوقف إذا قررت جهة معينة حل الوقف أو انتهاءه، تحقق الذمة المالية للوقف، وحق الوقف في التقاضي ورفع الدعاوى).[1]

ثانياً: طريقة تعيين ناظر الوقف، إما بتعيين الواقف نفسه ناظرًا، أو بتعيين ناظر غيره، مع بيان طريقة تعيين من يخلفه عند عدمه، وطريقة عزله في الحالات التي تستوجب عزله، واختصاصات ومسؤوليات ناظر الوقف وما يتعلق بحقوق الناظر مقابل نظارته من رواتب ومكافآت ونحوها، مع التركيز على النظارة المؤسسية.

الوسيلة الثالثة: زيادة مساحة الوقف الرقمي عند الحاجة

يتطلب تطوير قدرات بعض الأصول الوقفية مثل: قواعد البيانات، والبرمجيات والتطبيقات والمنصات والمواقع الالكترونية ونحوها زيادة حجمها ومساحتها بين فترة وأخرى بحسب ما تتطلبه خدماتها، لاستمرارها في تقديمها خدماتها، بحسب طبيعتها، وهذا الإجراء في زيادة حجمها أو مساحتها يعتبر زيادة متصلة للوقف فتكون وقفاً مع أصلها، والزيادة بهذه الطريقة مشروعة، ويخرج القول بجوازها على ما قرره الاجتهاد الفقهي المعاصر بأن الزيادة في قيمة الأسهم الموقوفة زيادة رأسمالية على أصل الوقف وليست ريعا[2]، مع الالتزام بأن لا يتم تحميل تكلفة هذه الزيادة على ريع الوقف لأن الريع لا يتم تأصيله.

---

1 مدخل للمناقشة حول قضايا في التشريعات الوقفية المعاصرة، د. العياشي فداد، ورقة عمل قدمت للملتقى العلمي حول قوانين الوقف والزكاة، نواكشوط، موريتانيا، ص9.

2 من الاجتهادات الفقهية المعاصرة في هذا:

أ. نص المعيار الشرعي للوقف الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنه: " تعد الزيادة في قيمة الأسهم الموقوفة زيادة رأسمالية على أصل الوقف وليست ريعا". المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص1120.

ب. قرار منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع" تخصيص نسبة لشراء أصول جديدة له أو لغيره، وتصبح وقفاً، لأن التابع تابع".

إلا أنه يشكل على هذه الطريقة أن زيادة حجم المواقع الالكترونية قد يتطلب استضافة هذا التوسع أو التحديث عبر خدمات سحابية أو خوادم مملوكة لطرف ثالث، مما يعني أن الطرف الثالث قد يمتلك فعليًا التوسع أو الجزء الجديد، وليس الوقف نفسه، وفي هذه الحالة لن تكون الزيادة وقفا.

ج. ما صدر عن منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني بشأن وقف الأسهم والصكوك بأن" الأسهم والصكوك تابعة لرأس المال المستثمر، فإن كان أصل المال أصلاً موقوفًا أو أموال استبدال فتعتبر الأسهم والصكوك أصلاً، وتعتبر الزيادة في قيمتها زيادة رأسمالية على أصل الوقف وليست ريعًا، وكذلك الحكم نفسه إذا كانت الأسهم والصكوك ذاتها هي الأصل الموقوف".

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على عبده النبي الأمي الذي بعثه رحمةً للبريات، وبعد:

فهذ ورقة علمية في بعض أحكام النظارة على الأوقاف الرقمية، ويطيب لي أن أختمها بخلاصة تبين أهم ما توصلت إليه من نتائج، ومن ذلك ما يأتي:

1. يجب أن يراعي النظر الفقهي في إدارة الأوقاف الرقمية أثر عدم توثيقها قضائيا على النظارة عليها، وفي أنها متناهية الصغر غالبا، وأن بعضها أوقاف مؤقتة.

2. من محددات النظارة على الأصول الرقمية: ضبط أعمال الناظر في وثيقة الوقف، وتحقق كفاية الناظر، وضبط مفهوم تفريط الناظر وتعديه، وكل من هذه المحددات تندرج تحته العديد من الفروع الفقهية.

3. إذا كان استثمار الوقف الرقمي ممكناً فيجب استثماره- ولو لم ينص الواقف في وثيقة وقفه على استثماره- مع مراعاة ضوابط استثمار الأوقاف.

4. إذا قلت منفعة الوقف الرقمي أو انقطعت منفعته فيتم تطويره بريعه أو بريع وقف آخر، أو إبداله، وإذا لم يعد الانتفاع بالوقف ممكناً بوجه من الوجوه؛ فيجوز إنهاؤه بشروط، وفي حال إنهائه؛ يباع الوقف ويصرف ثمنه في مصالح المسلمين، أو يتصدق به.

5. من طرق دعم الأوقاف الرقمية: إدارتها إدارة مؤسسية، ويتم ذلك بأكثر من وسيلة، منها: جمعها في وعاء واحد أو دمجها مع بعضها البعض أو دمجها مع الأوقاف الكبيرة، تمهيداً لتكليف جهة واحدة لإدارتها بالشكل المؤسسي المناسب، ومنها: استثمارها حيثما كان ذلك ممكنا، وضبط حججها بما يحقق استمرار نفعها، وزيادة مساحة الأصل الوقفي عند الحاجة- إن أمكن ذلك.

6. يوصي الباحث بتطوير البحث الفقهي والقانوني بشأن توثيق الأوقاف الكترونياً، مشفرة أو غير مشفرة، تتضمن شروط الوقف واختصاصات الناظر ومسؤولياته.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الكتب التراثية

1. أحكام الأوقاف، مصطفى الزرقا، الطبعة الأولى، 1997م.
2. الأشباه والنظائر، ابن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 م.
3. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، دار إحياء التراث العربي.
4. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم، دار الكتاب الإسلامي.
5. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ابن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1983 م.
6. التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، الجندي، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى، 2008م.
7. حاشية البجيرمي على شرح المنهج، البجيرمي، مطبعة الحلبي، 1950م.
8. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، مصر.
9. دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، البهوتي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1993م.
10. الذخيرة، القرافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.
11. رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، 1992م.
12. الشرح الكبير على متن المقنع، ابن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
13. العزيز شرح الوجيز، الرافعي، دار الكتب العلمية، 1997م.
14. الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،1987م.
15. الفتاوى الهندية، لجنة علماء من العلماء، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1310 هـ.
16. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، دار المعرفة، بيروت، 1379.
17. قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، محمد قدري باشا، مؤسسة الريان، المؤسسة المكية، الطبعة الأولى، 2007.
18. كشاف القناع عن متن الإقناع، البهوتي، دار الكتب العلمية.
19. مجلة الأحكام العدلية، نور محمد، كارخانه تجارتِ كتب، آرام باغ، كراتشي، ص353.
20. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، شيخي زاده، دار إحياء التراث العربي.
21. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1995م.
22. مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، البعلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار ابن القيم، الدمام، السعودية، 1986.
23. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، الرحيباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1994م.
24. المغني، ابن قدامة، مكتبة القاهرة، 1968م.
25. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الحطاب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1992م.

ثانيًا: الكتب والمؤلفات والأبحاث المعاصرة

1. إدارة الأوقاف على أسس اقتصادية، د. محمد سعدو الجرف.
2. إعمال المصلحة في الوقف، عبد الله بن بيه، مسار للطباعة والنشر، دبي.

3. الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، سهيل الشايع، 2017، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف.
4. الأوقاف الموحدة، محمد الغانم، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، 2018.
5. توحيد الأوقاف المتنوعة في وقف واحد، د. خالد المشيقح، بحث قدم لمؤتمر الأوقاف، جامعة أم القرى.
6. توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الخيري، تقنيات مقترحة لبيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، د. عبد العزيز الناهض، جامعة الكويت، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية.
7. العقود الذكية والذكاء الاصطناعي ودرهما في أتمتة العقود والتصرفات القانونية، د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل.
8. مدخل للمناقشة حول قضايا في التشريعات الوقفية المعاصرة، د. العياشي فداد، ورقة عمل قدمت للملتقى العلمي حول قوانين الوقف والزكاة، نواكشوط، موريتانيا.
9. مدونة أحكام الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف،2017.
10. وقف الأسهم والصكوك، والحقوق المعنوية، د. منذر قحف، بحث قدم للدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي.
11. الولاية والنظارة المؤسسية على الوقف، د. محمد الحنين، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف،2018.

ثالثاً: القوانين والتشريعات والمعايير

1. القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الالكترونية، دولة الكويت.
2. قانون رقم 22 لسنة 2016 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
3. المرسوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2021 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022.
5. نظام حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية.

ورقة العمل (3)

الشكل القانوني للأوقاف الرقمية

د. عبد الحنان العيسى[1]

(1) متخصص في القانون الخاص واستثمارات الوقف وتسوية منازعاته، وخبير في عقود التمويل والبنوك والمصارف الإسلامية، دكتوراه أولى في الفقه وأصول الفقه، دكتوراه ثانية في القانون. الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا IIUM.

الملخص:

تناول البحث الموسوم بـ" **الشكل القانوني للأوقاف الرقمية**" بيان ماهية وطبيعة الأصول الرقمية، وذلك لتحديد الشكل القانوني للأوقاف الرقمية، وتجلت مشكلة البحث في أن الغموض الذي يحيط بهذه الأصول الرقمية، يحتاج بحث ودراسة للتمكن من تحديد الشكل القانوني، الذي يجب أن تتخذه الأوقاف الرقمية، تمهيداً لتسجيلها، وتحديد طرق حمايتها، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والمقارن والتحليلي، وتم تقسيم هذا الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع، ومن أهم النتائج التي توصل لها البحث أنَّ: الأصول الرقمية قابلة قانوناً للوقف، كونها تشتمل على أركان الوقف وشرائطه، ويتمَّيز وقف الأصول الرقمية، بالتنوع ويسر الانتفاع به، وانخفاض تكاليف إنشائه وإداراته، وتمتعه بالشفافية وعدم التزوير لإمكانية تتبعه منذ لحظة إنشائه، إلا أنه تعترض الوقف الرقمي تحديات فنية وقانونية، ومع مرور الوقت والتطور الرقمي المتسارع، يمكن حلها. وأوصى البحث: بتقنين المعاملات الرقمية، ووضع أطر لحوكمة الأوقاف الرقمية، والتأهيل المتخصص والمتقدم للكوادر العاملة في مجال الوقف الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الأصول الرقمية، الوقف الرقمي.

مقدمة:

الحمد لله، الذي جعلنا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، دستورها القرآن الذي يهدي للتي هي أقوم، فالوقف عبادة من أجلَّ العبادات، لشمول نفعها للواقف في الحياتين الدنيا والأخرى، ولديمومة نفعها للموقوف عليهم وتنوعهم، ولمرونة هذه العبادة التي تتوائم مع التطورات إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، فمع التطور التكنولوجي المتسارع، ظهرت الأصول الرقمية المتنوعة، وأصبحت واقعاً ملموساً، له قيمة مالية، وتلبي حاجات متنوعة لفئات كثيرة في المجتمع، مما فتح المجال لتوسيع مجالات الوقف ليشمل هذه الأصول الرقمية، إلا أن حقيقتها غير واضحة للجميع، وحيث أن الفقه فقهان، فقه النص وفقه الواقع، ففقه النص: يستوجب فهم مدلول النصوص، وفقه الواقع: يستوجب معرفة حقيقة الواقعة وتكييفها، فالمعاملات الرقمية، من فقه النوازل، حديثة العهد بالنشؤ والتعامل، ومازل يكتنف كنَّها الغموض، وهذا الغموض قد خلق حالة من عدم اليقين بالنسبة للقانونيين والشرعيين على حدٍ سواء، وكون الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا بُدَّ من تمحيص حقيقة هذه المعاملات، لإنزال النصوص عليها، وبيان شكلها وحكمها القانوني.

إشكالية البحث:

تتجلى مشكلة البحث بأن غموض ماهية وطبيعة الأصول الرقمية، لحداثة نشأتها، أشكل على القانونيين تحديد:

- ما هو الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه الأوقاف الرقمية.
- كيفية التسجيل القانوني للأوقاف الرقمية.

- ما هي طرق حماية الأوقاف الرقمية في ظل المخاطر المصاحبة للإستخدام.

أهمية البحث:

إن تحديد ماهية وطبيعة الأصول الرقمية، يُسهم في تحديد شكلها القانوني، وبالتالي معرفة مدى إمكانية أن تكون محلاً للوقف، وقابلية تطبيق الأحكام الفقهية والقانونية للوقف عليها، وتحديد طرق حمايتها، بما يتوافق مع طبيعتها الرقمية.

منهجية البحث: نظراً لطبيعة البحث اعتمد الباحث على المناهج التالية:

1-المنهج الاستقرائي: حيث قام الباحث بجمع واستقراء المصادر الرئيسيَّة لمادة البحث العلميَّة، المتعلِّقة بتحديد طبيعة وأنواع الأصول الرقمية.

2-المنهج التحليلي والمقارن: حيث قام الباحث بتحليل ومقارنة تلك المادة العلميَّة، لمعرفة أهم الأحكام القانونية الناظمة لوقف الأصول الرقمية.

المبحث الأول: طبيعة الأوقاف الرقمية ومميزاتها وسلبياتها

المطلب الأول: طبيعة وماهية الوقف الرقمي:

الوقف: "تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة".[1]

الوقف: "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده، لازماً بقاؤه في ملك معطيه، ولو تقديراً ".[2]

تعريف الأصول الرقمية (Digital Assets)[3]: " أي شيء يتم تخزينه رقمياً، ويمكن التعرف عليه بشكل فريد، بحيث يمكن للمنظمات استخدامه لتحقيق القيمة، وتشمل أمثلة الأصول الرقمية: المستندات والصوت والفيديو والشعارات والعروض التقديمية وجداول البيانات ومواقع الويب".

سلسلة الكتل (Blockchain): "إحدى تقنيات السجل الموزع التي يتم فيها تسجيل العمليات بهيكل بيانات يسمى "الكتلة"، وتتصل كل كتلة بالكتلة السابقة، وصولاً إلى الكتلة الأولى – مكونة سلسلة من الكتل".[4]

ولبيان طبيعة وماهية الوقف الرقمي، ينبغي التمييز بين إدارة الأواقاف عبر المعاملات الرقمية، وبين وقف الأصل الرقمي ذاته، فرقمنة الوقف تختلف عن الوقف الرقمي، فالأولى تتعلق بإدارة الوقف باستخدام التكنولوجية الرقمية، بينما الوقف الرقمي يقصد به أن يكون محل الوقف أصل رقمي، ويمكن أن نسميها مجازاً العين/ المنفعة الرقمية الموقوفة.

---

1 قانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن الوقف القطري، الجريدة الرسمية: العدد: 10نسخة الجريدة الرسمية تاريخ النشر: 2021/08/08 الموافق الصفحة من: 68،

2 منح الجليل شرح مختصر الخليل، محمد بن أحمد عليش، المتوفى (1299هـ). دار الفكر. بيروت. 1989، ج8، ص108.

3 قاموس (مسرد) جارتنر:https://www.gartner.com/en/finance/glossary/digital-assets، أخذت المعلومة بتاريخ 2025/02/01.الساعة 10:20 .

4 دليل تبني تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)، هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية السعودية، الإصدار الأول اكتوبر 2022.

فالوقف لم يعُد يقتصر على شكل أصول مادية ملموسة، بل تعداها لأصول غير ملموسة رقمية، ذات قيمة مالية، مثل: الأموال الإلكترونية (المدفوعات الرقمية) والعملات المشفرة (العملات الرقمية). والمنصات، **ومن أمثلة الأصول الرقمية**: ال NFTs وهي عناصر رقمية يمكن شراؤها وبيعها، على منصات متخصصة،ويشير اختصار NFT إلى رمز غير قابل للاستبدال (Non-fungible token)، فهي أصول مشفرة باستخدام تقنية بلوك تشين، Blockchain مع رموز تعريف فريدة، وبيانات وصفية تميزها عن بعضها البعض، حيث تقوم NFTs بتحويل نموذج التشفير عن طريق جعل كل رمز مميز وفريد، ولا يمكن الاستغناء عنه، مما يجعل من المستحيل أن يكون الرمز المميز غير القابل للاستبدال مساوياً لآخر.

استخدامات NFTs: تعتبر هذه التقنية وسيلة مثالية لتمثيل الأصول المادية بشكل رقمي، مثل الأعمال الفنية من صور وفيديوهات وغيرها وصولاً إلى العقارات، ويمكن لهذه التقنية إزالة الوسطاء وتبسيط المعاملات وإنشاء أسواق جديدة، وكل الفضل يعود بأنها تستند إلى تقنية البلوك تشين، وإن خاصية تعدد الملكية أيضاً تضفي ميزة لهذه التقنية بزيادة قيمة وإيرادات السلعة المادية، فليس من الضروري أن يكون للوحة مالك واحد دائماً. يمكن أن يكون للمكافئ الرقمي للوحة ما مالكين متعددين، كل منهم مسؤول عن جزء بسيط منها، وكذلك الامر بالنسبة للعقارات الرقمية، ومن الأمثلة الناجحة عن الاستثمارات عبر NFTs: أنه تم بيع مجموعة من NFTs للفنان الرقمي Beeple بأكثر من 69 مليون دولار، كما باع جاك دورسي الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لتويتر، إحدى تغريداته ك NFTs بمبلغ يقارب 3 مليون دولار أمريكي.[1]

فالأصول الرقمية الوقفية، يمكن أن تشمل أي شيء ذي قيمة رقمية تم تخصيصه للوقف، مثل:

- **المحتوى الرقمي** :الكتب الإلكترونية، البرامج مثل برامج التصميم، والمنصات الرقمية (التطبيقات) مثل تطبيق (Grab) الذي يقدم مجموعة من الخدمات، تتكون من التوصيل والتنقل والخدمات المالية، المواقع الإلكترونية، الدورات التدريبية عبر الإنترنت، قواعد البيانات، الصور، مقاطع الفيديو، الملفات الصوتية، وغيرها.
- **حقوق الملكية الفكرية** :حقوق التأليف والنشر، براءات الاختراع، العلامات التجارية الرقمية، وغيرها.
- **العملات الرقمية والأصول المُشفرة** :مثل البيتكوين والإيثريوم وغيرها، إذا كانت مُتوافقة مع أحكام القانون والشريعة الإسلامية.

1 مدونة دليلك الشامل لفهم معنى NFTs والاستثمار به في 2022، ttps://www.rmg ، تم اخذ المعلومة بتاريخ 2025/02/02 الساعة 9:30.

- **المواقع الإلكترونية** :التي تُستخدم لأغراض تعليمية مثلاً.

ويرى الباحث أن الوقف الرقمي: هو حق معنوي، أُنشأ أو وضع في جهاز رقمي، و تم حبسه وتسييل منفعته في الأوجه التي حددها الواقف.

الحكم الشرعي للأصول الرقمية: الأصول الحديثة مثل الحقوق المعنوية والأصول الرقمية، التي لها منافع اقتصادية وقابلة للتداول، يمكن أن تندرج في دائرة الوقف، كما لو كانت أصولًا تقليدية، ولا توجد مشكلة شرعية في أن تدخل الأصول الرقمية في الوقف، فهي تعامل كما تعامَل الأصول القابلة للتداول مثل: العقارات والنقود، وهذه الأصول تُعد اليوم ذات قيمة اقتصادية، ومن الممكن أن تكون مصدراً للعوائد التي يمكن استثمارها لصالح المستفيدين من الوقف.[1]

المطلب الثاني– مميزات وسلبيات الأوقاف الرقمية:

أولاً– مميزات الأوقاف الرقمية:

أصبحت الأصول الرقمية واقعاً، لها قيمة مالية كبيرة، وتلبي حاجات متنوعة لفئات كثيرة في المجتمع، كما أن تنوع الأصول الرقمية، يوسع مجالات الوقف، مما يَسهم في تقديم خدمات جديدة أو بطريقة جديدة للمستفيدين، ومن أهم مميزات الوقف:

- **التنوع**: يمكن استخدام الأوقاف الرقمية في مجالات متنوعة، مثل التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، مما يزيد من الفئات المستهدفة في المجتمع.

- **سهولة الوصول**: يمكن للمستفيدين الوصول إلى الأوقاف الرقمية من أي مكان وفي أي وقت، مما يزيد من فرص الاستفادة منها، حيث يغطي احتياجات فئات فقيرة، على سبيل المثال: المنصات التعليمية، حيث أن كثير من الطلبة يحتاجون لتقوية أنفسهم في عدد من المواد الدراسية، لأساتذة متخصصين، ولا يقدرون على دفع أجور لهؤلاء المدرسين.

- **انخفاض التكاليف**: إن تكاليف إنشاء وإدارة أصول الأوقاف الرقمية، أقل من الأوقاف التقليدية، حيث أن المباني (المكاتب) التي تُستخدم لإدارة الوقف تستهلك قدر كبير من ريع الوقف.

- **الشفافية**: يمكن تتبع التصرفات التي تجري على الأوقاف الرقمية بسهولة، مما يزيد من الشفافية ويقلل من احتمالية الفساد.

- **الاستدامة**: يمكن للأوقاف الرقمية أن تستمر لفترة أطول من الأوقاف التقليدية، حيث لا تتأثر بالتلف أو الإهتلاك.

---

1 الوقف: نظرات شرعية معاصرة للابتكار والاستدامة». الدكتور كهلان بن نبهان الخروصي مساعد المفتي العام لسلطنة عُمان،«مؤتمر عمان الوقفي الأول» 16 ديسمبر2024 .

- **وقف النقود**: إن وجود العملات الرقمية، يسهم كثيراً في توسع وانتشار الوقف على المستوى الدولي، لسهولة تحويل هذه الأموال.

ثانياً– سلبيات (تحديات) الأوقاف الرقمية:

الباحث ينظر لسلبيات الأوقاف الرقمية، على أنها تحديات، لأنه مع مرور الوقت والتطور الرقمي المتسارع، سوف يتم التغلب على هذه التحديات، سواءً كانت تحديات فنية أو قانونية أو شرعية، ونستعرض عدد من هذه التحديات الحالية:

1) التحديات الفنية:

- **الاحتيال**: التحقق من هوية الواقف في الأوقاف الرقمية تشكل تحدي، مما قد يزيد من احتمالية الاحتيال.

- **الإنتفاع بالوقف الرقمي**: عدم تيسر منفعتها لجميع الموقوف عليهم، في حال عدم توفر البنية التحتية التي تمكنهم من الانتفاع بها، مثل: الانترنيت والكهرباء والحاسب الألي أو الهاتف النقال.

- **التأهيل والتدريب**: الوقف الرقمي وإدراته واستثماره، يتطلب بذل جهود كبيرة في التأهيل التقني للتعامل مع هذا النوع من الأوقاف، خاصةً إدارة الوقف من قبل الناظر، حيث ينبغي أن يكون ناظر الوقف على دراية كبيرة في التعاملات الرقمية، ويحوز تأهيل فني وشرعي متقدم.

- **محل الوقف**: الأصول الرقمية غالباً تكون أكثر عرضة لخطر التلف أو قرصنة، من الأصول الملموسة، نتيجة تعرضها للهجمات الإلكترونية، وافتقارها إلى الحلول، لتأمين الأصول الرقمية، ضد عمليات القرصنة، مما قد يؤدي إلى فقدان البيانات أو سرقة الأموال.

2) التحديات التشريعية:

- **التنظيم القانوني**: يجب إنشاء الوقف وفق القانون، لكن لا يزال الإطار القانوني للأوقاف الرقمية، قيد التطوير في العديد من الدول، مما قد يخلق في الوقت الحالي بعض التحديات التنظيمية.

- **أهلية الواقف**: بعض الأصول الرقمية يملكها ويديرها اشخاص ليسوا أهل للتبرع، بينما يشترط في الواقف، أن يكون أهلا للتبرع، وأن تكون إرادته صحيحة خالية من العيوب عند إنشاء الوقف.[1]

- **الاختصاص القضائي المكاني**: وفق ما تم ذكره آنفاً أن الأصول الرقمية متنوعة، بين نقود (عملات) مشفَّرة، محافظ رقمية، منصات، علامات تجارية رقمية، مواقع الالكترونية، كتب رقمية، موجودة في الفضاء الافتراضي، مما يجعلنا أمام تحدي، يتمثل بتحديد المحكمة المختصة بالنظر في النزاعات الناشئة عن الوقف، ويمكن اللجوء للتحكيم، في النزاعات القابلة للتحكيم فيها (المدنية والتجارية)، إلا أنه يبقى

1 قانون الأوقاف العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٥ / ٢٠٠٠، المادة (10).

التحدي قائماً في النزاعات ذات الطابع الجنائي، والتي لا يجوز فيها التحكيم، على سبيل المثال: سرقة المحفظة الالكترونية.

- **الحوكمة:** عدم وجود حتى الآن، مبادئ لحوكمة الوقف الرقمي، ينعكس سلباً على إدارة الأوقاف الرقمية.

- **وقف العملات المشفرة:** مازال التحدي قائم حتى الآن في وقف العملات المشفرة مثل(البتكوين)، لعدم الترخيص لهذه العملة من قبل الجهات المختصة في أغلب دول العالم، يضاف لذلك أن جمهور الفقهاء المعاصرين من يحرمها، ومنهم ما زال ينظر إليها بمنظار الشك.

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية على الأوقاف الرقمية وطرق حمايتها وتسجيلها

المطلب الأول:المسؤولية القانونية على الأوقاف الرقمية:

تشترك الأوقاف الرقمية مع الأوقاف المادية (الملموسة) بذات المسؤولية القانونية، إلا أنه هناك اختلافات تنبع من طبيعة الأوقاف الرقمية.

- **تحديد المسؤولية:** في إطار تحديد المسؤولية القانونية عن الأفعال المرتكبة بحق الوقف، ينبغي التطرق لموانع مسؤولية الأشخاص الطبيعيين:[1]

أولاً– فقد الإدراك أو الإرادة: لا يسأل جزائياً من كان وقت ارتكاب الجريمة؛ فاقداً الإدراك أو الإرادة لجنون أو عاهة في العقل أو غيبوبة، ناشئة عن عقاقير أو مواد مخدرة أو مسكرة أياً كان نوعها، أعطيت له قسراً عنه أو تناولها بغير علم منه بها أو لأي سبب آخر يقرر العلم أنه يفقد الإدراك أو الإرادة.

ثانياً– فقد التمييز وصغر السن: لا تقام الدعوى الجزائية على من لم يكن وقت ارتكاب الجريمة، قد أتم الحادية عشر من عمره.

ثالثاً– الضرورة والإكراه: لا يسأل جزائياً من ارتكب جريمة، ألجأته إليها ضرورة، لوقاية نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله، من خطر جسيم على وشك الوقوع؛ ولم يكن لإرادته دخل في حلوله، كما لا يسأل جزائياً من ألجئ إلى ارتكاب جريمة، بسبب إكراه مادي أو معنوي.

إن موانع المسؤولية آنفة الذكر، يصعب التحقق من وجودها أو عدم وجودها، لدى تحديد المسؤولية القانونية على الأوقاف الرقمية، وذلك لعدم إمكانية التحقق من ذلك، مما يسهم في زيادة حالات التفلت من المحاسبة والعقاب.

- **المحكمة المختصة:** في إطار تحديد المسؤولية ينبغي معرفة المحكمة المختصة بالفصل بنزاعات الوقف الرقمي، في ظل أن محل الوقف (الأصل الرقمي) لا يقع في حيز مادي معين، لتحديد المحكمة المختصة مكانياً التي يقع في دائرتها.

---

1 مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي، المواد (62-65).

- **الجرائم**: لدى تحديد المسؤولية ينبغي تحديد نوع الجرم المرتكب، حيث يمكن تقسيم النزاعات بهذا المجال إلى قسمين:

- النزاعات المتعلقة بأفعال الواقف وأفعال الناظر المتعلقة بإدارة الوقف الرقمي واستثماره.

- النزاعات المتعلقة بالتعدي على الوقف الرقمي: القاعدة : لا عقوبة إلا بنص، إن تصنيَّف الجرائم (مدنية أم جنائية) التي تقع على الأصول الرقمية الموقوفة، كذلك تحديد أنواع الجرائم التي تنطبق على كل فعل (اختراق محفظة، سرقة، العبث بالبيانات: محو، تعديل، تزوير)، يشكل تحدي كبير لدى القانونيين لتوصيف ماهية الفعل، ومن ثم تكييفه وتحديد النص القانوني المنطبق، لإنزال الحكم عليه، فالنصوص الجزائية التقليدية لا تُسعف لمواجهة هذه الجرائم المستحدثة، والتي تعتمد في ارتكابها على وسائل التقنية المتطورة، فمثلاً قوانين الجزاء (العقوبات) تعاقب على الشروع بالجريمة، والشروع: "هو البدء في تنفيذ فعل، بقصد ارتكاب جريمة، إذا أوقف أو خاب أثره، لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها".[1] إلا كثرة وتعقيدات وعالمية، محاولات الاعتداءات السبرانية تجعل من الصعوبة معرفة الفاعل وبالتالي مسؤوليته، لإنزال العقوبة بحقه.

- التحقق لتحديد المسؤولية: تعترض عمل المحققين والمحاكم في التحقق والكشف عن الجرائم صعوبات كبيرة، فمثلاً إن كان الأصل الرقمي الموقوف عبارة عن محفظة الالكترونية تحتوي على عملات رقمية، فيصعب على المحققين ومن ثم المحاكم التعامل معها.

- كما أن الظروف المخففة للعقوبة أو المشددة للعقوبة يصعب التحقق منها في الجرائم الواقعة على الأصول الرقمية، فمثلاً سرقة محفظة الكترونية يصعب تطبيق الظروف المشددة لعقوبة السرقة العادية عليها للطبيعة غير الملموسة لمحل الأصل الرقمي، مثل: 1. أن تقع ليلاً. 2. أن تقع من شخصين فأكثر. فغير معروف عدد الأشخاص الذين ارتكبوا السرقة، وهل كان ذلك ليلاً أم نهاراً، مما يجعل تحديد المسؤولية القانونية متعذراً.

- **سريان القانون من حيث المكان والأشخاص**: في الجرائم الواقعة على الأشياء الملموسة، تسري أحكام القانون على كل من يرتكب جريمة في إقليم الدولة، والمياه الإقليمية والفضاء الجوي الذي يعلوها، وحيث أن الأصول الرقمية، تنشأ في الفضاء الافتراضي، مما يشكل تحدي كبير في تطبيق قانون دولة معينة، حيث أن القوانين محدودة بالمكان النابع من سيادة كل دولة، وهذه ثغرة للتهرب من المسؤولية القانونية.

- **المسؤولية القانونية الأساسية للأوقاف الرقمية**: تبقى تشترك مع الأوقاف التقليدية بالعناية في إدارة الأصول الوقفية، وتوفر الشفافية والإفصاح، والامتثال للقوانين واللوائح، لتحقيق أهداف الوقف.

1 مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي، المادة 35

- **المسؤولية التي تنبع من طبيعة الأوقاف الرقمية:** اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوثيق الأوقاف الرقمية، وضمان أمن المعلومات وحماية الأصول الرقمية من الهجمات الإلكترونية والاختراقات.

المطلب الثاني: طرق حماية الأوقاف الرقمية:

إن حماية الأوقاف الرقمية، تستوجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات وفق الآتي:

أولاً– الإجراءات التقنية لحماية الأوقاف الرقمية: إن من طرق حماية الوقف هي مسك سجلات الوقف التي تتوافق مع ماهية وطبيعة الوقف الرقمي، وهذا متاح باستخدام تقنية البلوك تشين، لإنشاء سجلات تتميز بالأمان وعدم التلاعب بها أو تزويرها، مما يضمن أمن البيانات، وسوف نسلط الضوء على خصائص هذه التقنية لأهميتها الكبيرة في حماية الوقف الرقمية:

تقنية سلسلة الكتل(Blockchain) : تُعد سلسلة الكتل أحدى أنواع تقنيات السجل الموزع، وتشير تقنية السجل الموزع إلى التقنية المستخدمة في تمكيَّن التشغيل الآمن للسجل الموزع على عدد من الأجهزة، حيث يتم الاتفاق على الأجهزة، والتأكد من اتساق معلومات السجل باستخدام الإجماع، في تقنية سلسلة الكتل، يتم تجميع المعاملات في شكل "كتل"، ويتم ربط كل كتلة بالكتلة السابقة، بحيث تشكل سلسلة من الكتل.[1]

تقنية السجل الموزع (Distributed Ledger Technology): تقنية تعنى بتسجيل العمليات في الأجهزة الموزعة في الشبكة، واتفاق هذه الأجهزة على العمليات، واتساق السجل بين الأجهزة.[2]

العقود الذكية: هي برامج مُخزّنة في شبكة سلسلة الكتل، وتقوم تلقائياً بتنفيذ عمليات مُعيّنة، عند استيفاء شروط عقد محدد، وتتميز العقود الذكية بإمكانية التحقق من مدخلاتها ومخرجاتها، من قبل الجميع وفي أي وقت عبر السجل الموزع.ويمكن استخدام العقود الذكية، على سبيل المثال، لأتمتة المدفوعات واحتسابها وجدولتها، وكذلك تحل محل السجلات الملموسة التي تستخدم في الوقف وكذلك إنشاء حجة الوقف.

التوقيعات الرقمية: تُستخدم لتشفير المعاملات، وهي: طرق حسابية تنقسم إلى جزئين: خوارزمية إنشاء التوقيع التي تستخدم مفتاح خاص (Private Key) لتوقيع الرسالة، وخوارزمية التحقق من التوقيع، التي تستخدم المفتاح العام (Public Key)، الذي يستخدم لإنشاء عنوان المحفظة، لذلك فالتوقيعات الرقمية غير القابلة للتزوير، وهذه الميزة تُسهم في حماية الأوقاف الرقمية.

---

1 نظرة عامة وفرص تبني تقنية سلسلة الكتل، هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية السعودية، تاريخ 5فبراير 2025 الساعة 13:30 .
https://new.cst.gov.sa/ar/knowledge-center/digital-knowledge/blockchain

2 المرجع السابق.

برهان المعرفة الصفرية (Zero-knowledge proofs) : هي أحدى تقنيات التشفير التي تمُكّن أحد الأطراف (المثبِت)، تأكيد صحة معلومات مُحدّدة لطرف آخر (المدقّق)، دون الكشف عن هذه المعلومات، ويتم استخدام وسيلة الإثبات هذه كحل للحفاظ على خصوصية العمليات، ضمن شبكات سلسلة الكتل العامة، وهذه التقنية كذلك تسهم في حماية الأوقاف الرقمية.

إن سلسلة الكتل بخصائصها، تُساهم في زيادة الشفافية ومواجهة حالات الاحتيال، وتعزَّز الخصوصية في إبراز الفرص المحتملة عبر مختلف القطاعات، مما يجعل التوجّه نحو معدلات أعلى من اعتماد تقنية سلسلة الكتل، وبما تمتلكه تقنية سلسلة الكتل من القدرة على إحداث أثر إيجابي على الأعمال والمجتمع والاقتصاد والبيئة، ممّا قد يؤدي إلى زيادة اعتمادها.

ومن دوافع تبنّي تقنية سلسلة الكتل:

- **تعزيز الشفافية:** يؤدي توزيع سجل رقمي واحد على أصحاب المصلحة ضمن شبكة الأعمال، بما في ذلك المعلومات في الوقت الفعلي حول العمليات، إلى زيادة الشفافية. ونظرًا لطبيعة تقنية سلسلة الكتل غير القابلة للتغيير، يمكن لأصحاب المصلحة عرض التاريخ الكامل لدورة حياة الوقف الرقمي والتأكد من أن معلومات السجل صالحة وخالية من العيوب.
- **منع الاحتيال:** تلغي تقنية سلسلة الكتل متطلبات الأطراف الثالثة الموثوقة(TTP) وتعتمد على النزاهة، وهذه الخاصَّية تقلل من حالات الاحتيال التي قد تقوم بها بعض السلطات المركزية والجهات الاحتيالية. لذلك، فإن الجهات التي تشكّل جزءاً من منظومة أو تجري أعمالًا مع بعضها البعض، تحفّز على الوثوق بتقنية سلسلة الكتل، بدلاً من الأطراف الثالثة الموثوقة أو السلطات المركزية.
- **زيادة حماية خصوصية البيانات:** توفّر التطورات على صعيد قدرات سلسلة الكتل آلية للاعتماد على سلامة المعلومات مع الحفاظ على خصوصية الأفراد؛ وتتضمن الإمكانيات إثباتات عدم الكشف وعناوين مستعارة للمحافظ وشبكات فرعية للقنوات؛ وتؤدي هذه القدرات إلى تَبنّي تقنية سلسلة الكتل على نطاق أوسع، مع الالتزام بمبادئ حماية خصوصية البيانات.

ومن تطبيقات سلسلة الكتل في حماية الأصول الرقمية: البنية التحتية الأوروبية لخدمات سلسلة الكتل (EBSI15) : قد تؤدّي رقمنة المستندات إلى رفع مخاطر الاحتيال، وزيادة صعوبة التحقق من المستندات، فتتصدى التطبيقات القائمة على سلسلة الكتل، لتلك التحديات من خلال تقديم دليل على موثوقية المستند، وتتيح تقنية سلسلة الكتل التخزين الآمن لبيانات المستندات وإمكانية الوصول الآمن إليها، واستبعاد الحاجة إلى جهة خارجية. وبالتالي، فإن هذه التقنية تساهم في تقليل الوقت وتقليص تكلفة التحقق، فالتحقق من المستندات، هو أحد التطبيقات أو حالات الاستخدام التي تدعمها البنية التحتية الأوروبية لخدمات سلسلة الكتل، وهي شبكة لسلسلة الكتل مُكوّنة من أجهزة مُوزّعة في عدد من الدول الأوروبية، لتقديم خدمات الإدارات العامة عبر الحدود، فمن خلال شبكة سلسلة الكتل الخاصة بالبنية

التحتية الأوروبية لخدمات سلسلة الكتل، يمكن للجهة الموثوق بها، إصدار مستند يمكن التحقق منه رقمياً، لتقوم من بعده سلطة مختصة، بالتحقّق من المستند وتسجيله على سلسلة الكتل، وأخيراً يستطيع المستخدم النهائي، مشاركة المستند الذي تم التحقق منه عند الحاجة.[1]

– الأمن السيبراني: من الإجراءات الفنية لحماية الأوقاف الرقمية تعزيز الأمن السيبراني، لحماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية، ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحتويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع، ويشمل مفهوم الأمن السيبراني أمن المعلومات والأمن الإلكتروني والأمن الرقمي ونحو ذلك.

ثانياً– الإجراءات الإدارية والقانونية لحماية الأوقاف الرقمية: ونستعرض عدد منها:

1) تنظيَّم الوقف من خلال سن التشريعات المنظمة لهذا النوع من الأوقاف، التي توضح ماهيتها وطبيعة ملكيتها وجوانبها الإدارية والتنظيمية.

2) من طرق الحماية حوكمة وإدارة الأوقاف الرقمية: إن الشيء الذي لا يمكن قياسه، لا يمكن إدارته، وهذ يعتبر من أهم التحديات في تَبنَّي الأصول الرقمية، لذا ينبغي تعزيز سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر.

3) إنشاء هيئة متخصصة، تراقب وتشرف على الأوقاف الرقمية، تعمل تحت إشراف هيئة الاتصالات في الدولة.

4) التأمين: من طرق الحماية، التأمين على الأصول الرقمية للوقف، ضد مخاطر فقدان البيانات أو التلف أو السرقة.

5) الملكية العامة: من أشكال الحماية للأصول الرقمية للوقف، اعتبارها أموالاً عامة، وبالتالي تتمتع بحماية إضافية سواءً كان الاعتداء عليها كان ذو صبغة مدنية أو جنائية، حيث نص القانون:"تُعد الأموال الموقوفة وعائد استثمارها من الأموال العامة".[2]

6) الحماية القانونية والجزاءات المترتبة على مخالفتها: حيث جرَّم المشرع الكويتي عدة أفعال في مجال المعاملات الالكترونية، فعرَّف الجريمة المعلوماتية: بأنها كل فعل، يرتكب من خلال استخدام الحاسب الألي أو الشبكة المعلوماتية أو غير ذلك من وسائل تقنية المعلومات، بالمخالفة لأحكام هذا القانون، وكذلك عرَّف الإحتيال الإلكتروني: وهو التأثير في نظام إلكتروني مؤتمت أو نظام معلوماتي إلكتروني أو شبكة معلوماتية أو مستند أو سجل إلكتروني أو وسيلة تقنية معلوماتية أو نظام أو جهاز حاسب آلي أو توقيع إلكتروني أو معلومات إلكترونية؛ وذلك عن طريق البرمجة أو الحصول أو الإفصاح أو النقل أو النشر لرقم

1 المرجع نفسه

2 قانون الأوقاف العماني المادة 44.

أو كلمة أو رمز سري أو بيانات سرية أو خاصة أخرى، بقصد الحصول على منفعة دون وجه حق أو الإضرار بالغير.

لذا فالدخول غير المشروع إذا ترتب عليه، إلغاء أو حذف أو إتالف أو تدمير أو إفشاء أو تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات، فتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين، وإذا كانت تلك البيانات أو المعلومات شخصية، فتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة، وشدد العقوبة إن كان بقصد الحصول على بيانات أو معلومات حكومية سرية بحكم القانون.[1]

كما شدد المشرع العقوبة لضمان توفير حماية أكبر، حيث نص بالمادة (٣٧): يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

أ – تعمد الدخول بغير وجه حق إلى نظام المعالجة الالكترونية أو عطل الوصول إلى هذا النظام أو تسبب في إتلافه أو حصل على أرقام أو بيانات بطاقات ائتمانية أو غيرها من البطاقات الالكترونية لاستخدامها للحصول على أموال الغير.

ج – أتلف أو عيب توقيعاً أو نظاماً أو أداة توقيع أو مستنداً أو سجلاً الكترونياً أو زور شيئاً من ذلك، بطريق الاصطناع أو التعديل أو التحوير بأي طريقة أخرى.

د – استعمل توقيعاً أو نظاماً أو أداة توقيع أو مستنداً أو سجلاً الكترونياً معيباً أو مزوراً مع علمه بذلك.

هـ – توصل بأية وسيلة – بغير حق – على توقيع أو نظام أو مستند أو سجل الكتروني، أو إخترق هذا النظام أو اعتراضه أو عطله عن أداء وظيفته.[2]

ومن طرق الحماية التي نص عليها المشرع هو تقنين وسائل التعاقد الالكترونية وترتيب الأثر الملزم لها وحيازتها الحجة، حيث نصَّ في المادة (4) يكون كل من السجل والمستند والرسالة والمعاملة والتوقيع الإلكتروني، في مجال المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، **منتجاً لذات الآثار القانونية المترتبة على الوثائق والمستندات والتوقيعات الكتابية**، من حيث الزامه لأطرافه أو قوته في الإثبات أو حجيته، كما نص في المادة (8) يجوز أن يتم التعاقد بين نظم الكترونية مؤتمتة، متضمنة نظامي بيانات الكترونية أو أكثر، تكون معدة ومبرمجة مسبقاً، للقيام بمثل هذه المهمات، **ويقع التعاقد صحيحاً ونافذاً ومنتجاً لآثاره القانونية** متى تحققت شرائطه، وفي المادة (11) اعتبر المستند أو السجل الالكتروني صادراً عن المنشئ وحجة عليه، سواءً صدر منه شخصياً أو من الغير لحسابه، عن طريق نظام الكتروني معد للعمل تلقائياً

1 قانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الكويتي.

2 قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الالكترونية الكويتي.

بواسطة المنشئ أو بالنيابة عنه.[1] كما نص المشرع الإماراتي على حجية الأدلة الالكترونية: يكون للأدلة المستمدة أو المستخرجة من الأجهزة أو المعدات أو الوسائط أو الدعامات الإلكترونية أو النظام المعلوماتي أو برامج الحاسب أو من أي وسيلة لتقنية المعلومات، **حجية الأدلة الجنائية المادية في الإثبات الجنائي**.[2]

وحمايةً للوقف من الضياع، ولقطع سبيل الإنكار: يجب أن تكون حجة الوقف والتعديلات التي تطرأ عليها والرجوع فيها مكتوبة وموثقة، وكذلك يجب إنشاء الوقف وفق القانون.

المطلب الثالث: التسجيل القانوني للأوقاف الرقمية:

الحجة الوقفية: الوثيقة الصادرة من الإدارة المختصة بإثبات الوقف.[3]

إنعقاد الوقف : من التحديات التي تواجه التسجيل القانوني للأوقاف الرقمية هي أمام أي جهة رسمية يثبت الوقف، وألية التحقق من قيام الواقف بالوقف، وعباراته المستخدمة، والتوقيع الالكتروني (المصادقة الالكترونية)، حيث يجب أن ينعقد الوقف بصيغة تدل على إرادة الواقف للوقف، ويشترط فيها أن تكون محددة واضحة غير ملتبسة بجهالة أو غموض، وتكون إما لفظاً صريحاً أو كتابةً أو بالإشارة المفهمة.[4]

وكون الأصل الموقوف هو أصل رقمي، فلابد من إتباع الأليات الالكترونية في تسجيله، **وتُعرَّف المعاملات الإلكترونية:** على أنها أي معاملة يتم إبرامها أو تنفيذها أو توفيرها أو إصدارها كليّاً أو جزئياً، بشكل إلكتروني، وتشمل العقود والاتفاقيات وغيرها من المعاملات والخدمات الأخرى.

وينبغي أن يكون التسجيل بموجب **مستند إلكتروني:** والذي يُعرَّف على أنه سجل إلكتروني أو رسالة إلكترونية أو بيان معلوماتي، يتم إنشاؤه أو تخزينه أو استخراجه أو نسخه أو إرساله أو إبلاغه أو استلامه، بوسائل تقنية المعلومات، على أيّ وسيط، ويكون قابلاً للاسترجاع بشكل يمكن فهمه،[5] فحجة الوقف الرقمي ينبغي أن تتخذ شكل مستند الكتروني كي يمكن تسجيلها، وتسجيل هذه الحجة يَّمر **بإجراءات التحقق:** ويقصدها بها الإجراءات الإلكترونية، التي تهدف إلى التأكد من هوية الشخص أو من يمثله قانوناً، أو من أصل وسلامة البيانات الواردة في أيّ شكل إلكتروني، ويشمل ذلك أيّ إجراء يستخدم مناهج حسابية أو رموز أو كلمات أو أرقام تعريفية أو تشفير وغيرها من وسائل إجراءات حماية البيانات.

وكذلك وضع **التوقيع الإلكتروني للواقف على حجة الوقف:** وهو توقيع مكون من حروف أو أرقام أو رموز أو صوت أو بصمة أو نظام معالجة ذو شكل إلكتروني، وملحق أو مرتبط منطقياً بمستند إلكتروني، من شأنه التحقق من هوية شخص الموقع، وقبوله لمحتوى البيانات المقترنة به، حيث لا يجوز إغفال الأثر

---

1 قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الالكترونية الكويتي.

2 مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية الإماراتي، المادة (65).

3 القانون القطري،.

4 قانون الوقف العماني المادة (11).

5 قانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الكويتي.

القانوني للتوقيع الالكتروني من حيث صحته، وإمكان العمل به لمجرد وروده في شكل الكتروني، ويكون للتوقيع الالكتروني المحمي في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية؛ ذات الحجية المقررة للتوقيع الكتابي المنصوص عليها في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى روعي في إنشائه وإتمامه، الضوابط الفنية الواردة في القانون.[1]

وكذلك يتم استخدام **الختم الإلكتروني في توثيق الوقف**: وهو عبارة عن بيانات في شكل إلكتروني، تتصل أو ترتبط منطقياً بمستند إلكتروني، تستخدم لتأكيد هوية الشخص، وأصل وسلامة مصدر البيانات في هذا المستند.[2]

فمتطلبات التسجيل القانوني للأوقاف الرقمية، تستوجب وجود تشريعات قانونية تجيز إنشاء الأوقاف الرقمية، وتحدد الشروط والإجراءات اللازمة لتسجيلها، وتحديد هوية الواقف والتأكد من مكليته وأهليته للتصرف في وقف الأصول الرقمية المراد وقفها، ثم تحديد الأصل الرقمي الموقوف، وقيمته وكيفية استغلاله، وتحديد شروط الواقف المتوافقة مع الشريعة والقانون.

1 قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الالكترونية الكويتي مادة (١٨):

2 مرسوم بقانون اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة الإماراتي.

الخاتمة

لحداثة نشوء الأصول الرقمية، وتنوعها، فإن تحديد الشكل القانوني لوقف هذه الأصول الرقمية، مازال عملية صعبة ومعقدة، وتناولت الدراسة هذا الموضوع بمزيد من المقارنة والتمحيص، وتوصلت إلى ما يلي:

النتائج:

– الأصول الرقمية قابلة قانوناً للوقف، كونها تشتمل على أركان الوقف وشرائطه.

– يتميز وقف الأصول الرقمية، بالتنوع ويسر الانتفاع به، وانخفاض تكاليف إنشائه وإداراته، وتمتعه بالشفافية وعدم التزوير لإمكانية تتبعه منذ لحظة إنشائه.

– تعترض الوقف الرقمي تحديات فنية، مع مرور الوقت والتطور الرقمي المتسارع، يمكن حلها وأهمها: التأكد من هوية وأهلية الواقف، توفير البيئة التحتية للوقف الرقمي، تأهيل العاملين في مجال الوقف الرقمي.

– عدم وجود أُطر قانونية واضحة: لا تزال العديد من الدول تفتقر إلى أُطر قانونية واضحة تنظم عمل الأوقاف الرقمية، مما يجعل عملية التسجيل القانوني للأوقاف الرقمية صعبة ومعقدة.

– صعوبة تحديد المسؤولية القانونية على الأوقاف الرقمية، وذلك لقصور في التشريعات المنظمة، في تحديد الأفعال التي تشكل جرماً، وتحديد المحكمة المختصة.

– هناك طرق لحماية الأوقاف الرقمية، منها الفنية بالاعتماد على **تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)**، ومنها قانونية وذلك بتشديد العقوبات.

– إن التسجيل القانوني للأوقاف الرقمية، متاح وذلك باستخدام المستند الالكتروني المعترف به قانوناً وتضمينه التوقيع الالكتروني وتوثيقة بوضع المصادقة الالكترونية من جهة التوثيق.

التوصيات:

- تقنين المعاملات الرقمية، ملكيتها، استخدامها، جرائمها، عقوباتها، والتحديث المستمر للأطر القانونية والتنظيمية للأوقاف الرقمية، بما يضمن مواكبة التطورات وحماية الحقوق.
- وضع أطر لحوكمة الأوقاف الرقمية.
- التأهيل المتخصص والمتقدم للكوادر العاملة في مجال الوقف الرقمي.
- تهيئة البنية التحتية والخدمية للوقف الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– المصادر باللغة العربية:

29. منح الجليل شرح مختصر الخليل، محمد بن أحمد عليش، المتوفى (1299هـ). دار الفكر. بيروت. 1989، ج8.

30. قاموس (مسرد) جارتنر: https://www.gartner.com/en/finance/glossary/digital-assets، أخذت المعلومة بتاريخ 2025/02/01.الساعة 10:20.

31. دليل تبني تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)، هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية السعودية، الإصدار الأول اكتوبر 2022.

32. مدونة دليلك الشامل لفهم معنى NFTs والاستثمار به في 2022، ttps://www.rmg، تم اخذ المعلومة بتاريخ 2025/02/02 الساعة 9:30.

33. الوقف: نظرات شرعية معاصرة للابتكار والاستدامة». الدكتور كهلان بن نبهان الخروصي مساعد المفتي العام لسلطنة عُمان،«مؤتمر عمان الوقفي الأول» 16 ديسمبر2024.

34. نظرة عامة وفرص تبني تقنية سلسلة الكتل، هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية السعودية، تاريخ 5فبراير 2025 الساعة 13:30.

35. قانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الكويتي.

36. قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الالكترونية الكويتي.

37. قانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن الوقف القطري.

38. قانون الأوقاف العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٥ / ٢٠٠٠،

39. مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات الإمراتي.

40. مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية الإماراتي.

41. مرسوم بقانون اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة الإماراتي.

ثانياً– المصادر باللغة الانجليزية:

https://new.cst.gov.sa/ar/knowledge-center/digital-knowledge/blockchain

ورقة العمل (4)

الشكل القانوني للأوقاف الرقمية
(التنظيم القانوني في الكويت أنموذجًا)

د. شرف الشرف[1]

(1) أستاذ القانون المساعد بكلية الحقوق بجامعة الكويت.

المقدمة

لم يُعرف نظام الوقف في القوانين الوضعية القديمة، وإنما استمدتها القوانين من الشريعة الإسلامية التي يرجع لها الفضل في انتشاره عالمياً، وقام القانون بدوره في تنظيم سلوك أفراد المجتمع ورغباتهم وذلك بوضعها في تنظيم قانوني ملزم،[1] فتلقت القوانين الحديثة فكرة الوقف من الشريعة الإسلامية وبدأت بتقنينها القوانين اللاتينية تحت مسمى (Foundation) وكذلك القوانين الانجلوسكسونية تحت اسم (Endowment) (Trust).[2]

وتناولت القوانين العربية كذلك تنظيم الوقف إما بتنظيم قانوني منفصل (قانون الوقف) أو بجعل أحكامه جزءاً من القانون المدني،[3] ونجد أن القانون الكويتي قد جعل تنظيم الوقف مبعثراً بين عدة قوانين ومراسيم فكان التنظيم الأساسي هو الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف الصادر منذ عام ١٩٥١،[4] ثم صدر القانون المدني في عام ١٩٨٠ والذي تضمن باب إيجار الوقف، وآخر تقنين متعلق بالوقف كان مرسوم بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف في عام ١٩٩٣.

وإزاء ظهور التكنلوجيا الحديثة، أصبحت التعاملات الالكترونية التي تتم عبر الانترنت أمرٌ لا مفر منه، فمع تقدم التقنية ووسائل الاتصالات الحديثة أصبح لزاماً على كل فرد أن يمارس أعماله ويبرم العقود من خلال الانترنت والتطبيقات الالكترونية مما أسفر عنه بزوغ المشكلات والصعوبات القانونية التي لا تزال التشريعات في العديد من الدول تطبق بشأنها القواعد التقليدية،[5] بل وتجاوز التقدم التكنلوجي استخدام الانترنت لإبرام التصرفات القانونية البسيطة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية وغيرها.[6]

ونظراً لكون التقنينات – المشار إليها أعلاه – متأخرة نسبياً، فإن الحاجة أصبحت ماسة إلى قانون جديد ينظم الأحكام الحديثة المتعلقة بالوقف وأهمها الأوقاف الرقمية،[7] وكيفية معالجتها وتنظيمها بشكل رسمي من خلال أجهزة الدولة ضماناً لاستمرارها وتحقيق أهدافها المرجوة.

---

1 انظر في دور القانون وأهدافه، إبراهيم الدسوقي أبو الليل، أصول القانون (الجزء الأول) نظرية القانون، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، ٢٠٠٦.

2 انظر مرجع أجنبي عن قانون الوقف

Penner, J. E, The Law of Trusts (11th ed.). Oxford: Oxford University Press (2022).

3 انظر د. أنو الفزيع، الإطار التشريعي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية، ورقة بحثية منشورة في كتاب نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٣.

4 يعد هذا الأمر السامي من أوائل التقنينات التي نظمت الوقف على مستوى الدول العربية، إلا أنه يعاب عليه أنه لم يتم تعديله حتى هذه اللحظة، وتدرس الكويت إصدار قانون خاص بالوقف قريباً.

5 انظر في ذلك، إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للعاملات الالكترونية، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣.

6 انظر أيضاً، إبراهيم الدسوقي أبو الليل، العقود الذكية والذكاء الاصطناعي ودورهما في أتمتة العقود والتصرفات القانونية "دراسة لدور التقدم التقني في تطوير نظرية العقد"، مجلة الحقوق، العدد ٤ – ج ١ – ٢٠٢٠.

7 يختلف مصطلح الرقمية (Digital) عن الالكترونية (Electronic) في أن مصطلح الرقمية أضيق نطاقاً باعتباره يتعلق بالتمثيل العددي للبيانات والتشفير (0- 1) وبالتالي فإن جميع الرقميات بالضرورية الكترونية وليس العكس، أما الالكترونية فهو أي عملية عن طريق جهاز الكتروني باستخدام الانترنت. وسيستخدم الباحث كلا المصطلحين في هذه الورقة لنفس المعنى المقصود، انظر

ونقدم لهذه الورقة ببيان أننا لا نناقش جواز الأوقاف الرقمية من الناحية الشرعية من عدمه، وإنما تحديد الإطار القانوني لها في ظل عدم وجود نصوص قانونية تحكمها، لنجيب على التساؤل البحثي: ما هو التنظيم القانوني وفقاً للقواعد التقليدية الذي يمكننا تطبيق أحكامه في تسجيل الأوقاف الرقمية وحمايتها وحوكمتها وغيرها من المسائل.

المحور الأول: الأوقاف الرقمية – وتوثيق الوقف الكترونياً

قبل بيان الشكل القانوني للأوقاف الرقمية يجب أن نقف أولاً على مفهومها حتى يمكننا تكييفها التكييف القانوني السليم،[1] فما هي الأوقاف الرقمية وهل ترتبط بتوثيق الوقف الالكتروني ؟

إن القانون الكويتي لم يضع تعريفاً للوقف،[2] ويمكن تعريفه كما جاء في القانون الاسترشادي للوقف بأنه "**وقف الأصل وتسبيل منافعه**"،[3] فالوقف قد جاء عاماً ليشمل أي حبس للأصل سواء كان هذا الأصل مادياً كالأراضي والعقارات أو معنوياً كالأسماء التجارية وبراءات الاختراع والتي تندرج ضمن الملكية الفكرية.

وعند تطور الوسائل التكنولوجية ظهرت أصول (رقمية – الكترونية) يمكن تملكها كالحسابات الالكترونية، المواقع الالكترونية، التطبيقات الالكترونية وغيرها،[4] وهي محل بحث هذا المؤتمر، فهل يمكن وقف تلك الأصول الرقمية المملوكة لصاحبها كالحساب الالكتروني في برنامج يوتيوب "الأصل" الذي يدر لصاحبه الملايين "ثمرة الوقف ومنفعته" نظير مشاهدات المقاطع والصوتيات التي توضع في الحساب "محل نظارة الوقف"، وما هو الشكل القانوني لهذا الوقف؟

وبالتالي فإن الوقف (الرقمي – الالكتروني) يختلف عن توثيق الوقف الكترونياً الذي نظمه قانون التوثيق الكويتي الجديد رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٠ الذي نص في المادة الثانية منه "**تنشأ بوزارة العدل إدارة للتوثيق يرأسها مدير، وتضم عدداً من الموثقين يتولون توثيق المحررات والتصديق على التوقيعات وإثبات التاريخ في المحررات العرفية ووضع الصيغة التنفيذية على صور المحررات الواجبة التنفيذ، ويشمل ذلك جميع المحررات والتوقيعات المحمية الكترونياً**"، ونصت كذلك المادة الخامسة من القانون

Anil K. Maini, Digital Electronic, Principles, Devices and Applications, 2007.

1 يعرف التكييف في أنه: "تشخيص حالة قانونية معينة بقصد تصنيفها بإحدى النظم أو القواعد القانونية"، والذي يتضمن لإعماله تفسير النص القانوني من خلال "تحديد المعنى الذي تتضمنه القاعدة القانونية وتعيين نطاقها، وذلك حتى يمكن الاستدلال على ما تتضمنه القاعدة، وحتى يمكن مطابقتها على الظروف الواقعية التي يثار بصددها تطبيق القواعد القانونية". انظر توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، الدار الجامعية – بيروت ١٩٨٨، ص ٣٩١. وانظر أيضاً محمد كمال فهمي، أصول القانون الدولي الخاص، مؤسسة الثقافة الجامعية – الاسكندرية ١٩٨٠، ص ٣٩٧.

2 وقد عرفه مشروع قانون الوقف بأنه "حبس مال أو حق مالي عن التصرف بعينه وتسبيل منفعته على مصرف مباح." انظر مشروع القانون المنشور في عام ٢٠١٩، موقع محامو الكويت.

3 القانون الاسترشادي للوقف، الأمانة العامة للأوقاف، الطبعة الأولى – الكويت ٢٠١٤.

4 ويخرج من محل الوقف النقود الالكترونية والعملات الرقمية باعتبارها تأخذ حكم النقود وبالتالي لا يجوز وقفها على الأرجح. انظر محمد عبدالحميد السراحين، وقف النقود في الفقه الإسلامي دراسة فقهية مقارنة، مجلة عيون المسائل، العدد ٤ مجلد ٢– ٢٠٢٤.

أنه "**ويختص بتوثيق المحررات المتعلقة بالوقف والأحوال الشخصية للمسلمين أحد القضاة أو من يخصص لذلك من بين الموثقين الحكوميين على النحو المبين باللائحة التنفيذية**". ثم جاءت اللائحة التنفيذية للقانون لتنص في المادة الخامسة عشر على أن من اختصاص الموثق "**إشهاد الوقف والتغيير في مصارفه أو الرجوع عنه**" وأن جميع إجراءات التوثيق من الممكن أن تكون يدوية أو الكترونية.[1]

وعليه فإنه من المهم التفرقة بين الوقف الرقمي أو الالكتروني والذي يقصد به ذلك الأصل المعنوي غير الملموس كالحساب الالكتروني أو الموقع الالكتروني الذي يوقف – خيرياً أو ذرياً – لتسييل منفعته، وبين توثيق الوقف الكترونياً وهو اشتراط القانون إشهاد الوقف من خلال إدارة التوثيق بإصدار شهادة توثيق الكترونية (حجة وقف الكترونية).

المحور الثاني: الشكل القانوني المطلوب للحجج الخاصة بالأوقاف الرقمية

يتطلب القانون الكويتي أن تحرر حجج الوقف في شكل محررات موثقة ورسمية، ولذا تم استبعادها بشكل واضح وصريح من نطاق قانون المعاملات الالكترونية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤، وعليه فإن المستندات والرسائل والتوقيعات الالكترونية ومنها الإرادة الحرة الصادرة من الواقف – عن طريق البريد الالكتروني مثلاً – ليس لها حجة قانوناً.

ونظمت لائحة التوثيقات الشرعية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٧ اشتراطات توثيق الأوقاف، ولكنها لم تتضمن أحكاماً عديدة سوى ما ورد في المادة الثامنة من أنه "**يجب على القاضي او الموثق الشرعي قبل تحرير التوثيق أن يتأكد من عدم وجود مانع شرعي أو قانوني للتوثيق**" وما نصت عليه المادة الخامسة عشر من أنه "**لا يقبل التوكيل في الوقف والوصية، وإذا كان محل الوقف أو الوصية عقاراً فيتعين على القاضي الاطلاع على أصل وثيقته ويثبت ذلك في المحرر**".

ولما كان من المقرر شرعاً وقانوناً أنه "**لا يكون الوقف إلا من المالك**"،[2] فإن إدارة التوثيقات تشترط قبل إشهاد الوقف وتوثيقه أن يقدم المالك – الواقف – ما يثبت ملكيته للمال الموقوف، كما تشترط أصل وثيقة العقار أو عقد تأسيس الشركة وغيرها من مستندات تثبت الملكية. وهنا تظهر أهمية تسجيل ملكية الأصول (الرقمية – الالكترونية) حتى يستطيع مالكها أن يقوم بوقفها بشكل رسمي وإصدار شهادة بذلك الوقف (حجة الوقف).

وعليه فإن متطلب التسجيل لإثبات الملكية يختلف باختلاف نوع الأصل (الرقمي- الالكتروني) المطلوب وقفه، فمنها ما يمكن تسجيله وإثبات ملكيته، ومنها ما يصعب ذلك عملياً، وفقاً لما يلي:

1 – موقع الكتروني (سواء للبيع أو التجارة أو الفائدة المجتمعية)

---

1 انظر المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠٢١.

2 انظر د. عصام خلف العنزي، ولاية الدولة في الرقابة على الأوقاف، مجلة الحقوق العدد ٣- الكويت ٢٠١٤.

تختلف تشريعات الدول في اشتراطات تسجيل المواقع الالكتروني، أما في دولة الكويت فتقوم الهيئة العامة للاتصالات بتسجيل المواقع الالكترونية المنتهية برمز الدولة (KW) فقط وتمنح المسجل شهادة بملكية النطاق الالكتروني (Domain) والتصرف به الفترة الزمنية التي تم دفع رسومها (أو شرائها)، وهنا يثور إشكالاً آخر حول ملكية المسجل للنطاق، هل هو يملكه ملكية مؤقتة فيجوز له وقف الموقع أم ملكية دائمة طالما أنه الوحيد المخول بدفع الرسوم وتمديد فترة التسجيل والحق في استخدام النطاق، ونحن نميل إلى الرأي الثاني قياساً على ملكية العلامة التجارية التي يتطلب القانون تسجيلها قبل انتهاء فترة الحماية وإلا سقط الحق باستخدامها.[1]

أما المواقع الالكترونية الأخرى (.net) (.com) وغيرها فلا يتم تسجيلها، بل يتم شراؤها من مواقع عالمية معتمدة لبيع النطاقات كما (Godaddy – Google Domain)[2] وهي مواقع عالمية لبيع النطاقات وتسجيلها، ويمكن التأكد من تسجيل أي موقع الكتروني من خلال موقع (www.who.is) والذي أظهر على سبيل المثال أن موقع الأمانة العامة للأوقاف (www.awqaf.org.kw) قد قامت الهيئة العامة للاتصالات في دولة الكويت بتسجيله وأن الموقع يعود إلى الأمانة العامة للأوقاف، هذه المعلومات المتاحة للعامة وما تثبته من ملكية للموقع الالكتروني لا يعتد بها أمام إدارة التوثيقات في الكويت لإشهاد الوقف وإصدار حجة الوقف طالما أنها غير صادرة من جهة رسمية، أما الموقع الالكتروني المنتهي برمز الدولة (KW) والذي تمنح الهيئة العامة للاتصالات شهادة ملكية النطاق فقد يكون محلاً للوقف طالما تم إثبات تسجيله وملكيته، مع التأكيد أن الإدارة العامة للتوثيقات في الكويت لم يسبق لها تسجيل أي وقف لموقع الكتروني.[3]

2 – تطبيق الكتروني (تعليمي مثل المكتبة الرقمية)

كحال الموقع الالكتروني، لا توجد جهة رسمية في الدولة تقوم بتسجيل الملكية التطبيق الالكتروني، حيث يقوم منشئه بشرائه من شركات خاصة (Apple Store, Google Store) والتي تمنحه فاتورة الشراء ورمز مرور للدخول وعليه يصعب وقف هذا الأصل الالكتروني بناء على توجيهات إدارة التوثيقات الشرعية.

إلا أن مكتبة الكويت الوطنية – الجهة المخولة بتطبيق أحكام قانون المؤلف في الكويت – تسمح بإيداع المصنفات المبتكرة وتضعها في سجل رسمي للمصنفات، ومن هذه المصنفات التطبيقات والمواقع الالكترونية – التي تتضمن عملاً أدبياً أو فنياً ويمثل ابتكاراً وفقاً للقانون – فيتم إيداعها في المكتبة ويحصل

---

1 انظر المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٥ بالموافقة على قانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "**القانون الموحد للعلامات التجارية**".

2 هذه مواقع الكترونية معتمدة لشراء النطاقات، وبعد شرائها لا يسمح للغير بإنشاء موقع الكتروني بذات الاسم أو استخدامه إلى أن ينتهي التسجيل بعدم دفع الرسوم المقررة، انظر http://www.godaddy.com

3 تمت زيارة الإدارة العامة للتوثيقات في الكويت بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤ وأفادوا بعدم توثيق أي وقف (رقمي – الكتروني).

مودعها على شهادة إيداع مصنف تثبت رقم الإيداع وتمنحه صفة المؤلف،[1] فهل يمكن الاعتداد بشهادة الإيداع الرسمية لإثبات ملكية المؤلف للتطبيق الالكتروني وبالتالي تعتد بها إدارة التوثيقات الشرعية لإجازة وقف التطبيق الالكتروني؟ سنتناول ذلك بشيء من التفصيل في محول الملكية الفكرية.

3 – الحساب الالكتروني (في برنامج يوتيوب مثلاً)

لا توجد جهة رسمية تقوم بتسجيل الحسابات الالكترونية والبريد الالكتروني،[2] وعليه فإن إثبات الملكية يكون بالحصول على كلمة المرور (الرمز السري) للحساب، فمن يملك اسم الحساب والرمز السري وكذلك ربط الحساب أو كلمة المرور ببريد الكتروني آخر –كما في حالة تطلب التحقق من الهوية أو نسيان كلمة المرور – فإنه يملك الحساب فعلياً، إلا أن هذه الملكية لا يمكن تسجيلها – ولو أرسل البرنامج أو الموقع الرسمي بريداً الكترونياً يثبت من خلاله أن شخصاً يملك الحساب – وبالتالي لا توافق إدارة التوثيقات على إصدار حجة وقف بالحساب الالكتروني دون مستند رسمي صادر من الجهات الرسمية في الدولية تثبت ملكية الوقف.

4 – ألعاب الكترونية وفيديوات هادفة ورسوم متحركة

تقترب الرسوم المتحركة والألعاب الالكترونية من المصنف الأدبي والفني –كالكتاب والألحان الموسيقية – عن الحسابات والمواقع الالكترونية، فهي أقرب إلى تطبيق أحكام وقف الكتب والمؤلفات وإن كانت الكترونية باعتبار أنها تتضمن إبداعاً ذهنياً ورسوماً فنية يتم نسبتها إلى مؤلفها، وبالتالي فإن مكتبة الكويت الوطنية تمنح منشئ اللعبة الإلكترونية والفيديوهات الهادفة شهادة بإيداع المصنف التي تثبت حق المؤلف بتمتعه بحق استئثاري في استغلال المصنف بأي وجه من الوجوه بما يشمل نقل الملكية، حيث نصت المادة التاسعة من قانون حقوق المؤلف الكويتي أنه "**يتمتع المؤلف وخلفه العام والموصى له إجازة أو منع أي استعمال أو استغلال لمصنفه بأي وجه من الوجوه**".

كما تنص المادة الحادية عشر أنه "**للمؤلف أن يتقاضى المقابل النقدي أو العيني الذي يراه عادلاً نظير تصرفه بحق أو أكثر من حقوق الاستغلال المالي لمصنفه إلى الغير، ويبقى المؤلف مالكًا لكل ما لا يتم التصرف فيه على النحو السابق...**".

فهل تقبل إدارة التوثيقات بالشهادة الصادرة من الجهة المعنية في الدولة لإثبات نسبة المصنف لمؤلفه بأن يكون المؤلف مالكاً للمصنف وبالتالي حقه في وقف هذا المصنف؟

المحور الثالث: حقوق الملكية الفكرية للأوقاف الرقمية

---

1 للاطلاع مرفق في الملحق رقم ١ شهادة إيداع مصنف رسمية صادرة من مكتبة الكويت الوطنية.

2 اعتبر قانون حماية البيانات الأوروبي (الأمر التوجيهي (رقم2016/680/EU) أن البريد الالكتروني من البيانات الشخصية لصاحبها والتي تمتع بالحماية وأنها مملوكة لصاحبها ويجب حفظ خصوصيتها، انظر https://rm.coe.int/manuel-ue-ar-2024-002-/1680b0fe92

تصنف الملكية الفكرية إلى عدة تصنيفات تتمثل في براءات الاختراع، حقوق المؤلف، العلامات التجارية، التصاميم الصناعية وغيرها، وقد منحتها الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية عدة حقوق تتمثل أهمها في الحماية المقررة قانوناً ضد الاعتداء على تلك الملكيات وعدم جواز استخدامها أو استغلالها دون موافقة المالك.[1]

وبالنظر إلى الأوقاف الرقمية بما تشمله من حسابات ومواقع الكترونية، وكذلك ألعاب الكترونية وفيديوات هادفة فإنها قد تدخل ضمن عدة حقوق للملكية الفكرية أهمهما العلامات التجارية وحقوق المؤلف، أما فيما يتعلق بالعلامة التجارية فإن ذلك مرتبط فقط إذا ما أنشأ الموقع أو التطبيق الالكتروني علامة تجارية مميزة له وقام بتسجيلها ليتمتع بالحماية المقررة قانوناً وتكون حينئذ العلامة جزءاً من عناصر الوقف الرقمي، أما الموقع أو التطبيق الالكتروني بحد ذاته فقد يدخل ضمن حقوق المؤلف باعتباره من ضمن برامج الحاسب الآلي أو قواعد البيانات كما سنبين:

– العلامة التجارية :

تتمثل العلامة التجارية كما جاء تعريفها في القانون الخليجي الموحد للعلامات التجارية بأنها: كل ما يأخذ شكلاً مميزاً من أسماء أو كلمات أو إمضاءات أو حروف أو رموز أو أرقام أو عناوين أو أختام أو رسوم أو صور أو نقوش أو تغليف أو عناصر تصويرية أو أشكال أو لون أو مجموعات ألوان أو مزيج من ذلك أو أية إشارة أو مجموعة إشارات إذا كانت تستخدم أو يراد استخدامها في تمييز سلع أو خدمات منشأة ما عن سلع أو خدمات المنشآت الأخرى أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات، أو على إجراء المراقبة أو الفحص للسلع أو الخدمات. ويمكن اعتبار العلامة الخاصة بالصوت أو الرائحة علامة تجارية.[2]

ويحق لكل شخص طبيعي أو معنوي، سواء كان صاحب منتج أو تاجر أو حرفي أو صاحب مشروع خاص بالخدمات، أن يقوم بتسجيلها لدى الجهات المعنية في الدولة،[3] فإذا قام بتسجيلها فإنه يكون مالكاً لها ويمنح شهادة تثبت ذلك لصريح نص المادة السادسة من القانون الموحد أنه "**يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية بحسن نية مالكاً لها، ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة متى اقترن تسجيل العلامة باستعمالها مدة خمس سنوات على الأقل دون وجود نزاع قضائي بشأنها**".[4]

فإذا ما تم تسجيل العلامة التجارية فيتمتع مالكها بحق استئثاري في استعمال العلامة ومنع الغير من استعمالها دون موافقته، وتكون مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات، مع حقه وحده في تجديد الحماية بتقديم طلب خلال السنة الأخيرة.[5]

---

1 انظر د. خالد الهنديابي، د. محمد سامي عبدالصادق، حق المؤلف في القانون الكويتي– الكويت ٢٠١٩.

2 انظر المادة ٢ من القانون الموحد للعلامات التجارية.

3 انظر المادة ٥ من القانون الموحد للعلامات التجارية، الإدارة المعنية في الكويت هي إدارة العلامات التجارية التابعة لوزارة التجارة والصناعة.

4 انظر المادة ١٧ من القانون الموحد للعلامات التجارية التي تنص على بيانات شهادة تسجيل العلامة التجارية وملكيتها.

5 انظر المادة ٢٠ من القانون الموحد للعلامات التجارية التي تنظم الحماية القانونية للعلامة التجارية.

وعليه فإن مالك العلامة التجارية يملك التصرف بها ببيعها مع الموقع الالكتروني أو الوقف الرقمي عموماً أو أن يبقيها بملكيته باعتبار أنها تمثل قيمة مالية بحد ذاتها فنصت المادة ٢٨ من القانون الموحد أنه "**إذا نقلت ملكية المحل التجاري أو المشروع دون نقل ملكية العلامة ذاتها، جاز لناقل الملكية الاستمرار في صناعة ذات السلع أو تقديم ذات الخدمات التي سجلت عنها العلامة أو الاتجار فيها، ما لم يتفق على خلاف ذلك**".

وأخيراً فقد نظم القانون حق الأشخاص الاعتبارية في تسجيل العلامات لأغراض غير تجارية صراحة كالشعارات التي تتخذها الهيئات ذات النفع العام أو التي تستعملها المؤسسات المهنية، مما يتصور معه أن يقوم الوقف – إذا ما كان يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة – بتسجيل العلامات التجارية أو أن يقوم مالكها بذلك.[1]

وعليه فإن الأصول الرقمية إذا ما كانت ألعاب الكترونية أو تطبيقات الكترونية فلا يمنع من أن يقوم مالكها بإنشاء علامة تجارية وتسجيلها، فيكون للتطبيق الالكتروني أو الموقع الالكتروني علامة تجارية يقوم منشئها بتسجيلها ويعد مالكاً لها، كما في العلامة التجارية أدناه لموقع وتطبيق ترتيل لحفظ القرآن: www.tarteel.ai.

– حقوق المؤلف :

نظم المشرع الكويتي حقوق المؤلف بقانون منفصل يختلف عن قانون العلامات التجارية،[2] وينظم القانون بشكل أساسي المصنفات كالكتب والمقالات والأعمال الفنية، إلا أن القانون – كما في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية – قد أدرج من ضمن حقوق المؤلف مجموعات البيانات وبرمجيات الحاسب الآلي التي يتمتع مؤلفها بحق استئثاري أدبي ومالي، كما يتمتع بالحقوق التي يقررها القانون.[3]

ليثور التساؤل حول اعتبار الأوقاف الرقمية – بحسب نوعها – من ضمن حقوق المؤلف التي يمكن تسجيلها وفقاً لأحكام القانون، وبالتالي تمتعها بالحماية المقررة قانوناً؟

---

1 لا يتناول الباحث في هذه الورقة جواز وقف العلامة التجارية شرعياً من عدمه، وإنما قانونية تسجيلها وملكيتها بافتراض جواز وقفها إذا ما اعتبرت أصلاً يدر نفعاً.

2 انظر القانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

3 تنص المادة ٣ من قانون حقوق المؤلف بأنه "**تسري الحماية التي يقررها هذا القانون لحقوق المؤلفين على المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أياً كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها، أو أهميتها أو الغرض من تأليفها أو تصنيفها، بمجرد ابتكارها دون الحاجة لأي إجراء شكلي**".

فقد عرف القانون في مادته الأولى قواعد البيانات بأنها: **مجموعة المواد أو البيانات أو مجموعات التعبير الفولكلوري، أياً كان شكلها والتي تعتبر ابتكارات فكرية بسبب اختيار محتوياتها أو ترتيبها سواء كانت بشكل مقروء آلياً أو الكترونياً أو أي شكل آخر**، والتي من الممكن أن يدخل في مفهومها أي تجميع للبيانات في موقع أو تطبيق الكتروني، كتطبيق لجمع الأحاديث الصحيحة والبحث عنها بطريقة مبتكرة، فمجرد تجميع البيانات بترتيب جديد ومبتكر يمثل بحد ذاته ابتكاراً يستحق مؤلفه حماية يقررها القانون.

كما يمنح القانون الحماية لبرنامج وبرمجيات الحاسب الآلي التي عرفها بأنها: **مجموعة من الأوامر معّبر عنها بكلمات أو برموز أو بأي شكل آخر بإمكانها عندما تدمج في دعامة مادية يمكن للحاسب أن يقرأها، أو أن تجعله يؤدي أو ينفذ مهمة ما أو يعطي نتيجة ما**، والتي يدخل في مفهومها الترميز (Coding) التي تشمل الألعاب الالكترونية والبرامج والتطبيقات الالكترونية.

أما الفيديوهات الهادفة والرسوم المتحركة فتدخل ضمن المصنفات المبتكرة الأساسية التي تشمل المؤلفات المكتوبة أو الالكترونية من مسرحيات وتمثيليات وتصاميم ورسومات توضيحية وغيرها من مصنفات، وعليه فإن إدارة مكتبة الكويت الوطنية تقوم بتسجيل إيداع جميع المصنفات التي يرغب مقدم الطلب – منشئها كأصل عام – بإيداعها والحصول على شهادة برقم الإيداع لإثبات ملكيته، ولا تدرس الإدارة الطلب المقدم أو تمنع إصدار الشهادة طالما أن المصنف يدخل في نطاق القانون.[1]

وبناء على ما سبق، فإن الأصول الرقمية تتمتع بحماية قانونية باعتبارها تندرج ضمن حقوق الملكية الفكرية ويكون المؤلف في نظر القانون مالكاً للمصنف مالم يثبت العكس، حيث تنص المادة ٣٨ من قانون حقوق المؤلف الكويتي أنه "**يجوز لصاحب الحق في المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي الخاضع لأحكام هذا القانون أن يودع على نفقته نسخاً من المصنف لدى المكتبة، ويعد ذلك قرينة على ملكية المودع قابلة لإثبات العكس.**"

وباعتبار أن الإيداع الوارد في القانون اختيارياً، فيحق للمؤلف أن يثبت ملكيته للمصنف بأي طريقة من طرق الإثبات ويمنع الغير من الاعتداء عليه، حيث تنص المادة ٣٥ من ذات القانون أن "**يختص القضاء المستعجل إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية**".

وعلى الرغم من حق المؤلف باستغلال المصنف مالياً وتقاضي مقابل نقدي أو عيني، وحقه كذلك بإيداع المصنف وتسجيله والحصول على شهادة من مكتبة الكويت الوطنية، إلا أن ذلك لا يمنع من ظهور الغير وادعاء كونه المؤلف الحقيقي للمصنف، وبالتالي فإن الملكية تكون مهددة طوال فترة الحماية المقررة

1 تمت مراجعة مكتبة الكويت الوطنية بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥ وأفادوا بأنهم يقومون بتسجيل إيداع جميع المواقع والتطبيقات الالكترونية، وأنه في حالة تقليد تطبيق الكتروني من حيث الفكرة – واختلاف الاسم – فإن ذلك لا يمنع من منح الآخر شهادة بالإيداع كذلك، والمحكمة هي من تفصل بوقوع اعتداء على حقوق المؤلف من عدمه.

قانوناً، **مما يثير تساؤلاً شرعياً قانونياً حول السماح بوقف الأصل من واقف يظهر بمظهر المالك ما لم يثبت العكس؟**[1]

أما التساؤل الأخير الذي يثير إشكالية شرعية وقانونية كذلك هو مدى جواز وقف الأصل الذي يتمتع بحماية مؤقتة – استئثار مالي مؤقت؟ حيث إن مدة حماية حقوق المؤلف المالية على مصنفه مدى حياته، ولمدة خمسين سنة بعد وفاته، أما المصنفات التي يكوون مالكها شخصاً اعتبارياً فتتمتع بحماية خمسين سنة اعتباراً من الأول من شهر يناير من السنة التي تلي السنة التي تم فيها أول نشر مشروع للمصنف.[2]

وبالتالي فإنه على فرض جواز وقف الأصل الرقمي، فإنه بعد انتهاء مدة الحماية سيظل مالك التطبيق الالكتروني مالكاً له فعلياً، إلا أن ذلك لن يمنع الغير من القيام بنسخ المصنف وتقليده وبيعه كذلك باعتبار أن ذلك الحق قد سقط بالملك العام.[3]

المحور الرابع: محددات وطرق التعامل مع محاذير إنشاء الأوقاف الرقمية

إن أهم المحاذير التي يجب مراعاتها عند إنشاء الأصول الرقمية تتمثل في ضرورة المعرفة الفنية في علم الحاسوب، والبيانات الالكترونية والأمن السيبراني، حيث إن الأصل الرقمي سيكون عرضة – بطبيعته – للقرصنة الالكترونية والاختراق، وبالتالي فإن من أهم ضروريات التعامل مع تلك المحاذير أن يقوم مالك الأصل الرقمي بتوفير الحماية الالكترونية لضمان عدم ضياع الأصل بالاختراق وإفساد البرمجيات أو سرقة البيانات والمعلومات.

كما أن ذلك الواجب ينتقل بالضرورة إلى ناظر الوقف الذي يتطلب منه توفير تلك الحماية وتجديدها وفق أحدث التكنولوجيات التي تظهر في هذا المجال، كما يتوجب على الناظر كذلك حفظ البيانات السرية ورموز المرور الخاصة باستخدام الأصل الرقمي كما لو كان موقعاً أو تطبيقاً الكترونياً أو أن يضع نسخة منها لدى أمين آخر بما يتوافق مع شروط الواقف.

أما من جانب الحماية القانونية للأوقاف الرقمية، فيجب على ناظر الوقف الرقمي تجديد الحماية للعلامة التجارية إذا كان الأصل الرقمي يملك تلك العلامة، وإلا سقطت ملكيتها وضاع الوقف الرقمي إذ يكون من حق الغير استعمال تلك العلامة التجارية وتسجيلها باسمه.

---

1 على الرغم من أن الإجابة على التساؤل تتطلب بحثاً منفصلاً، إلا أنه يجب التنويه أن جميع الملكيات مهددة قانوناً بظهور من يدعي حقه فيها بما في ذلك العقار الذي قد ينازع الغير بملكيته فيه على الرغم من تسجيله.

2 انظر المادة ٢٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

3 عرف القانون في مادته الأولى الملك العام بأنه: المورد المشاع الذي تؤول إليه جميع المصنفات أو موضوعات الحقوق المجاورة المستبعدة من الحماية بداية، أو التي تنقضي مدة حماية الحقوق المالية عليها أو التي يتخلى عنها طوعًا المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

وأخيراً فإنه يجب على إدارة التوثيقات الشرعية التعامل بحذر مع توثيق الأصول الرقمية والتأكد من مالكها ونسبتها له، مع التأكيد أن الحذر لا يعد حائلاً دون اعتماد الأوقاف الرقمية وتنظيمها، بل وتعيين المختصين من فنيي الحاسوب لبحث الأصل الرقمي وآلية التصرف به والاستفادة من منافعه.

المحور الخامس: التدقيق المالي والإداري والشرعي على الأوقاف الرقمية

ننتهي في هذا المحور لنبين أن الأوقاف الرقمية تتقارب في أحكامها الشرعية مع الأوقاف العينية طالما أمكن تسجيلها وإصدار حجة الوقف وبالتالي تعيين الناظر وضبط أعماله وحدوده،[1] إلا أنها تتميز في طبيعتها الالكترونية التي تتطلب طبيعة خاصة يجب مراعاتها في التدقيق الشرعي والمالي والإداري.

وإننا نؤيد الرأي القائل بتأسيس شركة وقفية بحيث يتم وقف أسهم الشركة وإصدار حجة الوقف من ملاك الشركة، ثم تقوم الشركة بتملك الأصول الرقمية المراد وقفها، وتكون حينها الجمعية العمومية للشركة هي الناظر للوقف، وتلتزم كما في الشركات الوقفية الأخرى بالتدقيق المالي والإداري المطلوب لإدارة أموال الشركات الوقفية.

كما يراعى في التدقيق المالي على الأوقاف الرقمية أن يتم تتبع مصدر تلك الأموال إذ أن الفضاء الالكتروني متاح للجميع، ويمكن أن يتم تحويل الأموال من الجميع كغير المسلمين وبما يخالف شرط الواقف، وأن يتم كذلك التدقيق في أوجه صرف الأموال في تطوير الوقف (سواء كان موقعاً الكترونياً – أو لعبة الكترونية) واستبداله لما هو معلوم أن التطور الالكتروني سريع جداً بما قد ينتج عنه عدم استفادة من الوقف.

أما التدقيق الإداري فيختلف باختلاف نوع الوقف الرقمي، ويرتكز معظمها على ضرورة مراعاة التطور الرقمي والإلمام بالمهارات الالكترونية ونظم المعلومات، فالتطوير الالكتروني للأوقاف الرقمية ومتابعة آخر المستجدات في هذا المجال من أهم واجبات ناظر الوقف لما قد يصيب الوقف الرقمي من جمود يؤدي إلى هجرة المستخدمين وعدم استخدام الوقف الرقمي مما قد يؤدي إلى انتهاء نفعه.

كما يجب الاهتمام بصياغة شروط وأحكام استخدام برامج الحاسب الآلي من تطبيقات أو ألعاب الكترونية، حيث نصت المادة ١٢ من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الكويتي صراحة على أنه " **يخضع نقل الحقوق المالية المتعلقة بمصنفات برامج الحاسب الآلي وتطبيقاته وقواعد البيانات لترخيص التعاقد الوارد بالبرنامج أو الملصق عليه، سواء ظهر على الدعامة الحاملة للبرنامج أو ظهر عند تحميل أو تخزين البرنامج في شاشة الحاسب الآلي، ويكون مشتري البرنامج أو مستخدمه ملزماً بالشروط الواردة في ذلك الترخيص ما لم تكن مخالفة للنظام العام أو الآداب**".

1 تمت مناقشة جوانب الحوكمة والتدقيق من الناحية الشرعية في المؤتمر، ومنها الورقة البحثية للدكتور/ محمد الفزيع، التأصيل الشرعي للأوقاف الرقمية.

وختاماً فإنه يجب التأكيد أن طبيعة الأوقاف الرقمية تتطلب تعاملاً خاصاً في آلية التدقيق الإداري والمالي نظراً لطبيعتها الالكترونية.

النتائج والتوصيات

بختام هذه الورقة البحثية التي تناولت الشكل القانوني للأوقاف الرقمية فإننا ننتهي إلى عدة نتائج وتوصيات تتمثل بما يلي:

1 – التطور الرقمي الواقعي يتطلب تطوراً قانونياً مصاحباً ينظم الأحكام الحديثة المتعلقة بالوقف وأهمها الأوقاف الرقمية، وكيفية معالجتها وتنظيمها بشكل رسمي من خلال أجهزة الدولة ضماناً لاستمرارها وتحقيق أهدافها المرجوة.

2 – يدخل في مفهوم الأوقاف الرقمية عدة أصول الكترونية ورقمية كالمواقع والتطبيقات والألعاب التي يتم وقفها وتسييل منافعها، وهذه الأوقاف على الرغم من اشتراط القانون توثيقها رسمياً إلا أنها تختلف عن التوثيق الالكتروني، بما ننتهي معه باقتراح وضع آلية لتوثيق الأوقاف الرقمية الكترونياً.

3 – يتعين إثبات ملكية الأصل الرقمي حتى يمكن وقفه – وهو ما يشترط لتوثيق الأوقاف عموماً – وعلى الرغم من اختلاف أنواع الأصول الرقمية فإن بعضها قابل للتسجيل وإثبات الملكية، بما ننتهي معه باقتراح السماح بتوثيق الأصول الرقمية إذا ما أمكن إثبات ملكيتها.

4 – تمنح قوانين الملكية الفكرية حقاً استئثارياً للمالك أو المؤلف – حق مالي وأدبي – بالتصرف في الأصل الالكتروني بما يتضمنه من علامة تجارية أو مصنف، ونعتقد أن ذلك الحق يكفي للسماح بوقف الأصل الالكتروني طالما أمكن تسجيله ونسبته إلى مالكه.

5 – إن توفير الحماية الالكترونية للأوقاف الرقمية من أهم ضروريات التعامل مع مخاطر ضياع الأصل الرقمي، لما قد يصيبه من هجمات مقرصنة لسرقة البيانات والمعلومات، كما أن حفظ الرموز السرية والتحقق من صحتها يعد متطلباً هاماً لحفظ الوقف الرقمي.

6 – يراعى في التدقيق الإداري والمالي للأوقاف الرقمية طبيعتها الالكترونية، وإننا نؤيد الرأي القائل بتأسيس شركة وقفية بحيث يتم وقف أسهمها وإصدار حجة الوقف من ملاكها، ثم تقوم الشركة بتملك الأصول الرقمية المراد وقفها، وتلتزم الشركة كما في الشركات الوقفية الأخرى بالتدقيق المالي والإداري المطلوب لإدارة أموال الشركات الوقفية.

المراجع

1 - د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، أصول القانون (الجزء الأول) نظرية القانون، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، ٢٠٠٦.

2 - د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للعاملات الالكترونية، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣.

3 - د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، العقود الذكية والذكاء الاصطناعي ودورهما في أتمتة العقود والتصرفات القانونية "دراسة لدور التقدم التقني في تطوير نظرية العقد"، مجلة الحقوق، العدد ٤ – ج ١ – ٢٠٢٠.

4 - د. أنو الفزيع، الإطار التشريعي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية، ورقة بحثية منشورة في كتاب نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٣.

5 - د. خالد الهنديابي، د. محمد سامي عبد الصادق، حق المؤلف في القانون الكويتي- الكويت ٢٠١٩.

6 - د. توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، الدار الجامعية – بيروت ١٩٨٨، ص ٣٩١.

7 - د. محمد كمال فهمي، أصول القانون الدولي الخاص، مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية ١٩٨٠، ص ٣٩٧.

8- محمد عبد الحميد السراحين، وقف النقود في الفقه الإسلامي دراسة فقهية مقارنة، مجلة عيون المسائل، العدد ٤ مجلد ٢- ٢٠٢٤.

9 - د. عصام خلف العنزي، ولاية الدولة في الرقابة على الأوقاف، مجلة الحقوق العدد ٣- الكويت ٢٠١٤.

المراجع الأجنبية:

1- Penner, J. E, The Law of Trusts (11th ed.). Oxford: Oxford University Press (2022)

2- Anil K. Maini, Digital Electronic, Principles, Devices and Applications, 2007.

الملحق رقم (١)

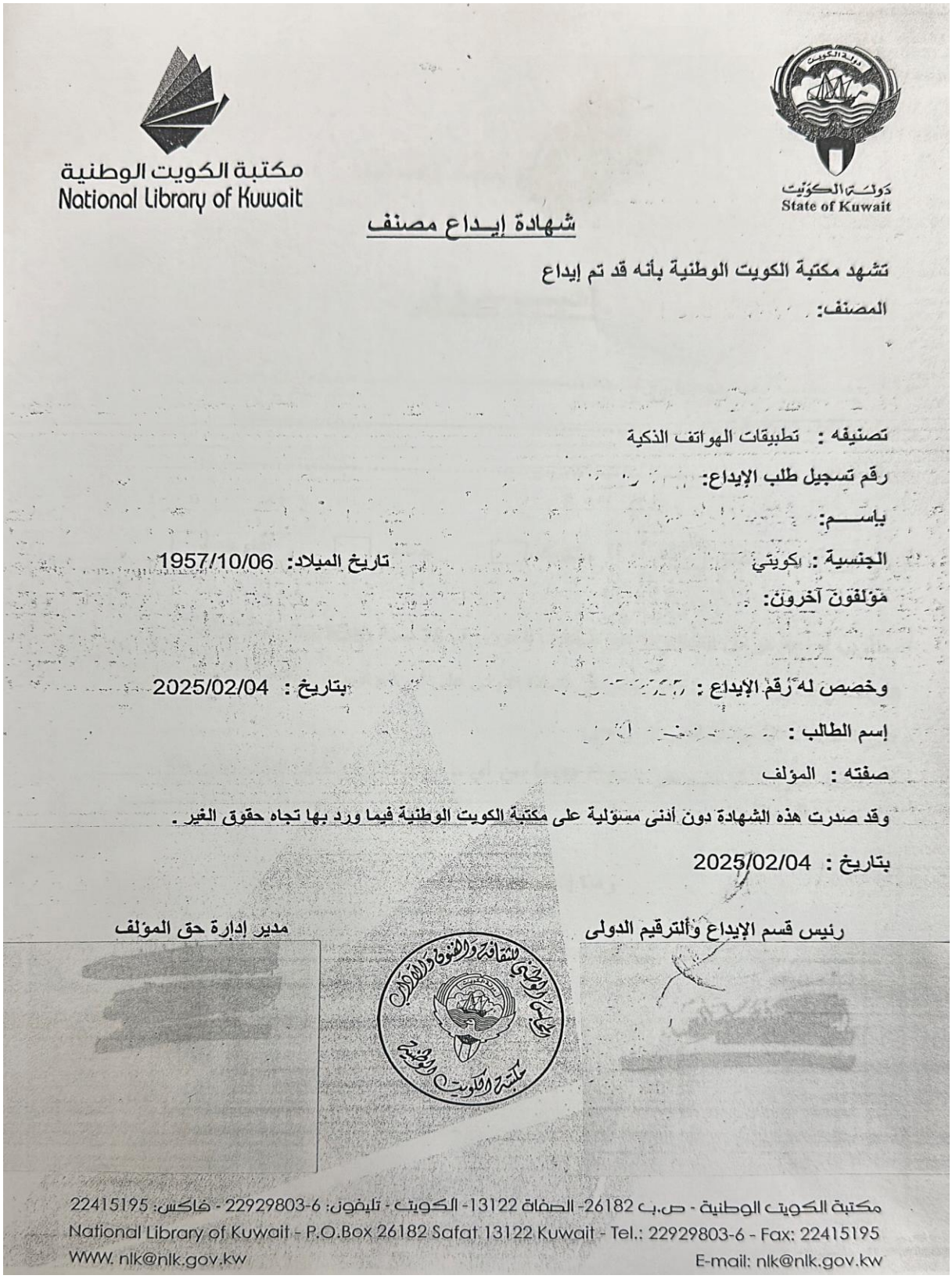

مكتبة الكويت الوطنية
National Library of Kuwait

دولة الكويت
State of Kuwait

شهادة إيـداع مصنف

تشهد مكتبة الكويت الوطنية بأنه قد تم إيداع

المصنف:

تصنيفه : تطبيقات الهواتف الذكية

رقم تسجيل طلب الإيداع:

باســـم:

الجنسية : كويتي تاريخ الميلاد: 1957/10/06

مؤلفون آخرون:

وخصص له رقم الإيداع : بتاريخ : 2025/02/04

إسم الطالب :

صفته : المؤلف

وقد صدرت هذه الشهادة دون أدنى مسئولية على مكتبة الكويت الوطنية فيما ورد بها تجاه حقوق الغير .

بتاريخ : 2025/02/04

رئيس قسم الإيداع والترقيم الدولى

مدير إدارة حق المؤلف

مكتبة الكويت الوطنية - ص.ب 26182- الصفاة 13122- الكويت - تليفون: 22929803-6 - فاكس: 22415195
National Library of Kuwait - P.O.Box 26182 Safat 13122 Kuwait - Tel.: 22929803-6 - Fax: 22415195
WWW. nlk@nlk.gov.kw E-mail: nlk@nlk.gov.kw

ورقة العمل (5)

حوكمة الأوقاف الرقمية
(المعنى والمفهوم والمقاصد والأسباب الدّاعية والمعايير والمبادئ)

د. محمد أمين علي قطان[1]

(1) مستشار في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، دكتوراه في البنوك الإسلامية من جامعة برمنجهام ببريطانيا.

ملخص البحث:

مع انتشار المنتجات التكنولوجية وانتشارها حول العالم بوتيرة سريعة وتأثر كافة القطاعات فيها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الحكومية منها والخاصة والأهلية، مما أثر على القطاع الوقفي بالضرورة، وإن لم يكن بشكل متسارع، فعلى الأقل استجابة لحاجة أصحاب المصالح قدر الإمكان. ومما لا شك فيه أن من بين أهم هذه المنتجات التكنولوجية الآخذة في التطور السريع المنتجات والحلول الرقمية، فدخل على القطاع الوقفي هذا النوع من التكنولوجيا وأوجد ما يعرف بالوقف الرقمي. ولما كان لهذه التكنولوجيا مخاطرها ومحاذيرها كان لزاماً على المهتمين والعاملين في القطاع الوقفي أن يؤطروا هذا النوع من الوقف بقواعد للحوكمة منضبطة قدر الإمكان لتسهيل عمليات الرقابة والتدقيق والتيسير والعدالة.

مقدمة:

أصبح هناك اهتماماً متزايداً لاستخدام التكنولوجيا الجديدة –كالعقود الذكية وغيرها– لإنشاء أنظمة الوقف الرقمي، لتحسين حوكمة الوقف من شفافية وأمن وكفاءة إدارية، مع جعلها في متناول مجموعة واسعة من الواقفين والموقوف عليهم، مما يحدث ثورة في طريقة إدارة أصول الوقف واستخدامها، ويساعد على ضمان استدامتها وفعاليتها في خدمة المجتمع.

حيث يُمكن لأنظمة الوقف الرقمي إنشاء سجل شفاف لا يمكن التلاعب به لمعاملات الوقف، مما يجعل من الممكن تتبع تدفق الأموال والتأكد من استخدامها للغرض المقصود منها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام العقود الذكية لأتمتة إدارة أصول الوقف، وتقليل الحاجة إلى التدخل اليدوي وتقليل مخاطر الأخطاء والاحتيال، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وسرعة معاملات الوقف، فضلاً عن تقليل التكاليف الإدارية المرتبطة بإدارة أصول الوقف. كما يمكن لأنظمة الوقف الرقمي أيضًا أن تسهل على الأفراد والمؤسسات المساهمة في الوقف، بغض النظر عن موقعهم. يمكن أن يساعد هذا في زيادة مشاركة الواقفين ويجعل من الممكن جذب مجموعة أوسع من المساهمين، بما في ذلك أولئك الذين ربما لم يتمكنوا من المساهمة في أنظمة الوقف التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأنظمة الوقف الرقمي أيضًا أن تسهل على الموقوف عليهم الوصول إلى أصول الوقف، من خلال تزويدهم بوسائل آمنة وشفافة للوصول إلى هذه الأصول واستخدامها.

ولتوفير كل ما سبق يحتاج الوقف الرقمي على حداثته أن نضع له قواعد تنظمه تحكم أدوار كل أصحاب المصالح فيه، لتجنب المعوقات والتحديات التي لا تنفك عن أي قطاع ذي طبيعة متغيرة ومتطورة بشكل سريع بسبب استخدام التكنولوجيا فيه.

أولاً: معنى ومفهوم حوكمة الأوقاف الرقمية ومقاصدها (أهدافها/ثمرتها):

(1) الوقف الرقمي:

الوقف الرقمي إما أن يكون:

1- الموقوف عيناً (جهاز كمبيوتر) ومنفعته رقمية (ملفات).

2- الموقوف رقمياً (تطبيقات - حلول – بيانات – معلومات – معالجات).

3- الموقوف تحول من عيني إلى رقمي (كتاب إلى صيغة رقمية).

والمقصود في بحثنا الصيغتين الثانية والثالثة.

ويجب التنبيه إلى أن إدارة الوقف الرقمي غير الإدارة الرقمية للوقف؛ فالوقف الرقمي بمفهوم الأصول المعنوية المحبوسة في وسائط مناسبة تسمح برقمنتها واستغلالها بصورة رقمية؛ لا يتُصّور إدارته إلا استناداً إلى أسلوب الإدارة الرقمية أو الإلكترونية؛ لأن طبيعته الرقمية تتطلب ذلك.[1]

والوقف الرقمي هو: كل أصل رقمي حُبس وسُبلت منافعه.[2] أو: كل حق معنوي وُقِف بصيغة رقمية عبر وسيط إلكتروني مناسب؛ للإفادة منه أومن ريعه.[3] فالوقف الرقمي عبارة عن كل حق معنوي يدخل بالوسيط المناسب بصيغة رقمية كالموسوعات الفقهية والمكتبات العلمية، وغيرها.[4]

حقيقة الوقف الرقمي:

يختلف الوقف الرقمي عن الأوقاف المعتادة -العينية والمنقولة- بأنه ليس وقفاً لأمر مادي محسوس، وإنما هو غالباً وقف لحق معنوي يظهر في شكل محتوى رقمي.

حيث يعتبر الوقف الرقمي صورة من صور استغلال الحق المعنوي الموقوف، سواء أمكن استغلال الحق المعنوي بطرق أخرى غير رقمية، أو لم يمكن استغلاله إلا في العالم الرقمي. ومع أنه قد يدخل في أملاك الوقف الرقمي أعيان مادية، إلا أن ذلك غير مؤثر، لأنها تابعة للوقف الرقمي، وجزء من أملاكه، ولا تؤثر في تكييف الوقف الرقمي الذي يستند إلى الحق المعنوي دائماً.[5]

الحكم الشرعي للوقف الرقمي:

---

1 - الوقف الرقمي كرؤية استشرافية لعصرنة قطاع الأوقاف، عبد المنعم نعيمي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد: 57، العدد: 5، 2020.

2 - التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف، أمين أويسي ومحمد كسري، Region and Science - Journal of Muş Alparslan University Faculty of Islamic Sciences, e-ISSN: 2667-7717 Haziran/June 2024.

3 - الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، سهيل بن سليمان الشايع، مؤسسة ساعي لتطور الأوقاف، السعودية، ط 1، 2017..

4 - التكييف الفقهي والحكم الشرعي للوقف الخيري الإلكتروني، حسين محمد الشيخ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة، مصر، العدد 15 سبتمبر، 2024.

5 - موضوعات مختارة في الاقتصاد، سهيل الحوامدة، جامعة صباح الدين زعيم، استنبول، تركيا، 2020.

يتفق معظم الباحثين المعاصرين أن الوقف الرقمي من "النوازل". وقد خلصت معظم الدراسات الفقهية التي تناولت الوقف الرقمي إلى أنها أعيان و/أو منافع؛ وهي مال أيضا، وأن أسماء المواقع من الحقوق التي اعتاد الناس على تمويلها، وحق البرمجة حق مالي، والخوادم لا تعدو أن تكون أجهزة حاسوبية حكمها حكم باقي الأموال؛ يمكن أن تجتمع فيما سبق شروط الوقف، وعلى ذلك فيصح وقفها. كما أجاز أخرون ترجيح القول القائل بجواز وقف المنافع توسعة على الناس، وتيسيرا لأسباب الخير لهم.[1]

أمثلة على ما يمكن أن تكون أوقافاً رقمية:

1. العملات المشفرة: يمكن أن يتم تحويل الأموال أو الأصول إلى عملات مشفرة واستخدامها في استثمارات أو تمويل مشاريع خيرية.

2. البلوكشاين (سلاسل الكتل): تساهم تقنية البلوكشاين في ضمان الشفافية والأمان في التعاملات المالية للأوقاف.

3. التمويل الجماعي الإلكتروني: يمكن جمع التبرعات من خلال منصات إلكترونية لدعم مشاريع الأوقاف وتحقيق أهدافها.

4. المنصات الإلكترونية.

5. حقوق الملكية الفكرية الرقمية.

6. البرامج الإلكترونية.

7. البيانات.

ومن صور الوقف الرقمي الوقف الالكتروني، ومن صوره: وقف المواقع الإلكترونية مادامت مشتملة على منفعة مباحة، ووقف أسماء المواقع الإلكترونية، ووقف البيانات والمعلومات، ووقف البرامج والأكواد والتطبيقات والخوارزميات، ووقف حقوق البرمجة، ووقف خوادم التخزين.[2]

- **تقنية البلوكشاين** (Blockchain) **(سلاسل الكتل)**:

هي قاعدة بيانات خلفية تحافظ على دفتر أستاذ موزع مفتوح للجميع، وفي الأعمال التجارية هي عبارة عن شبكة لتبادل المعاملات والقيم والأصول بين النظائر دون أي مساعدة من الوسطاء.[3]

وبصفة عامة فإن التطبيقات الموجودة على هذه البرمجة كثيرة جداً؛ ولكن في الإجمال يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسة:

أ- تطبيقات العقود الذكية، مثل: التأمين، الرهانات والضمان والحقوق الرقمية.

---

1 - التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف، أمين أويسي ومحمد كسري، المرجع السابق.

2 - المرجع السابق.

3 - استخدام تطبيقات البلوكشاين لتطوير الأصول الوقفية، حازم فضل الله ساسي، Journal of Islam in Asia, International Islamic University Malaysia, V. 16, No. 3, Dec 2019.

ب- تطبيقات العملة الرقمية، مثل: التجارة الإلكترونية والدفع العالمي والتحويلات والإقراض المباشر، والتمويل الأصغر.

ت- تطبيقات الضمانات، مثل: الأسواق الخاصة والديون والتمويل الجماعي والمشتقات المالية.

ث- تطبيقات حفظ السجلات، مثل: الرعاية الصحية وسجلات العناوين والملكية والتصويت والملكية الفكرية وغيرها من الأمثلة الكثيرة.[1]

- **التطبيقات الذكية:**

إذا علمنا أنه يتم فحص 100 مليار تطبيقاً يومياً من التطبيقات المحملة على أجهزة المستخدمين للتأكد من عدم ضررها بالمستخدمين.[2] فهذا يعني أن التطبيقات الذكية تعد واحدة من أهم وأوسع التقنيات التي يمكن ان تضيف كثيراً الى الوقف بشتى أنواعه.

والتطبيقات الذكية هي: برامج تم تصميمها للعمل على أجهزة الهواتف الذكية واللوحية، حيث توفر مجموعة متنوعة من الخدمات والمزايا المفيدة للمستخدمين، والتي يمكن استخدامها في أي وقت ومن أي مكان.[3]

- **اقتصاد البيانات:**

تعتبر البيانات بمثابة «النفط الجديد» الذي يُحرّك عجلة الاقتصاد العالمي، حيث باتت البيانات تمثل أصولاً استراتيجية للشركات والحكومات على حد سواء. ومن خلال تحليل البيانات واستخدامها، يمكن تحسين الكفاءة التشغيلية، وفهم سلوك العملاء، وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة، مع مراعاة القضايا الأخلاقية والقانونية المرتبطة بها. ومع تزايد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلُّم الآلة، لم تعد البيانات مجرد وسيلة لدعم القرارات، بل أصبحت تُعيد تشكيل الصناعات وتفتح آفاقاً جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[4]

---

1 – المرجع السابق.

2 – وقف البرامج الإلكترونية والتطبيقات الذكية، إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي، سلسلة أوقاف المستقبل المستدامة (3)، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، حكومة دبي، ط 1، 2022..

3 – فوائد التطبيقات الالكترونية

https://mheist.ae/%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9/

4 – استخدام التطبيقات الذكية في النشر الإلكتروني، شيماء حنفي عمران، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، 2019..

واقتصاد البيانات هو: القيمة المالية والاقتصادية الناتجة عن استخدام برامج متقدمة وتقنيات لتخزين وتحليل واسترجاع كميات هائلة من البيانات من الكون السحابي بسرعة كبيرة عبر برمجيات وتقنيات. أو هي: "إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات اعتماداً على البيانات".[1]

(2) الحوكمة

معنى الحوكمة:

هو النظام الذي يُوجه ويضبط أعمال المؤسسة والذي يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات، مثل: مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح، ويضع القواعد والإجراءات الازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والإستراتيجية اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء.[2]

خصائص الحوكمة:

– الانضباط: الالتزام بالقوانين واتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

– الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وتضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة المؤسسة والإفصاح السليم وفي الوقت المناسب.

– المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

– المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

– العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة.

– الاستقلالية: وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، أي استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.

حوكمة الأوقاف:

نظام إدارة وتحكم لإجراءات الأوقاف ضمن شروط الواقف، ومصلحة الوقف وتنمية المجتمع.[3]

أو هو النظام الذي يتم من خلاله التوجيه والرقابة لضمان تحقيق رؤية الرسالة وأهداف المؤسسة، وذلك من خلال تحديد المسؤوليات والالتزامات والعلاقات مع كافة الأطراف المعنية.[4]

ويتوقف معنى حوكمة الوقف على ضبط ملكية الوقف وآلية انتقالها وفق إطار شرعي قانوني، وضبط التنظيم الهيكلي لمؤسسة الوقف (الإطار المؤسسي للوقف)، وضبط نشاط الوقف، وضبط توزيع إيرادات الوقف حسب معايير الحوكمة.

---

1 – اقتصاديات البيانات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز الوزراء المصري، موقع المصري اليوم، 3 فبراير 2025.

2 – تحول الرقابة المالية، الحوكمة، وزارة المالية السعودية، العدد 7، أغسطس 2022.

3 – قواعد حوكمة الوقف، فؤاد عبد الله العمر وباسمة المعود، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.

4 – ركائز حوكمة الوقف، بثينة آل عبد الغني، المجلة العربية للإدارة، مج 42، عدد 3، سبتمبر 2022.

وتبرز أهمية الحوكمة في الحفاظ على الأصل الوقفي، وتأصيل دور الأوقاف في المجتمع، واحترام شرط الواقفين.

أهم المعالم الأساسية لضبط الحوكمة:

تعتبر من أهم معالم ضبط الجودة في حوكمة المؤسسة الوقفية: الصيغة الوقفية والمصلحة الشرعية والقانون الأساسي واللوائح الداخلية.

وتطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسة الوقف تعتمد على مجموعة من الأدوات منها:

الرقابة الشرعية والرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، ويجب التوفيق بين حوكمة الوقف ومقاصد الواقفين من خلال الالتزام بشروط الواقف، واستثمار أموال الوقف، وسلطات الموقوف عليهم في إدارة ومتابعة شؤون الوقف.

لكن يواجه تطبيق هذه الضوابط مجموعة من المعوقات منها:

طغيان شخصية الواقف، والفتاوى النظرية غير المتخصصة، وتدخل الحكومات في قطاع الأوقاف، وضعف أداء أعضاء مجلس الإدارة، والتعدي بقوة الاستعمار والاحتلال الأجنبي على مصادرة أوقاف المسلمين وأحباسهم.[1]

- **أهمية حوكمة الوقف:** [2]

– تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة للمشاريع الوقفية كافة.

– تفادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.

– تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.

– تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.

– ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين، أما على الصعيد الاجتماعي فالحوكمة تهتم بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

- **أهداف ومزايا حوكمة الوقف:**

– تحسين قدرة مؤسسة الوقف وزيادة قيمتها.

– فرض الرقابة الفعالة على أداء مؤسسة الوقف وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.

– ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي لمؤسسة الوقف.

---

1 – حوكمة الأوقاف، ويكيبيديا، 3 فبراير 2025.

2 – المرجع السابق.

- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح مؤسسة الوقف.
- زيادة ثقة الواقفين الحاليين والمرتقبين في مؤسسة الوقف.
- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم

- **مقومات حوكمة الوقف:**

- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري لمؤسسة الوقف.
- وجود لجان أساسية تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء المشاريع الوقفية.
- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للمشاريع الوقفية.
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- تعدد الجهات الرقابية على أداء المشاريع الوقفية.

- **مبادئ الحوكمة الوقفية:**

1. الإفصاح أو الشفافية: وتعني الكشف عن الصورة الحقيقية للوقائع والاحداث التي تقع بالمؤسسة. ومناقشتها بشكل علني دون مواربة.

2. المساءلة: وتتمحور حول تقييم أعمال المؤسسة من مدخلات ومخرجات، وطريقة الأداء، وتقويم القائمين على النظارة الوقفية.

3. محاربة الفساد: وتشير الى محاربة أي استغلال للسلطة أو المنصب في المؤسسة للوصول الي منفعة خاصة.

4. التمكين: يتم تمكين جميع الأطراف أو أصحاب المصالح للأوقاف، من متابعة الأهداف المشروعة لتحقيق النجاح.

5. الاستجابة: وهي قدرة المؤسسة الوقفية على الاستجابة للمؤشرات الإيجابية المساهمة بتطوير العمليات الإدارية أو المالية أو غيرها.

6. أسلوب الإدارة: هو مزيج ما بين السياسة والاقتصاد، فالمسؤولية والتعايش والمحاسبة والمساواة، عناصر منسجمة في الطرح الوقفي.

7. حفظ حقوق الواقفين تسهم هذه الخاصية في تحسين قدرة مؤسسة الوقف وزيادة قيمتها السوقية. وتعمل على فرض الرقابة الفعالة على أداء مؤسسة الوقف، وتدعيم المساءلة المحاسبية، وتزيد من ثقة الواقفين الحاليين والمرتقبين، وتسهم في الحصول على التمويل المناسب، والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

- **حوكمة الوقف الرقمي:**

وهي: وضع وتنظيم وتطوير القواعد والإجراءات والممارسات التي تحكم إدارة واستثمار الأوقاف الرقمية، حيث يتم ذلك من خلال تحديد كيفية إدارة الأموال والأصول الرقمية، وضمان الشفافية والمساءلة، وحماية الحقوق والمصالح الخاصة بالمستفيدين بما يتماشى مع الأهداف الشرعية والاجتماعية للأوقاف.

تشمل حوكمة الوقف الرقمي عدة جوانب، مثل:

1- الشفافية: ضمان أن كل العمليات المالية والقرارات المتعلقة بالوقف الرقمي تكون موثوقة وقابلة للتتبع.

2- المسؤولية: وضع آليات لتوزيع المسؤوليات بين الأطراف المعنية، مثل المنظمات الخيرية، المستفيدين، والمستثمرين.

3- الامتثال: التأكد من التزام الوقف بالقوانين والأنظمة المحلية والدولية، خاصةً فيما يتعلق بالتعامل مع الأصول الرقمية.

4- إدارة الأصول: تحديد السياسات التي تنظم كيفية استخدام الاستثمارات الرقمية وتوزيع المنافع.

- **أهداف حوكمة الأوقاف الرقمية:**

يعتبر الهدف الأساسي لحوكمة الأوقاف الرقمية هو تطوير وتعظيم الأثر الاجتماعي للأوقاف، وتحقيق مصلحة الأفراد والمجتمع على نحو أفضل باستخدام التقنيات الحديثة. ومن أهدافها كذلك:

1- تعزيز الثقة والشفافية والمساءلة: تهدف حوكمة الأوقاف الرقمية إلى ضمان وضوح جميع العمليات المالية والإدارية المتعلقة بالأوقاف. من خلال تقنيات مثل البلوكشاين، يمكن تتبع جميع المعاملات والتحقق منها بسهولة، مما يعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

2- تحقيق الكفاءة والفاعلية: تساهم حوكمة الأوقاف الرقمية في إدارة الأوقاف بشكل أكثر كفاءة، من خلال استخدام الأدوات الرقمية لتوزيع الأموال، وتسهيل العمليات، وتقليل التكاليف الإدارية، مما يعزز الفاعلية في تلبية احتياجات المستفيدين.

3- الامتثال للأحكام الشرعية: تسعى حوكمة الأوقاف الرقمية إلى التأكد من أن جميع الاستثمارات والمعاملات تتم وفقًا للضوابط الشرعية، مثل تجنب الربا أو الاستثمار في المجالات المحرمة، مما يضمن توافق الأوقاف مع القيم الإسلامية.

4- تحقيق الاستدامة المالية: من خلال الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية، يمكن ضمان استدامة الأوقاف المالية على المدى الطويل، مما يضمن استمرار تأثيرها الإيجابي على المجتمع.

5- إدارة المخاطر: تهدف حوكمة الأوقاف الرقمية إلى حماية الأوقاف من المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا، مثل الاحتيال أو الهجمات الإلكترونية، وضمان أمن البيانات والأموال.

6- تعزيز المشاركة المجتمعية: من خلال منصات رقمية شفافة، يمكن أن تساهم حوكمة الأوقاف الرقمية في تشجيع الأفراد والشركات على المشاركة في الأوقاف ودعمها، مما يزيد من الموارد المتاحة لها.

وبشكل عام تتطلب حوكمة الوقف الرقمي تعاونًا بين الجهات الحكومية، والمؤسسات الدينية، والمجتمع، لضمان نجاحها واستدامتها.

ثانياً: الأسباب الداعية لحوكمة الأوقاف الرقمية

على الرغم من حداثة الأوقاف الرقمية بين الكم المهول من المنتجات الرقمية حول العالم، إلا أن بعض التجارب في هذا المجال قد بدأت تظهر بشكل لافت،[1] ولعل ظهور مزايا هذه المنتجات وفائدتها يحفز على طرح المزيد والمزيد منها. وغني عن البيان أهمية البدء بوضع أسس ضبط وحوكمة هذه المنتجات من قبل أن تتعاظم كماً ونوعاً، لتدارك فوضى قد تحدث في حوكمتها وتنظيمها.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن لمعوقات وعيوب التكنولوجيا الأثر الكبير على الأوقاف الرقمية، منها ما هو ظاهر للعيان ومنها ما هو خطر متوقع حدوثه بدرجة كبيرة. ومن معوقات الأوقاف الرقمة بشكل عام:

- **معوقات الوقف الرقمي:**

1. عدم الفهم: قد يؤدي عدم فهم التكنولوجيا الحديثة وكيفية استخدامها لدعم إدارة أصول الوقف إلى صعوبة إنشاء الوقف الرقمي.

2. التحديات القانونية والتنظيمية: قد يتطلب إنشاء وقف رقمي تغييرات قانونية وتنظيمية ومن المهم التشاور مع الخبراء القانونيين والمنظمين لضمان الامتثال للقوانين واللوائح ولضمان استخدامه بطريقة مسؤولة وأخلاقية.

3. مخاوف الأمان والخصوصية (الأمن السيبراني): يعد ضمان أمان وخصوصية البيانات والأصول المخزنة في الوقف الرقمي أمراً بالغ الأهمية. يمكن أن تتسبب اختراقات البيانات والقرصنة والهجمات الإلكترونية الأخرى في إلحاق أضرار جسيمة بالوقف الرقمي وقد تعرض أيضاً بيانات المساهمين الواقفين والمستفيدين (الموقوف عليهم) للخطر.

4. مقاومة التغيير: التغيير صعب دائماً وقد يكون من الصعب حمل الناس على تبني تكنولوجيا جديدة وطرق عمل جديدة. يمكن أن تأتي مقاومة التغيير من الموظفين والمستفيدين (مقاومة داخلية) والجمهور (مقاومة خارجية) بشكل عام.

---

1 – انظر على سبيل المثال: استخدام تطبيقات البلوكشاين لتطوير الأصول الوقفية: منصة شركة فينترا نموذجاً، حازم فضل الله ساسي، مرجع سابق.

5. التحديات التكنولوجية: قد يكون دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف عملية معقدة وقد تنطوي على عدد من التحديات التكنولوجية.

6. التمويل والموارد: يمكن أن يكون إنشاء الوقف الرقمي وتطويره عملية مكلفة وقد يتطلب تمويلًا وموارد كبيرة.

7. عدم المشاركة: يتطلب الوقف الرقمي مشاركة الجمهور والمستفيدين والموظفين. ويمكن أن يؤدي عدم المشاركة إلى إعاقة نجاح الوقف الرقمي.

8. الوصول المحدود إلى التكنولوجيا: قد يكون لدى بعض المجتمعات وصول محدود إلى التكنولوجيا والإنترنت، مما قد يجعل من الصعب التعامل مع الوقف الرقمي[1].

9. انعدام الثقة: قد يتردد بعض الأفراد في تقديم تبرعات الوقف الرقمي لأنهم قد لا يثقون بالمنظمة أو المنصة التي تدير الأموال.

10. اقتصارها على الجانب المعرفي في الغالب؛ وذلك بسبب ارتباطها بالعالم الرقمي وبعدها عن الواقع المحسوس.

11. السهولة النسبية في السرقة منها أو تعطيلها أو تخريبها[2].

- **أسباب الحوكمة في مؤسسات الأوقاف:**

1. كثرة الانتقادات الموجهة إلى مؤسسة الوقف، والشكاوى المرفوعة ضدها، وتصرفاتها المخالفة لشروط الواقفين.

2. أهمية التوازن في تحقيق مصالح المتأثرين بمؤسسة الوقف، وخاصة الموقوف عليهم، بحيث تتم العدالة في توزيع أنصبتهم، مما يتطلب وضع قواعد للحوكمة؛ لتفادي أية تجاوزات قد تحدث، ولتأكيد الشفافية والعدالة في التصرفات.

3. أهمية الاستماع إلى آراء المتأثرين بالوقف وشكاويهم، حيث إن هذه الشكاوى والاقتراحات من المتعاملين والمتأثرين بمؤسسة الوقف هي أفضل قياس لمستويات تقديم الخدمة، والتعرف على مجالات تطوير الخدمة.

4. الحاجة إلى تحسين الصورة الذهنية والسمعة لمؤسسة الوقف والتي ترسخت في أذهان عموم الناس – عبر التاريخ – نتيجة لسوء إدارة بعض النظار وفسادهم، وتسلط الدولة على الأوقاف.

5. الحاجة إلى القضاء على سوء إدارة مجلس النظارة، حيث إن ذلك جعل من المهم التركيز على قواعد الحوكمة، وذلك لحماية حقوق جميع المتأثرين بالوقف، وسوء إدارة مجلس النظارة لا تؤثر فقط على

---

1 – المرجع السابق.

2 – الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، سهيل الشايع، مرجع سابق.

المستفيدين من مؤسسة الوقف، بل تؤثر أيضًا على الأوضاع المعيشية والإنسانية لجميع المنتفعين، وبالتالي له تأثير على المجتمع ككل.[1]

6. ضعف محاسبة النظار على تصرفاتهم.

7. رفع كفاءة نشاطات الوقف ودوره التنموي في صرف الريع، من خلال ضمان نجاح المشاريع والأنشطة التي تتبناها مؤسسة الوقف، بحيث لا تقلل من كفاءتها الممارسات الفاسدة أو سوء الإدارة.

8. تقليل الفساد وعدم الرشد الناتج عن تعارض المصالح، من خال وجود قواعد للحوكمة تضمن عدم وجود تعارض مصالح في مجلس النظارة والإدارة التنفيذية بغرض تحقيق مصالح شخصية.

9. تنمية فاعلية الاستثمار الوقفي، حيث تدل الشكاوى المرفوعة في المحاكم، وكذلك الحوادث التاريخية إلى ضعف الاستثمار من قبل النظار والمتولين، مما أدى إلى تزايد الدعوة إلى إلغاء الوقف الأهلي أو الذري، وأن تقوم الدولة بإدارة الأوقاف الخيرية.[2]

- **أسباب حوكمة الأوقاف الرقمية:**

1- التطور التكنولوجي: مع تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات، أصبح من الضروري للأوقاف الرقمية أن تتبنى هذه التقنيات الحديثة لتحسين إدارتها وتوسيع نطاق تأثيرها، مثل استخدام البلوكشاين والعملات الرقمية والعقود الذكية.

2- الشفافية والمساءلة: تتيح التقنيات الرقمية تعزيز الشفافية في عمليات الوقف الرقمي، مما يضمن أن جميع المعاملات والقرارات المالية تكون قابلة للتتبع والتحقق. هذا يساعد في بناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية مثل المتبرعين والمستفيدين.

3- الحد من الفساد: من خلال تطبيق أدوات رقمية حديثة، يتم تقليل احتمالات الفساد الإداري أو المالي، حيث تتيح هذه الأنظمة مراقبة دائمة وتوثيق جميع العمليات المالية، مما يعزز النزاهة والعدالة في توزيع أموال الوقف الرقمي.

4- الاستدامة المالية: حوكمة الأوقاف الرقمية تساعد في ضمان استدامة الأوقاف من خلال إدارة الأموال بشكل أكثر فعالية، مما يساهم في استثمار الأوقاف الرقمية في مشاريع طويلة الأجل تضمن دخلًا مستدامًا. كما تتيح الأدوات الرقمية فرصًا جديدة للاستثمار، مثل الاستثمارات الرقمية أو في الأسواق العالمية.

---

1 – محاضرات في الوقف، محمد أبو زهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، مصر، 1959.

2 – نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، إبراهيم بيومي غانم، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، 2003.

5- تسريع العمليات الإدارية: من خلال الأتمتة الرقمية، يمكن تسريع الإجراءات الإدارية الخاصة بالوقف الرقمي، مثل توزيع الأموال، اتخاذ القرارات، ومتابعة الاستثمارات، مما يقلل من التكاليف الإدارية ويسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية.

6- التوافق مع المبادئ الشرعية: تساهم التقنيات الرقمية في ضمان التزام الأوقاف الرقمية بالضوابط الشرعية من خلال توفير أنظمة مراقبة دقيقة للمعاملات والتأكد من أن الاستثمارات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يضمن أن الأموال تُنفق بشكل صحيح.

7- إتاحة فرص المشاركة المجتمعية: يمكن للتقنيات الرقمية أن تساهم في إتاحة فرص أكبر للمجتمع للمشاركة في دعم الأوقاف الرقمية، سواء من خلال التبرعات الإلكترونية أو المساهمات عبر منصات رقمية، مما يزيد من قدرة الأوقاف الرقمية على تحقيق أهدافها.

8- تحقيق الشمول المالي: حوكمة الأوقاف الرقمية تساعد في الوصول إلى فئات جديدة من المستفيدين والمستثمرين الذين قد لا يكون لديهم القدرة على المشاركة في الأوقاف التقليدية، وذلك من خلال استخدام تقنيات مثل العملات الرقمية أو التمويل الجماعي عبر الإنترنت.

9- زيادة الفعالية في مواجهة التحديات الاقتصادية: من خلال الاستثمار الذكي في الأصول الرقمية، يمكن للأوقاف الرقمية التأقلم مع التحديات الاقتصادية مثل التضخم أو تقلبات الأسواق المالية التقليدية، مما يساهم في الحفاظ على قيمة الأوقاف الرقمية ويزيد من قدرتها على التوسع والنمو.

ثالثاً: معايير ومبادئ لحوكمة الأوقاف الرقمية

- **الأبعاد التنظيمية للحوكمة المؤسسية:**

مع تنامي وزيادة الوعي بالتنمية المستدامة، وفي ظل التحديات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة لا يمكن التوقف عند الحوكمة الجيدة، وإنما يجب تجاوزها إلى الحوكمة الشاملة التي تأخذ في الاعتبار التوليفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصفة عامة كما يلي:

-**البعد الرقابي**: تساعد الحوكمة على تفعيل الدور الإشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العمومية للمساهمين ولحملة الأسهم، وزيادة مساهمته في تحسين درجة الشفافية والإفصاح من خلال ما تمارسه هذه الجمعيات من ضغوط على مجلس الإدارة الخاصة بالمؤسسات من أجل تحسين الأنشطة والمهام، وذلك لإيجاد قدر ملائم من الطمأنينة والثقة للمستثمرين ولحملة الأسهم وتأكدهم من تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم والعمل على الحفاظ على حقوقهم هذا بالنسبة للبُعد الرقابي على مستوى البيئة الداخلية المتمثل في تدعيم وتفعيل الرقابة، أما بالنسبة للبُعد الرقابي على مستوى البيئة الخارجية فيتناول القوانين واللوائح، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة.

-**البعد الأخلاقي**: يترتب على غياب البعد الأخلاقي تفشي التزوير والاختلاس والتلاعب في الحسابات والقوائم المالية، ويُعد هذا من أهم الأسباب وراء الأزمات التي أدت إلى انهيار كبرى المؤسسات

وخروجها من السوق الاقتصادي، فالحوكمة هي مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء؛ لأن افتقاد الممارسة السليمة للرقابة وعدم الاهتمام بسلوكيات وأخلاقيات الأعمال يؤدي إلى تف شي أشكال الفساد المالي والإداري، كما أن حوكمة المؤسسات لا يمكن تطبيقها بمعزل عن الجانب الأخلاقي للأشخاص أنفسهم نظرًا لأهمية السلوك الأخلاقي داخل المؤسسات ودوره في تفعيل الدور الرقابي داخلها.

-**البُعد الاستراتيجي**: يتمثل البُعد الاستراتيجي للحوكمة في أنه أداة للتأكد من أن المستويات الإدارية التنفيذية تعمل بطريقة تتفق مع أهداف الإدارة العليا، بمعنى التأكد من تحسين العائد على رأس المال المستثمر في الأجل الطويل والتأكد مما إذا كانت الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة تؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والجودة والابتكار والاستجابة لرغبات واحتياجات المستفيدين، كما يشمل هذا البُعد التحديد الرسمي للأهداف وقياس الأداء والتغذية العكسية، كذلك يهدف البعد الاستراتيجي أو الرقابة الاستراتيجية إلى تنمية الأهداف والمعايير ليقارن بأداء المؤسسة عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير التي تم وضعها مسبقا والأهداف، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الانحرافات إن وجدت.

-**البُعد الاقتصادي أو الاستثماري**: يتمثل هذا البُعد في إدارة المخاطر وتعظيم قيمة أسهم المؤسسة وأرباحها والقدرة على استمرارها في الأجل الطويل، ويتأتى ذلك عن طريق توفير نظام للمعلومات المالية وغير المالية والتي تساعد المؤسسات في الحصول على التمويل، أيضاً يتضمن هذا البُعد السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في سوق الأعمال.

-**البُعد الاجتماعي والقانوني**: يشير هذا البُعد إلى طبيعة العلاقات التي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخري. وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية، أيضاً يتمثل في تحديد الواجبات والمهام والمسؤوليات وتوزيعها على الهيكل التنظيمي، كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية وتفويض السلطات والتحكم في قيم المؤسسة عن طريق نشر ثقافة سلوكية وأخلاقية والالتزام بقواعد السلوك المهني.

-**البُعد البيئي**: يتمثل البُعد الاجتماعي والقانوني في العمل على حماية البيئة المحيطة من الأضرار الناجمة عن إنتاج سلع وخدمات ضارة بهذه البيئة.[1]

- **معايير ومبادئ حوكمة الأوقاف الرقمية:**

تساعد مبادئ الحوكمة الأوقاف الرقمية على المحافظة على الأوقاف وتنميتها واستدامتها، ومساندة الكيانات الوقفية لتعزيز الأطر العامة للحوكمة الرشيدة، وتمكن النظار وأعضاء مجالس النظارة والإدارة التنفيذية للوقف على الإشراف على أنشطة الوقف الرقمي وقيادته وتوجيهه، وتشمل هذه المبادئ تنظيم

1 – ركائز حوكمة الوقف، بثينة آل عبد الغني، مرجع سابق.

العلاقة المختلفة بين المجلس وكبار التنفيذيين والمستفيدين من الوقف وأصحاب المصلحة وتسهيل عملية اتخاذ القرار وإضفاء الشفافية والمصداقية عليها.

ومن أهم هذه المبادئ:

1- الشفافية:

- المبدأ: يجب أن تكون جميع المعاملات والقرارات المالية والأنشطة المتعلقة بالوقف واضحة وقابلة للتتبع.

- التطبيق: استخدام تقنيات مثل البلوكشاين لضمان أن جميع الأنشطة المالية يتم توثيقها بشكل دائم وعلني، مما يعزز الثقة بين جميع الأطراف.

2- المساءلة:

- المبدأ: يجب أن تكون هناك آليات للمسؤولية تجاه كل قرار مالي أو إداري يتم اتخاذه في إدارة الوقف.

- التطبيق: تحديد الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد، وإنشاء نظام لتقييم الأداء ومتابعة التقارير المالية بشكل دوري.

3- الالتزام بالشرعية:

- المبدأ: يجب أن تلتزم الأوقاف الرقمية بالضوابط الشرعية في جميع استثماراتها وأنشطتها.

- التطبيق: استخدام منصات أو آليات للتحقق من التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل تجنب الاستثمار في المجالات المحرمة (مثل الربا أو شركات الكحول).

4- الاستدامة المالية:

- المبدأ: يجب أن تهدف الأوقاف الرقمية إلى تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل.

- التطبيق: الاستثمار الحكيم في الأصول الرقمية والأسواق المالية التي توفر دخلاً مستدامًا للأوقاف، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر المالية.

5- العدالة والمساواة:

- المبدأ: يجب أن يتم توزيع أموال الوقف بشكل عادل ومنصف بين المستفيدين وفقًا للمعايير الشرعية.

- التطبيق: وضع آليات لضمان توجيه الأموال إلى المشاريع والمستفيدين الذين يحتاجون إليها بالفعل، مع تجنب أي تمييز أو محاباة.

6- الكفاءة:

- المبدأ: يجب أن تتم إدارة الأوقاف الرقمية بكفاءة عالية لضمان أفضل استخدام للموارد.

- التطبيق: استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية لتحسين الأداء، وتقليل التكاليف الإدارية، وتسريع العمليات.

7- الأمان وحماية البيانات:

- المبدأ: حماية أصول الوقف الرقمي والمعلومات الحساسة أمر بالغ الأهمية.

- التطبيق: تطبيق معايير الأمان الرقمي مثل التشفير، وأنظمة الحماية من الهجمات الإلكترونية، لضمان عدم تعرض البيانات المالية أو المستفيدين للمخاطر.

8- الشمولية:

- المبدأ: يجب أن تتيح حوكمة الأوقاف الرقمية فرصة المشاركة للمجتمع بجميع فئاته.

- التطبيق: تيسير الوصول إلى منصات الوقف الرقمية للأفراد من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم طرق مبتكرة للتبرع والمشاركة.

9- الابتكار والتطوير المستمر:

- المبدأ: يجب أن تواكب الأوقاف الرقمية التطورات التقنية والمالية لتظل فعّالة ومستدامة.

- التطبيق: تشجيع البحث والتطوير لاستخدام تقنيات جديدة مثل البلوكشاين أو العملات المشفرة أو التمويل الجماعي لتوسيع نطاق تأثير الأوقاف.

10- المشاركة المجتمعية:

- المبدأ: يجب أن تساهم الأوقاف الرقمية في تنمية المجتمع بشكل عام.

- التطبيق: إنشاء منصات رقمية تسمح للأفراد بالمساهمة في المشاريع المجتمعية من خلال التبرعات الإلكترونية أو الاستثمارات الصغيرة، مما يزيد من المشاركة المجتمعية في الأوقاف.

11- الرقابة والتدقيق المستقل:

- المبدأ: يجب أن تكون هناك آليات تدقيق ومراجعة مستقلة لضمان عدم حدوث تلاعب أو سوء استخدام للأموال.

- التطبيق: تعيين مراجع خارجي مستقل لمراجعة تقارير الأوقاف بشكل دوري، وضمان عدم وجود انحرافات في الإدارة المالية.

12- المرونة والقدرة على التكيف:

- المبدأ: يجب أن تكون الأوقاف الرقمية قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، التكنولوجية، والشرعية.

- التطبيق: تطوير استراتيجيات مرنة تسمح بتعديل السياسات والاستثمارات وفقًا للتغيرات في الأسواق أو القوانين أو احتياجات المستفيدين.

النتائج والتوصيات:

1- يعتبر موضوع الوقف الرقمي من النوازل التي لا نظير لها لا في الكتب الاجتهادية الفقهية، ولا في الواقع العملي الحياتي للمسلمين.

2- يعتمد الوقف الرقمي على أمور إجرائية تنظيمية (إدارة، مالية، محاسبية)، وعلى تقنيات عدة متداخلة متطورة بشكل سريع.

3- لا تزال المنتجات الرقمية في مرحلة التقنين والتنظيم (الحوكمة) ولا يزال الكثير منها غير منظم ولا مقنن، وهو ما يندرج كذلك على حوكمة الوقف الرقمي.

4- الشروع في حوكمة الوقف الرقمي الآن وهو لا يزال في بداياته أولى وأفضل قبل أن يتشعب ويخرج عن السيطرة.

5- على أن فوائد المنتجات الرقمية كثيرة، إلا أن مخاطرها هي أيضاً كثيرة، مما يزيد من ضرورة حوكمتها.

6- هناك حاجة ماسة الى الاستمرار في دراسة هذه التقنيات المتطورة بشكل يومي، وإفراد سلسلة من المنتديات والمؤتمرات خاصة لها، لتتبع ما يستجد منها، وبالتالي فهم جديدها والحكم على جوازها من عدمه، واستغلال ما يباح منها، وهو الغالب عليها.

المراجع

أولاً: مراجع الكتب والمقالات:

1. إبراهيم بيومي غانم، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، 2003.
2. إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي، وقف البرامج الإلكترونية والتطبيقات الذكية، سلسلة أوقاف المستقبل المستديمة (3)، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، حكومة دبي، ط 1، 2022.
3. أمين أويسي ومحمد عادل كسري، التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف، Region and Science - Journal of Muş Alparslan University Faculty of Islamic Sciences, e-ISSN: 2667-7717 Haziran/June 2024.
4. بثينة آل عبد الغني، ركائز حوكمة الوقف، المجلة العربية للإدارة، مج 42، عدد 3، سبتمبر 2022.
5. تحول الرقابة المالية، الحوكمة، وزارة المالية السعودية، العدد 7، أغسطس 2022.
6. حازم فضل الله ساسي، استخدام تطبيقات البلوكشاين لتطوير الأصول الوقفية: منصة شركة فينترا نموذجاً، Journal of Islam in Asia, International Islamic University Malaysia, V. 16, No. 3, Dec 2019
7. حسين محمد الشيخ، التكييف الفقهي والحكم الشرعي للوقف الخيري الإلكتروني، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة، مصر، العدد 15 سبتمبر، 2024.
8. سهيل الحوامدة، موضوعات مختارة في الاقتصاد، جامعة صباح الدين زعيم، استنبول، تركيا، 2020.
9. سهيل بن سليمان الشايع، الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، مؤسسة ساعي لتطور الأوقاف، السعودية، ط 1، 2017.
10. شيماء حنفي عمران، استخدام التطبيقات الذكية في النشر الإلكتروني: دارسة تحليلية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، 2019.
11. عبد المنعم نعيمي، الوقف الرقمي كرؤية استشرافية لعصرنة قطاع الأوقاف، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد: 57، العدد: 5، 2020.
12. عبد العزيز الشبل، الأوقاف الإلكترونية، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 119، رمضان، شوال، ذو القعدة، ذو الحجة، 1440 هـ.
13. عبد الله عطية، الجمعية العمومية ودورها في تعزيز الحوكمة، ملتقي إنسان الدولي الثاني لحوكمة العمل الخيري، الكويت، نوفمبر 2024.
14. فؤاد عبد الله العمر وباسمة المعود، قواعد حوكمة الوقف، نظارة مؤسسة الوقف نموذجاً، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
15. محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، مصر، 1959.
16. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، اقتصاديات البيانات، مركز الوزراء المصري، موقع المصري اليوم، 3 فبراير 2025.

17. منال علي العنزي، توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المهارات الفقهية وإشكالاته، دراسة تطبيقية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، عدد خاص، السنة 39، أكتوبر 2024.
18. الهيئة العامة للأوقاف في السعودية، مبادئ حوكمة الأوقاف.
19. ويكيبيديا، حوكمة الأوقاف، 3 فبراير 2025.

ثانياً: مصادر من الشبكة العنكبوتية:

1. موقع بكة الإلكتروني، حوكمة التحول الرقمي وإدارتها وضوابطها، 2 يناير 2025،
https://bakkah.com/ar/knowledge-center/%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA

2. فوائد التطبيقات الإلكترونية،
https://mheist.ae/%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9/

3. World Economy Forum (1), 3 levers for ensuring equitable access to the data economy, Nov 17, 2021

4. World Economy Forum (2)
https://www.weforum.org/stories/2020/07/new-paradigm-business-data-digital-economy-benefits-privacy-digitalization./

ورقة العمل (6)

حوكمة الأوقاف الرقمية
(الممارسات ومتطلبات التنفيذ وصياغة القواعد العامة)

أ. د. يونس صوالحي[1]

(1) كبير الباحثين بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ISRA، وأستاذ التعليم العالي بجامعة INCEI.

المقدمة

تعَدُّ حوكمة الأوقاف الرقمية من المواضيع المحورية في إدارة الوقف المعاصر، حيث تهدف إلى تحسين الكفاءة والشفافية والاستدامة من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل قواعد البيانات الموزعة والعقود الذكية. وتزداد أهمية هذا الموضوع مع التحديات المتزايدة التي تواجه الأوقاف التقليدية، والتي تشمل ضعف الشفافية، صعوبة إدارة الأصول، وغياب التوثيق الفعّال .في هذا البحث، سيتم التركيز على أهمية حوكمة الأوقاف الرقمية ودورها في تعزيز الثقة والمساءلة في المؤسسات الوقفية. سيتم أيضًا تناول الممارسات المختلفة المرتبطة بهذه الحوكمة، والتي تشمل التسجيل الإلكتروني للأصول، استخدام العقود الذكية لضبط العمليات الوقفية، وتعزيز أنظمة الرقابة والتقييم. كما سيتم استعراض المتطلبات الأساسية لتنفيذ حوكمة الأوقاف الرقمية بنجاح، مثل تطوير الإطار القانوني، تحسين البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة .إضافة إلى ذلك، سيعمل هذا البحث على وضع مجموعة من المبادئ العامة التي تضمن تحقيق الأهداف الوقفية بطريقة فعالة ومستدامة. تشمل هذه المبادئ الشفافية، المسؤولية، الاستدامة، والأمان الرقمي. من خلال هذه الدراسة، يسعى البحث إلى المساهمة في تطوير سياسات وممارسات تعزز من دور الأوقاف الرقمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع تسليط الضوء على أفضل الأساليب لضمان نجاح واستدامة هذه المبادرات الوقفية الرقمية.

مفهوم حوكمة الأوقاف الرقمية

حوكمة الأوقاف الرقمية هي عملية تنظيم وإدارة الوقف باستخدام تقنيات رقمية حديثة مثل قواعد البيانات الموزعة (Blockchain) والعقود الذكية، وتهدف إلى تحسين الشفافية والكفاءة والمرونة في إدارة الأوقاف. يُعرّف الوقف الرقمي بأنه استخدام أصول أو حقوق ذات طبيعة رقمية، مثل مواقع الإنترنت، التطبيقات الإلكترونية، أو الأصول المشفرة، كوسيلة لتحقيق الأهداف الخيرية والاجتماعية التي يُقصد بها الوقف التقليدي.

تمثل الرقمنة في الأوقاف نقلة نوعية في إدارة الأصول الوقفية، مثل تجربة مؤسسة الوقف في إندونيسيا التي استخدمت تقنية قواعد البيانات المترابطة للحفاظ على الأوقاف التاريخية وإدارتها بفعالية عبر الإنترنت.

الأهداف العامة لحوكمة الأوقاف[1]

1. تحقيق الإدارة الرشيدة: ضمان التزام مؤسسات الوقف بمبادئ الإدارة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية.

2. التقيد بالأحكام الشرعية: التأكد من أن إدارة الوقف تتم وفق الأحكام الشرعية والأطر القانونية والمعايير الأخلاقية الإسلامية.

1أنظر: **التوفيق بين حوكمة الوقف ومقاصد الواقفين**، د. محمد رمضان، الندوة الدولية الرابعة لمجلة الأوقاف، حوكمة الوقف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (جدة)، والجامعة إسلامية العالمية بماليزيا، ص، 10-12.

3. حماية أصول الوقف: الحفاظ على أصول الوقف وحقوقه وحماية حقوق المستفيدين وأصحاب المصالح من سوء الإدارة أو الاستغلال.

4. تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي: دعم الوقف في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم مصالح الأفراد والمجتمع.

5. إدارة المخاطر: تحديد المخاطر التي قد تؤدي إلى سوء إدارة الوقف والعمل على الحد منها.

6. الالتزام بالقوانين والأنظمة: تطبيق أفضل الممارسات والالتزام بالتوصيات التنظيمية الوطنية والدولية المتعلقة بحوكمة الوقف.

7. ضمان الرقابة والتوجيه: تفعيل أنظمة إشراف ومحاسبة فعالة لضمان الشفافية ومنع تضارب المصالح.

8. تعزيز الكفاءة والاستقلالية: العمل على تحسين فعالية العمليات الإدارية مع ضمان استقلالية القرارات لتجنب التدخلات غير المبررة.

9. تحسين الأداء: السعي نحو رفع مستوى أداء الوقف وتحقيق أهدافه بصورة مستدامة.

10. الحفاظ على النزاهة المالية: ضمان استخدام أموال الوقف وفق الأهداف المحددة لها للحفاظ على ثقة المتبرعين وأصحاب المصالح.

11. في الوقف الرقمي تحديدا، تهدف حوكمته إلى تحقيق قدر أعلى من الشفافية، والكفاءة في جمع، واستثمار الوقف، وتوزيع ريعه، وإدارة مخاطره، وتحليل أدائه واستشراف مستقبله.

ويرى بعض الباحثين أن حوكمة الوقف تهدف إلى الرقابة والمساءلة للمتأثرين بالوقف وأصحاب المصالح[1]، كما أنها تهدف أيضا إلى تعزيز الشفافية من خلال "تعزير الرقابة الداخلية والخارجية لأموال الوقف، لما لذلك من عظيم الأثر على زيادة ثقة المحبسين وتوجيه الصورة الذهنية للمواطن إلى التفاعل الإيجابي مع مؤسسة الأوقاف"[2].

الأسباب الداعية لحوكمة الأوقاف الرقمية

هناك العديد من العوامل التي تدعو إلى ضرورة تبني حوكمة الأوقاف الرقمية:

1. **الحاجة إلى الشفافية** :تعاني العديد من المؤسسات الوقفية من نقص في الشفافية، مما يؤدي إلى تراجع ثقة المجتمع والداعمين في قدرتها على إدارة الأصول. "فالشفافية تعني توضيح الصورة الحقيقية للوقائع والأحداث التي تحدث في المؤسسة، ومناقشتها بشكل علني وبدون إخفاء أو تمويه. يشمل ذلك نشر المعلومات المتعلقة بسجلات الأوقاف بوضوح، والكشف عن حقوق الواقفين والمستفيدين بسهولة ويسر.

---

1 أنظر: **الرقابة الداخلية والخارجية للمؤسسات الوقفية العامة**، د. فؤاد عبد الله العمر وباسمة عبد العزيز المعود، الندوة الدولية الرابعة لمجلة الأوقاف، حوكمة الوقف، ص5.

2 **تطوير بنية المؤسسة الوقفية قانونيا، تنظيميا، ولائحيا**، د. مجيدة الزياني، الندوة الدولية الرابعة لمجلة الأوقاف، ص, 16-17.

كما تتضمن الشفافية عرض المعلومات المالية والإدارية المتعلقة بأي قضايا ذات أهمية بهدف الإفصاح عنها"[1]. وقد أدى ضعف الشفافية في الأوقاف إلى ضياع أموال الوقف كما في الحالة **الهندية**، حيث تم الإبلاغ عن حالات فساد واحتيال في الأراضي داخل منظمات الأوقاف. وقد نُسبت هذه الممارسات الفاسدة إلى بعض الأعضاء التنفيذيين في مجالس الأوقاف، مما أدى إلى بيع أكثر من 70% من ممتلكات الأوقاف في جميع أنحاء الهند خلال العقد الماضي[2].

2. **التطور التكنولوجي** :أدى التوسع في استخدام التقنيات الحديثة إلى ظهور فرص جديدة لتعزيز كفاءة إدارة الأوقاف من خلال الأتمتة والرقمنة. مثال على ذلك هو تطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في مؤسسات الوقف لتسهيل العمليات الإدارية عبر الأتمتة.

3. **متطلبات الاستدامة** :تسعى المؤسسات الوقفية لتحقيق استدامة طويلة الأمد من خلال تحسين إدارة الأصول الرقمية، مما يُساهم في تحسين الاستفادة منها على المدى البعيد. تمثل الأوقاف الزراعية في تونس مثالًا على ذلك من خلال إدارة البيانات الزراعية عبر منصات إلكترونية مخصصة.

4. **التحديات الإدارية** :الأنظمة التقليدية لإدارة الوقف تُعاني من البيروقراطية وعدم الكفاءة، ما يدفع إلى البحث عن حلول رقمية لتقليل هذه العقبات. فلقد لوحظ غياب الرقابة أو ضعفها على العمل المؤسسي في التجربة **السورية**[3] على سبيل المثال، كما تعاني كثير الإدارات الوقفية من ضعف الكفاءة كما في التجربة اللبنانية، فضلا عن الكفاءة الرقمية.

5. **الرصد والحصر والتوثيق:** يعد الرصد والحصر والتوثيق من أهم أعمال الوقف التي تحتاج إلى حوكمة دقيقة. فعلى سبيل المثال، تعاني أوقاف **السعودية** من عدم توثيق بعض الأوقاف وعدم تحديث بعض بياناتها. أما في التجربة **العمانية**، فتوجد بعض الأوقاف بيد الأهالي يصعب على الجهة المديرة للأوقاف معرفتها وحصرها[4]. من جهة أخرى، تّعرّض الحروب والنزاعات السياسية الأموال الوقفية إلى مخاطر حقيقية كحالة **اليمن** التي تعرضت فيها الأوقاف إلى تعديّات وسرقات وتغيير في الملكيات، وعدم تجديد العقود المرتبطة باستغلال الوقف[5]. وكذا الحال بالنسبة **للعراق**[6] أثناء وبعد الحروب التي مرّ بها. كما شهدت التجربة **الجزائرية** صعوبة في إعداد الملفات الخاصة بالأملاك الوقفية، وتوحيد الوثائق الإدارية

---

1 **حوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الرئيسة: معايير الشفافية والسياسات الرشيدة في تطوير أداء المؤسسة الوقفية واستثماراتها**، د. سامي محمد الصلحات، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف – الرياض، 2018، ص 58.

Waqf Management Through Fintech in Malaysia, Zaki et al. Journal of Islamic Finance 2 Vol. 12 No. 2 (2023) 114-125 IIUM Institute of Islamic Banking and Finance ISSN 2289-2117 (O) / 2289-2109 (P).

3أنظر : **التقرير الاستراتيجي للأوقاف، 1996–2021**، د. سامي الصلاحات، المعهد الدولي للوقف الإسلامي ، 2023، ص 125.

4 **التقرير الاستراتيجي للأوقاف، 1996–2021**، د. سامي الصلاحات، ، ص 95-96

5 المرجع نفسه.

6 المرجع نفسه، ص 138.

الخاصة بتسييرها، مما صعب من مهمة حصر الأوقاف المنهوبة والدخول في منازعات مع المتعدين على الأصول الوقفية[1]. وأدى عدم التوثيق الدقيق لعمليات الوقف إلى عدم تناسب إيرادات الأوقاف السنوية مع نفقاتها كما في التجربة **الليبية**[2]. وعليه، فإن رقمنة الوقف وحوكمته من شأنه الحد من هذه الإشكالات.

6. **لا مركزية إدارة الأوقاف:** تعد مركزية إدارة الأوقاف وعدم استقلاليته أمر سلبي كونه يقلل من تفاعل الواقفين إذا تولت جهات حكومية إدارته، ففي الحالة **السورية** مثلا، "كان لسيطرة وزارة الأوقاف على الأوقاف الخيرية دور سلبي، إذ جعلت الإشراف ينحصر فيها، مما قلل من التفاعل الشعبي تجاه نظام الوقف"[3]. ومركزية إدارة الأوقاف لدى الجهات الحكومية أدت في بعض البلدان إلى ضعف ثقة المواطنين في الإدارة الوقفية كما في التجربة **المصرية**[4]. وقد اعتبرت بعض التجارب أن مركزية إدارة الأوقاف أمر إيجابي حيث الحصانة والرعاية من الحاكم كما في التجربة **المغربية** التي جعلت الوقف برمته تحت نظر ملك المغرب، بتنفيذ وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية[5]. ويمكن إذن لرقمنة الوقف وحوكمته معالجة سلبيات مركزية إدارة الأوقاف وإشكالية عدم ثقة الواقفين في سلطات الوقف في بعض الدول.

7. **تغيّر التشريعات:** يؤثر تغير التشريعات على طبيعة الوقف ووجوده، فهناك تشريعات ألغت الوقف برمته إلى يومنا هذا كالحالة **التونسية**[6]، وهناك تشريعات أخرى وضعت إدارة الوقف تحت تصرف جهات غير مختصة في الوقف كالحالة العراقية التي جعلت تحصيل الوقف من قبل وزارة المالية بدل من وزارة الأوقاف " وهذا ما جعل من الصعوبة التحري عن ضبط الأصول الوقفية وريعها"[7]. ويمكن لرقمنة الوقف وحوكمته التغلب على هذه الإشكالات.

ممارسات حوكمة الأوقاف الرقمية

تشمل الممارسات الحديثة في مجال حوكمة الأوقاف الرقمية العديد من الجوانب التي تهدف إلى تعزيز الأداء المؤسسي، ومنها:

1. جمع وتوزيع الوثف عبر المنصات الوقفية الرقمية:

2. **التوثيق الإلكتروني** :تسجيل الأوقاف وأصولها باستخدام أنظمة رقمية مثل قواعد البيانات المؤمَّنة. مثال على ذلك هو مشروع "الأوقاف الذكية" في **دبي**. مشروع "الأوقاف الذكية" في دبي يُعد مثالاً رائدًا في تطبيق حوكمة الأوقاف الرقمية. المشروع يستهدف رقمنة جميع العمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة

1 المرجع نفسه، ص 156
2 المرجع نفسه، ص 166
3 المرجع نفسه، ص 125
4 المرجع نفسه، ص 172.
5 المرجع نفسه،ص 177
6 المرجع نفسه، ص 153
7 المرجع نفسه، ص 133.

الأوقاف بهدف تعزيز الشفافية والكفاءة وتقليل التكاليف الإدارية. من خلال منصات رقمية متقدمة، يتيح المشروع متابعة دقيقة لجميع المعاملات الوقفية في الوقت الفعلي، مما يساعد على توثيق البيانات وتحليلها لضمان تحقيق الأهداف الخيرية والاستثمارية للأوقاف.

3. **الوقف الرقمي عبر البنوك الإسلامية**[1]:

من التجارب المهمة في هذا الإطار التجربة **الماليزية** حيث تقوم المصارف الإسلامية فيها بتوفير حسابات خاصة لاستقبال التبرعات النقدية الوقفية (وقف النقود)، سواء عن طريق الإيداع المباشر أو الاقتطاع من الحسابات الجارية، وتصدر إيصالات للواقفين لأغراض الإعفاء الضريبي. بعد جمع الأموال الوقفية، يتم استثمارها باستخدام صيغ شرعية مثل الوكالة والمضاربة لتمويل مشاريع وقفية تشمل التعليم والصحة والبنية التحتية. أما فيما يتعلق بهيكلة الحوكمة، فإن إدارة الأوقاف تخضع **لإشراف مشترك**[2] بين البنوك الإسلامية والمجالس الإسلامية المحلية التي تعد نظاراً رسمياً للأوقاف. ويكون ذلك عبر تشكيل لجان إشرافية **مستقلة** تضم ممثلين من المصرف الإسلامي والمجلس الإسلامي لاستثمار الوقف النقدي وتوزيع ريعه على مصارفه المعتمدة، وكذا متابعة أداء المشاريع الوقفية، مع اعتماد الهيئة الشرعية في المصرف لضمان التزام الأنشطة الوقفية بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الوقف وقف الرقمي عبر البنوك الإسلامية. وفي بعض التجارب الدولية كتجربة **إمارة الشارقة في الإمارات العربية المتحدة،** يمكن لناظر الوقف فتح 3 حسابات للوقف[3]، الأول لريع الوقف، والثاني لإعادة إعمار الوقف، والثالث خاص لأموال البدل في حالة استبدال الوقف. والشكل الأتي يوضح الإجراءات المتبعة.

الشكل 1: إجراءات فتح حساب للوقف في المصارف الإسلامية في إمارة الشارقة.

---

1 أنظر، **تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية**، يونس صوالحي ، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية . المجلد الثامن . العدد الثاني . ديسمبر، 2017.

https://www.muamalat.com.my/wakafmuamalat/wakaf-selangor-muamalat/2 تم الاطلاع بتاريخ 27 ديسمبر، 2024، الساعة 10و25 دقيقة

3 دليل النظارة الوقفية في إمارة الشارقة، دائرة الأوقاف، حكومة الشارقة، file:///C:/Users/younes/Desktop/Awqaf%20Conf/dalil_alnazarah.pdf (تم الاطلاع بتاريخ 29-12-2024، على الساعة 4:30).

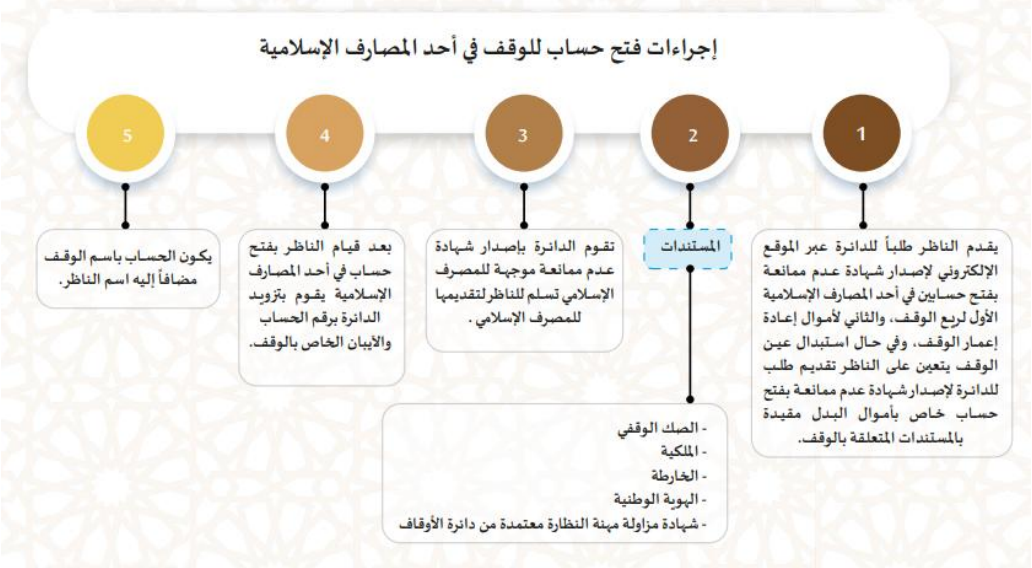

من أهم قضايا **الحوكمة الرقمية** في مثل هذه الحسابات هي اندراجها في أطر الحوكمة المطبقة في المؤسسة سواء أكان البنك الإسلامي أم الجهات الوقفية. ففي الغالب تطبق مبادئ المسؤولية، والاستقلالية، والشفافية والإفصاح، ومبدأ عدم تعارض المصالح في هذه المنصات الرقمية. ففي **الشفافية** مثلا، ترصد المنصات الوقفية الرقمية كل البيانات الخاصة بالواقف، ومبلغ الوقف، والجهة الموقوف لها، ومصارف الوقف. وأهم ما يميز هذه الحسابات هو **السرية**، وهي إحدى مبادئ الحوكمة الرشيدة. فبموجب قوانين حماية بيانات المستهلك المطبقة في كل الدول، لا يفصح عن اسم المتبرع وبياناته الخاصة للجهات العامة.

4. الوقف المجمع الرقمي myWakaf[1] (ماليزيا) : يعمل هذا النموذج على شكل هيكلة جماعية لعشرة بنوك إسلامية في ماليزيا هدفها توفير منصة رقمية لجمع الوقف النقدي وتوجيه ريعه لمشاريع قائمة ومنشورة على منصة myWakaf. تُستثمر أموال الوقف جزئيًا لزيادة الإيرادات، حيث تُستخدم العائدات في تمويل مشاريع الوقف المختلفة وأيضًا لتغطية تكاليف تشغيل الصندوق. يهدف هذا الهيكل إلى إدارة مستدامة وفعالة لأموال الوقف، بما يحقق منفعة طويلة الأمد للمجتمع. ويوضح الشكل الأتي طريقة عمل هذه المنصة الرقمية الوقفية.

الشكل 2: منصة Mywaqf للوقف الرقمي المُجمّع

1 أنظر : منصة MyWakfللوقف الرقمي، https://www.mywakaf.com.my/our-model/#infographic (تم الاطلاع بتاريخ 28\12\2024، على الساعة 10 :30)

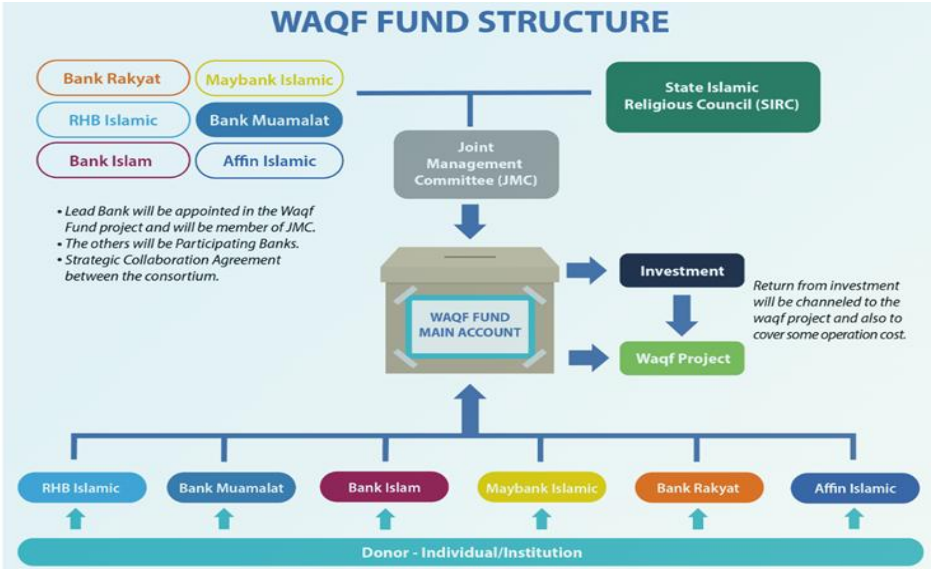

يوضح الهيكل أعلاه صندوق الوقف (waqf Fund)، وهو نظام مالي يهدف إلى إدارة أموال الوقف بطريقة منسقة بين مجموعة من البنوك والمؤسسات ذات العلاقة. تتضمن البنوك المشاركة في هذا الهيكل عدة مؤسسات مالية مثل بنك رعية، ماي بنك إسلام، بنك إسلام ماليزيا، بنك معاملات، البنك الإسلامي RHB، وبنك أفين الإسلامي. ومن أجل إدارة هذه الأموال، يتطلب نظام **حوكمة** هذه المنصة الرقمية تشكيل **لجنة إدارية مشتركة تعرف باسم اللجنة الإدارية المشتركة(JMC)** . كما تقتضي حوكمة هذه المنصة تعيين **بنك رائد يشرف على المشروع الوقفي**، أما البنوك الأخرى فستكون بمثابة بنوك مشاركة ضمن هذه اللجنة. وتُوقع اتفاقية تعاون استراتيجي بين هذه البنوك لضمان تنسيق الجهود.

تُجمع أموال الوقف في الحساب الرئيسي لصندوق الوقف، والذي يستقبل التبرعات من الأفراد والمؤسسات. بعد ذلك، يتم توجيه هذه الأموال إما للاستثمار بغرض تنميتها وزيادة العائدات أو تُخصص مباشرة لتمويل مشاريع الوقف. المجلس الديني الإسلامي الحكومي (SIRC) يشرف على الصندوق لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. **وتتضمن قضايا الحوكمة الرقمية في الأمور التالية:**

أ. تحديد وظائف البنك الرائد للمشروع والبنوك الأخرى بنوك مشاركة.

ب. تعيين لجنة إدراية مشتركة بين المجلس الشرعي التابع للولاية (هناك 13 ولاية في ماليزيا) بوصفه ناظر الوقف والبنك الرائد من ضمن البنوك التسعة المشاركة.

ت. الشفافية: يتم تحديث أي تطورات جديدة للمشروع بانتظام عبر بوابة " myWakaf " وصفحة فيسبوك من خلال تقرير مفصل. ومن الشفاية أيضا إبلاغ المتبرع عبر منصة " myWakaf" أنه سيتم الاحتفاظ بالأموال التي تبرع بها في "حساب ائتماني" مملوك من قبل المجالس الدينية الإسلامية الحكومية (SIRCs) المعنية. ومذكور أيضا في المنصة أنه لن يكون للمصرف أو المجلس الديني الإسلامي أي سيطرة على هذه الأموال، حيث سيعملان فقط وفقًا للتوجيهات الصادرة عن اللجنة الإدارية المشتركة.(JMC)ومن الشفافية أيضا إطلاع المتبرع على سير المشروع الموقوف له وتطوره.

5. **استخدام التكنولوجيا المالية والعقود الذكية** :تفعيل عقود رقمية تُنفّذ تلقائيًا شروط الوقف دون الحاجة إلى تدخل بشري، ما يقلل من الأخطاء والتجاوزات. من التجارب ذات العلاقة تجربة شركة وقف فينتيرا (Finterra Waqf Chain)[1] في ماليزيا، حيث تأسست الشركة في أكتوبر 2017 وتعمل ضمن القطاع الخاص منذ فبراير 2019. تنتشر مكاتبها في ماليزيا، سنغافورة، هونغ كونغ، الإمارات، والهند. تختص الشركة في التعامل مع الأوقاف المسجلة رسمياً لدى الدولة ولا تتعامل مع الأوقاف الأهلية أو غير الرسمية. ويوضح الشكل الآتي نموذج الوقف الرقمي على منصة سلسلة الكتل (بلوكتشاين).

الشكل 3: نموذج شركة Finterra للوقف الرقمي

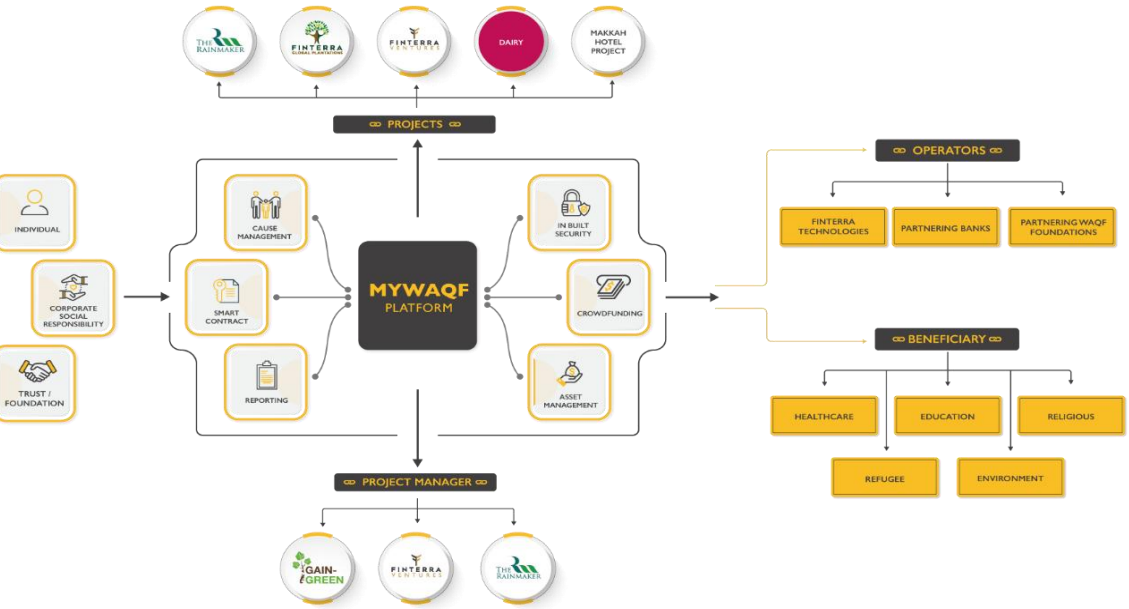

المصدر: موقع شركة Finterra

يعتمد النموذج أعلاه سلسلة الوقف عبر البلوكشين الخاص بمنصة **Finterra Waqf** على إدارة الأوقاف بشكل رقمي باستخدام العقود الذكية. يتم جمع مساهمات الأفراد والشركات والمؤسسات الوقفية عبر هذه المنصة التي توفر آليات آمنة وشفافة لتوجيه التبرعات والمساهمات المالية نحو مشاريع وقفية متنوعة. تشمل هذه المشاريع قطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم والبيئة وقضايا اللاجئين والأنشطة الدينية.

تستخدم المنصة أدوات متقدمة مثل إدارة القضايا والعقود الذكية وإدارة الأصول والتمويل الجماعي لتعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الوقف. يتم تنفيذ المشاريع من خلال مشغلين مختلفين مثل شركات التكنولوجيا التابعة لFinterra ، البنوك الشريكة، والمؤسسات الوقفية المشاركة في التنفيذ . بالنسبة لأهمية العقود الذكية في تعزيز الحوكمة الرقمية على هذه المنصة، فهو عبارة عن تقنية تعمل فوق البلوك تشين، ويتألف من كود حاسوبي يحتوي على مجموعة من القواعد التي يتفق الأطراف المعنية على الالتزام بها في

1 أنظر : **نموذج شركة Finterra للوقف الرقمي**، **https://mywaqf.com/about**/ (تم الاطلاع بتاريخ 28\12\2024، على الساعة 3:30)

تعاملاتهم. يتم تنفيذ هذا الاتفاق تلقائيًا بمجرد استيفاء الشروط المحددة مسبقًا. يساهم الكود الذي يدير العقد الذكي في تسهيل التفاوض **والتحقق** من شروط العقد، بالإضافة إلى **ضمان** تنفيذ المعاملة[1]، وهي من أهم اهتمامات الحوكمة الرقمية.

أما العائدات الناتجة عن هذه المشاريع يتم تخصيصها لدعم الفئات المستفيدة، مع متابعة **دقيقة وإصدار تقارير دورية** حول أداء المشاريع لضمان تحقيق الأهداف الوقفية. يعمل مديرو المشاريع بالتعاون مع المنصة لضمان استدامة المشاريع ونجاحها.

تساهم تكنولوجيا البلوكشين في تعزيز مبادئ الحوكمة في إدارة الأوقاف من خلال عدة عناصر أساسية. الشفافية (Transparency) تُعد من أهم المبادئ، حيث تتيح للمساهمين والجهات المستفيدة الوصول إلى معلومات واضحة ودقيقة حول العمليات المالية والمشاريع الوقفية. أما مبدأ التتبع (Traceability)، فيمكن من تتبع حركة الأموال والمعاملات بشكل دقيق عبر كل مراحل التنفيذ، مما يمنع أي تلاعب أو غموض في التعاملات. توفر الحماية (Security) طبقات أمنية متقدمة تضمن سلامة البيانات والأصول الوقفية من الاختراق أو التلاعب، مما يعزز الثقة في المنظومة. كذلك، يعمل مبدأ تحويل الأصول إلى رموز رقمية (Tokenization of Assets) على تسهيل إدارة الأصول الوقفية وإمكانية تداولها أو تقييمها بطريقة مرنة وفعالة. أخيرًا، يضمن إصدار التقارير حول الأثر (Impact Reporting) تقديم تقييمات مستمرة عن مدى نجاح المشاريع الوقفية في تحقيق أهدافها وتأثيرها الاجتماعي، ما يعزز المحاسبة والالتزام بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوقف[2].

أما طريقة الوقف عبر المنصة، فتتم على مرحلتين[3]:

مرحلة التسجيل والتحقق :يُمنح المستخدم حساباً خاصاً على المنصة يتيح له المساهمة بالأوقاف حسب الغرض المختار، مع التأكد من صحة البيانات، ومتابعة مسار المال الموقوف لضمان الشفافية.

مرحلة تنفيذ الوقف إلكترونياً :بعد تسجيل الدخول، يقوم المتبرع باختيار نوع الوقف (خيري أو استثماري)، ثم يحدد مبلغ التبرع ويتم تنفيذ العقد وإرسال تفاصيله إلكترونياً عبر منصة فينتيرا باستخدام العقود الذكية.

---

1 أنظر: **Blockchain use case in Islamic social finance**, Kunhibava et al., ISRA International Journal of Islamic Finance • Volume 16 • Number 1 • 2024.

2 أنظر مبادئ حوكمة هذه المنصة في نفس المرجع لشركة Finterra، **https://mywaqf.com/about**/.

3 أنظر: **التكنولوجيا المالية الوقفية**، عبد القادر بن عزوز، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 14و العدد 0، 2025، ص 111.

وقد تناولت بعض الدراسات[1] كيفية مواجهة تحديات المساءلة والشفافية في إدارة الأوقاف باستخدام تكنولوجيا البلوكشين، مستندين إلى النظرية المؤسسية ومنطق المؤسسات الإسلامية. أظهرت نتائج دراسة محي الدين أن هناك ثلاثة أشكال من التشابه المؤسسي (الإيسومورفزم) تؤثر على هذه التحديات وتقدم حلولًا عبر البلوكشين:

في **التشابه القسري(Coercive Isomorphism)** ، توجد تحديات متعلقة بالشفافية، تشمل أخطاء في إصدار الإيصالات وصعوبة في توزيع الأوقاف. حسب الدراسة، تقدم البلوكشين حلولًا لهذه التحديات من خلال تقنيات الشبكة الفردية ومعرفات الهوية (ID) لضبط العمليات، واستخدام السجلات العامة وأدوات التحكم للحصول على بيانات توزيع الأوقاف. أما في **التشابه المعياري (Normative Isomorphism)**، فهناك تحديات تتعلق بالمساءلة، مثل صعوبة التحكم في الأنشطة الوقفية وصعوبة اتخاذ القرارات الخاصة بتوزيع الأوقاف. يمكن للبلوكشين معالجة هذه القضايا عبر توفير آليات للتحكم الداخلي وزيادة وعي أصحاب المصلحة حول عمليات التوزيع. وفي **التشابه التقليدي (Mimetic Isomorphism)**، تتمثل التحديات في دمج الأنظمة المختلفة في نظام واحد، وهو ما يتوقع أن تُعالج تكنولوجيا البلوكشين من خلال تحسين إمكانية تتبع البيانات والعمليات.

وتؤكد الدراسة أن البلوكشين يمكن أن يُحدث تحسينات كبيرة في إدارة الأوقاف من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتقليل الأخطاء في العمليات. أما دراسة السعودي[2]، فقد خلصت أن اعتماد البلوكتشاين في إدارة الأوقاف من شأنه تعزيز الشفافشة وفض المنازعات بشكل آلي.

6. **التمويل الجماعي الرقمي** :استخدام منصات التمويل الجماعي لتعزيز المشاركة المجتمعية في الوقف الرقمي وجمع التبرعات من شريحة أوسع من المتبرعين. هناك منصات وقفية رقمية مثل Globalsadaqah [3] لكن المنصة الأكثر تنظيما هي منصة، WaqfWorld[4].

الشكل 4: منصة WaqfWorld للوقف الرقمي

1 **Addressing accountability and transparency challenges in waqf management using blockchain technology**, N. M. H., Aman, A., Palil, M. R., & Said, S. M. (2022).. Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 8, 53-80.

2 **Waqf Fund Management and the Blockchain Horizon**, Al-Saudi, H. A. . In Eurasia Business and Economics Society Conference (pp. 271-284). Cham: Springer Nature Switzerland, 2022.

3 أنظر منصة Global Sadaqah على موقع https://globalsadaqah.com/#camps (تم الاطلاع بتاريخ 25\1\2025 على الساعة 11:30)

4 Waqf World – Community Sense of Purpose (تم الاطلاع بتاريخ 25\1\2025 على الساعة 11:30)

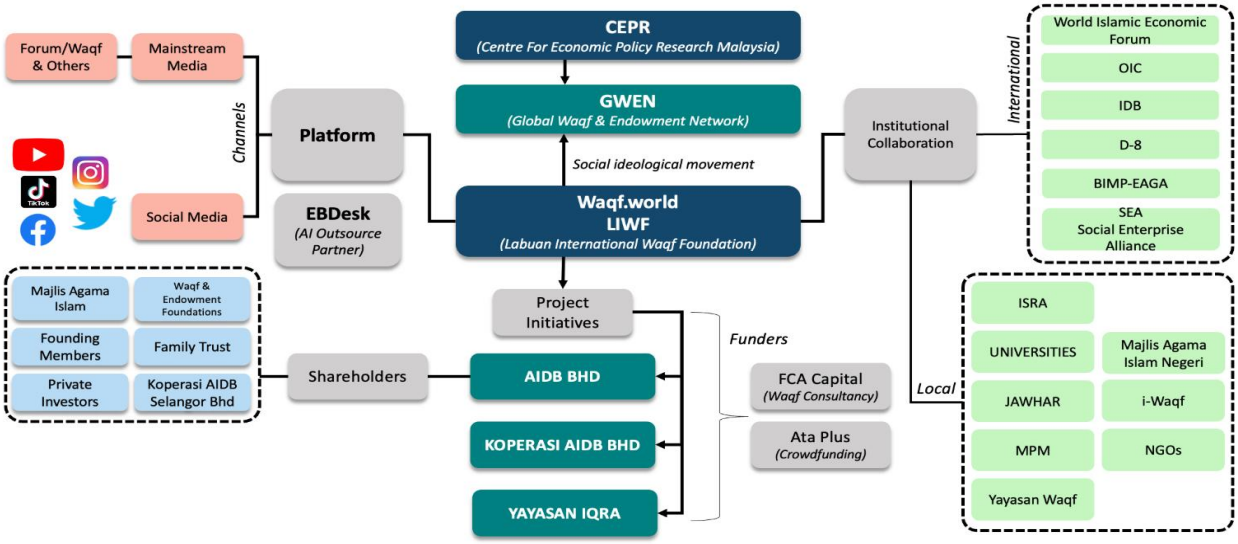

المصدر: موقع مؤسسة WaqfWorld

يبرز هذا الهيكل التنظيمي لإدارة الوقف مبادئ **الحوكمة** التي تضمن **الشفافية، التعاون المؤسسي،** والاستدامة المالية. تعتمد المنصة على عدة قنوات اتصال تساهم في تعزيز الحوكمة الشاملة من خلال **التواصل المستمر** مع مختلف الأطراف ذات العلاقة، مثل وسائل الإعلام التقليدية، المنتديات، ومنصات التواصل الاجتماعي. هذه القنوات تسهم في إيصال المعلومات بوضوح، رفع مستوى الوعي، وضمان التفاعل مع أصحاب المصلحة.

تتم إدارة الوقف عبر **منصة مركزية** تجمع بين الجهات المساهمة والشركاء المؤسسيين لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية. يشارك في هذه المنصة مؤسسات بحثية مثل مركز البحوث الاقتصادية (CEPR)وشبكة الوقف العالمي(GWEN) ، مما يعزز تطوير سياسات وأطر إدارية قائمة على البحث العلمي والرؤية الاجتماعية المشتركة.

في هذا النموذج، تُدار المشاريع الوقفية من خلال التعاون المؤسسي، الذي يشمل الشراكة مع البنوك والمؤسسات الوقفية المحلية والدولية. هذه الشراكات تؤمن **الرقابة المالية**، الإشراف على تنفيذ المشاريع، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية. كما أن هناك آليات تمويل واستثمار من خلال شركاء ماليين مختصين مثل FCA Capital وAta Plus، الذين يساهمون في تقديم استشارات تمويلية وإدارة عمليات التمويل الجماعي بطريقة تلتزم بأهداف الوقف.

أما على المستوى المحلي، فتعمل المنصة مع جهات حكومية وغير حكومية، مثل المجلس الإسلامي، الجامعات، والمنظمات غير الربحية، لضمان تطبيق المبادئ الشرعية والرقابة المؤسسية على جميع الأنشطة الوقفية. في المقابل، تشمل الشراكات الدولية منظمات كالبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون الإسلامي، مما يساهم في تعزيز التنسيق الدولي وإيجاد فرص للاستثمار والتمويل المستدام.

المساهمون الرئيسيون في هذا الهيكل، مثل الأعضاء المؤسسين والمستثمرين الأفراد وصناديق العائلات، يشاركون بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما يضمن تطبيق الحوكمة الرشيدة في كافة مراحل إدارة الوقف.

متطلبات تنفيذ حوكمة الأوقاف الرقمية

لتنفيذ حوكمة الأوقاف الرقمية بنجاح، هناك عدد من المتطلبات الأساسية التي يجب توفيرها:

1. **الإطار القانوني والتنظيمي** :تطوير قوانين ولوائح واضحة تُنظم استخدام التقنيات الرقمية في إدارة الأوقاف. تخضع تجارب الوقف الرقمي لنفس الأطار القانوني والتشريعي المطبق في كل دولة، لكن بعض الدراسات أشارت إلى بعض الإشكالات في تطبيق قوانين الوقف التقليدية على الوقف الرقمي. أشارت Nurul Mazrah Mansho في بحثها حول "الوقف الرقمي في ماليزيا: تحليل قانوني والتحديات الحالية" [1] إلى بعض التحديات مثل توحيد قوانين الوقف عبر الولايات الماليزية، وعدم وضوح الوضع القانوني للوقف الرقمي، وغياب التحقق الكافي منه، بالإضافة إلى عدم كفاءة الإدارة والتنظيم لكل من الوقف التقليدي والرقمي.

2. **البنية التحتية الرقمية** :توفير أنظمة تقنية متطورة تشمل قواعد بيانات آمنة وشبكات إلكترونية مخصصة. ويتطلب ذلك الانتقال ممن مجرد رقمة الوقف إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي ومجالات استعماله في تحديد المشاريع الوقفية، وقياس مخاطرها، وأثرها الكمي والنوعي على مصارف الوقف. وقد أكد صالح وآخرون أن تقنية البلوكتشيان في الوقف من شأنها المساعدة في قياس أداء الوقف بشكل أكثر دقة ومصداقية[2].

3. **التدريب والتأهيل** :إعداد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع التقنيات الرقمية وتطبيقاتها المختلفة في مجال الوقف. يتطلب ذلك إعداد جيل جديد من الموظفين قادرين على استيعاب التغيرات الرقمية، وأثرها على الأداء الوقفي وتحقيق أهدافه في جو أكثر فعالية وشفافية. من التحديات في هذا المجال هو قدرة الكادر البشري التقليدي في قطاع الأوقاف على تنزيل وتكييف المنظومة الوقفية على البيئة الرقمية المعاصرة. أما الجهات الشرعية، فهي بحاجة أيضا إلى فقه نوازل الرقمنة والذكاء الاصطناعي والعقود الذكية وأثرها في الالتزام بشرط الواقف، ومسؤولية ناظر الوقف، استبدال الوقف وغيرها من القضايا الفقهية.

---

1 **International Journal of Law**, **Government and Communication**, (**Global Academic Excellence** (**M**) **Sdn Bhd**), Nurul Mazrah Mansho et al. Vol. 9, Iss: 36, pp 99-111

2 **Application of Blockchain Technology in the Management of Waqf Institutions**: **Concepts**, **Challenges and Recommendations**. Salleh, N., Kassim, S., Muhammad, N. M., Yusoff, S. S. M., Mahadi, N. F., & Ariffin, K. M. (2023, October), In 2023 IEEE International Conference on Computing (ICOCO) (pp. 369-374). IEEE.

4. **التوعية المجتمعية** :نشر الوعي بأهمية الرقمنة في تحسين أداء الأوقاف وتعزيز الشفافية والثقة. حملة توعوية في ماليزيا تستهدف رفع مستوى الوعي المجتمعي حول استخدام التكنولوجيا في إدارة الأوقاف.

صياغة عامة لقواعد حوكمة الأوقاف الرقمية

يمكن وضع مجموعة من القواعد العامة لحوكمة الأوقاف الرقمية لضمان إدارة فعالة ومستدامة:

1. **الشفافية** :يجب أن تتوفر بيانات ومعلومات واضحة حول كافة الأنشطة الوقفية، مع إتاحة تقارير دورية للمجتمع وأصحاب المصلحة.

2. **المسؤولية والمساءلة** :تحديد المسؤوليات والواجبات لكل الجهات المعنية بإدارة الوقف الرقمي، مع وجود آليات للمحاسبة في حال حدوث تجاوزات. ومن بين التجاوزات التي يمكن لناظر الوقف الرقمي الوقوع فيها هي عدم الاهتمام بالمعايير الأمنية في الوقف الرقمي، مثل استخدام كلمات سر ضعيفة أو عدم تحديثها بانتظام، وعدم سد الثغرات الأمنية أو تعزيز الحماية ببرامج متقدمة،و غياب النسخ الاحتياطي للمحتوى الرقمي الخاص بالوقف. [1]

3. **الاستدامة** :تبني سياسات تهدف إلى الحفاظ على الأصول الرقمية وتنميتها لتحقيق منافع طويلة الأمد.

4. **الأمان الرقمي** :تطبيق معايير أمان صارمة لحماية الأصول الرقمية من الاختراقات أو التلاعب.

5. **التحديث المستمر** :مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات بشكل دوري لمواكبة التطورات التكنولوجية. البحرين تجري مراجعات دورية لأنظمة الوقف الرقمي لضمان التوافق مع المعايير الحديثة.

6. **الكفاءة**: تأهيل الكوادر الحالية للمؤسسات الوقفية على الرقمنة والتكنولجيا الوقفية، وتكوين جيل جديد من نظار الوقف وأصحاب المصلحة بغية الانتقال من الوقف على الطريقة التقليدية إلى الوقف الذكي.

---

1 بندر بن سعود النمر، حكم الأوقاف الرقمية، شبكة الألوكة، https://www.alukah.net/sharia/0/169703/%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-pdf/ (تم الاطلاع بتاريخ 1\1\ 2025 الساعة 2:20)

الخاتمة والنتائج

خلص هذا البحث إلى أن حوكمة الأوقاف الرقمية تُعد ضرورة استراتيجية في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الوقفية في العصر الحديث. تساهم هذه الحوكمة في تعزيز كفاءة الإدارة من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل قواعد البيانات الموزعة والعقود الذكية، مما يسهم في تحسين عمليات تسجيل الأصول الوقفية، التوزيع العادل للموارد، والرقابة الفورية على الأداء.

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن الرقمنة تعزز الشفافية من خلال إتاحة المعلومات المالية والإدارية بشكل دوري لأصحاب المصالح، مما يعزز الثقة بين الواقفين والمستفيدين. كما تساعد الرقابة الرقمية المدعومة بالتكنولوجيا في تقليل فرص الفساد أو سوء الإدارة، مع زيادة مستوى المساءلة والامتثال للأحكام الشرعية والقوانين.

كما تبين أن حوكمة الأوقاف الرقمية تفتح آفاقًا جديدة للاستثمار والتنمية المستدامة عبر منصات التمويل الجماعي الرقمي والشراكات مع مؤسسات مالية وتقنية. هذه المبادرات تتيح تنمية الأصول الوقفية وزيادة الموارد المخصصة للمشاريع الوقفية في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية.

وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، أثبتت الدراسة أن الأنظمة الرقمية تتيح الكشف المبكر عن التحديات من خلال تقنيات الإنذار المبكر والتحليل التنبئي، مما يساعد المؤسسات الوقفية على اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لضمان استمرارية العمل بكفاءة.

بناءً على ما سبق، توصي الدراسة بتطوير إطار قانوني وتنظيمي واضح يدعم تطبيق حوكمة الأوقاف الرقمية، مع ضرورة تأهيل الكوادر البشرية وتوعيتها بأهمية هذه التقنيات. كما تؤكد الدراسة على أهمية الاستمرار في تحديث السياسات والإجراءات الرقمية لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز استدامة الأوقاف.

المراجع

-**الرقابة الداخلية والخاريجية للمؤسسات الوقفية العامة**، د. فؤاد عبد الله العمر وباسمة عبد العزيز المعود، الندوة الدولية الرابعة لمجلة الأوقاف، حوكمة الوقف، ص5.

-**تطوير بنية المؤسسة الوقفية قانونيا، تنظيميا، ولائحيا**، د. مجيدة الزياني، الندوة الدولية الرابعة لمجلة الأوقاف، ص, 16-17.

-التكنولوجيا المالية الوقفية، عبد القادر بن عزوز، مجلة الاجتهاد للدراسات القانوية والاقتصادية، المجلد 14و العدد 0، 2025، ص 111.

-**التقرير الاستراتيجي للأوقاف، 1996-2021**، د. سامي الصلاحات، المعهد الدولي للوقف الإسلامي، 2023، ص 125.

--تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية، يونس صوالحي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية. المجلد الثامن. العدد الثاني. ديسمبر، 2017.

-حوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الرئيسة: معايير الشفافية والسياسات الرشيدة في تطوير أداء المؤسسة الوقفية واستثماراتها، د. سامي محمد الصلحات، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف – الرياض، 2018، ص 58.

المراجع باللغة الإنجليزية:

-**Waqf Management Through Fintech in Malaysia**, Zaki *et al.* Journal of Islamic Finance Vol. 12 No. 2 (2023) 114-125 IIUM Institute of Islamic Banking and Finance ISSN 2289-2117 (O) / 2289-2109 (P).

-Blockchain use case in Islamic social finance, Kunhibava *et al.*, ISRA International Journal of Islamic Finance • Volume 16 • Number 1 • 2024.

-Addressing accountability and transparency challenges in waqf management using blockchain technology, N. M. H., Aman, A., Palil, M. R., & Said, S. M. (2022).. Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 8, 53-80.

-Waqf Fund Management and the Blockchain Horizon, Al-Saudi, H. A.. In Eurasia Business and Economics Society Conference (pp. 271-284). Cham: Springer Nature Switzerland, 2022.

-**Digital waqf in Malaysia**: **legal analysis and current challenge**, Nurul Mazrah Mansho *et al* s International Journal of Law, Government and Communication, (Global Academic Excellence (M) Sdn Bhd. Vol. 9, Iss: 36, pp 99-111

-**Application of Blockchain Technology in the Management of Waqf Institutions**: **Concepts**, **Challenges and Recommendations**. Salleh,

N., Kassim, S., Muhammad, N. M., Yusoff, S. S. M., Mahadi, N. F., & Ariffin, K. M. (2023, October), In 2023 IEEE International Conference on Computing (ICOCO) (pp. 369-374). IEEE.

المواقع الإلكترونية:

[1]-https://www.muamalat.com.my/wakafmuamalat/wakaf-selangor-muamalat/ تم الاطلاع بتاريخ 27 ديسمبر، 2024، الساعة 10و25 دقيقة

-دليل النظارة الوقفية في إمارة الشارقة، دائرة الأوقاف، حكومة الشارقة، file:///C:/Users/younes/Desktop/Awqaf%20Conf/dalil_alnazarah.pdf (تم الاطلاع بتاريخ 29-12-2024، على الساعة 4:30).

-منصة MyWakfللوقف الرقمي، https://www.mywakaf.com.my/our-model/#infographic (تم الاطلاع بتاريخ 28\12\2024، على الساعة 10 :30)

-نموذج شركة Finterra للوقف الرقمي، https://mywaqf.com/about/ (تم الاطلاع بتاريخ 28\12\2024، على الساعة 3:30)

-منصة Global Sadaqah على موقع https://globalsadaqah.com/#camps (تم الاطلاع بتاريخ 25\1\2025 على الساعة 11:30)

[1]Waqf World – Community Sense of Purpose - (تم الاطلاع بتاريخ 25\1\2025 على الساعة 11:30)

-بن سعود النمر، حكم الأوقاف الرقمية، شبكة الألوكة، https://www.alukah.net/sharia/0/169703/%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-pdf/ (تم الاطلاع بتاريخ 1\1\ 2025 الساعة 2:20)

ورقة العمل (7)

The Creation of Digital Waqf and the Role of Blockchain & AI Technology in its Sustainable Development

Dr. Hamid Rashid

ترجمة عنوان الورقة:

الوقف الرقمي بين إشكالية المفهوم والتكييف الشرعي: مقاربة شرعية أبستمولوجية

د. حامد راشد[1]

(1) باحث دكتوراه في المعهد الدولي للخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية الدولية، مؤسس FINTERRA.

Abstract: Waqf, an Islamic endowment institution, has played a critical role in the socio-economic development of Muslim societies for centuries. However, traditional waqf models face significant challenges, including inefficiency, lack of transparency, and legal complexities. The emergence of blockchain and artificial intelligence (AI) technologies presents an unprecedented opportunity to modernize waqf administration, improve transparency, enhance trust, and ensure sustainable development. This paper explores the integration of blockchain and AI into digital waqf frameworks, analysing their potential in governance, asset management, and socio-economic impact. It further highlights the challenges and prospects of adopting these technologies, offering a sustainable roadmap for the future of digital waqf.

Keywords: Digital Waqf, Blockchain, Artificial Intelligence, Sustainable Development, Islamic Finance, Smart Contracts, Tokenization

1. Introduction

The waqf system has been a cornerstone of Islamic philanthropy, supporting religious, educational, and social welfare institutions (Kahf, 1998). Its role has been instrumental in funding schools, hospitals, mosques, and public welfare projects across centuries, contributing significantly to the well-being of communities in the Muslim world. Despite its historical success, traditional waqf faces several modern challenges, such as inefficiencies in governance, bureaucratic hurdles, lack of transparency, and mismanagement (Cizakca, 2011). These issues often result in underutilization of waqf assets, limiting their potential for social impact. Additionally, regulatory uncertainties and inconsistent legal frameworks across different jurisdictions further complicate waqf management (Hassan et al., 2020).

With the advancement of financial technology (FinTech), blockchain and artificial intelligence (AI) have emerged as disruptive forces capable of addressing these long-standing issues. Blockchain technology, with its decentralized and immutable nature, offers a secure and transparent method for managing waqf assets, preventing fraud and ensuring efficient distribution of funds (Oseni & Ali, 2019). On the other hand, AI-driven solutions can optimize waqf management by leveraging predictive analytics, automated compliance mechanisms, and intelligent investment strategies to enhance the sustainability of waqf assets (Alam & Sulaiman, 2022). The fusion of these technologies has the potential to redefine waqf administration and establish a more effective, accountable, and globally connected waqf ecosystem.

This paper aims to explore the transformative potential of blockchain and AI in the development of digital waqf. It will analyse the fundamental benefits of these technologies, their use cases in waqf administration, and their contributions to sustainable development. The discussion will also highlight challenges in implementing digital waqf and propose solutions to facilitate its widespread adoption. By leveraging digital innovations, the waqf system can be revitalized to better serve contemporary needs while staying true to its foundational Islamic principles.

2. Conceptualizing Waqf in Islamic Economy

2.1 The Traditional Concept of Waqf

In Islamic jurisprudence, waqf refers to the voluntary and irrevocable donation of assets for a charitable cause, typically for public welfare. These assets could be land, buildings, or other forms of property. The proceeds from these assets are used to support social and economic activities such as education, healthcare, and poverty alleviation (Iqbal & Mirakhor, 2007). These assets are placed under the stewardship of a trustee (mutawalli), who is responsible for ensuring that the proceeds from the waqf are utilized according to the donor's intentions and that they benefit the society.

Waqf, derived from the Arabic root "waqafa," which means "to stop" or "to hold," refers to the voluntary and irrevocable dedication of assets for religious, charitable, or public purposes. Waqf is deeply embedded in Islamic tradition and law (Shari'ah), with its roots extending to the time of the Prophet Muhammad (PBUH). The earliest known waqf was established by the Prophet himself, who endowed the land of Khaybar, a region in Arabia, for the benefit of the community. This act exemplified the concept of waqf as an ongoing source of charitable benefit. The practice grew and flourished in the early Islamic civilization, where waqf funds were used to support various social welfare activities, including the establishment of schools, hospitals, libraries, and other public services.

2.1.1 Historical Significance of Waqf

Throughout Islamic history, waqf played a central role in the socio-economic and cultural development of Muslim communities. The institution provided the means for the establishment of educational institutions such as madrasahs (Islamic schools), which were instrumental in spreading knowledge and preserving intellectual traditions in the Muslim world. Waqf funds were also utilized to build infrastructure such as mosques, bridges, roads, and public baths, all of which contributed to the welfare and development of the broader community.

The administration of waqf institutions in the classical Islamic period was typically highly organized. Waqf properties were carefully managed, and revenues generated from these assets were used to fund various charitable initiatives. The system provided a stable source of income for long-term projects, as waqf properties are considered perpetual, with the donor’s intentions enduring across generations. The practice has become part of Islamic social and economic life.

2.1.2 Waqf in the Modern Era

In the modern era, waqf continues to play a crucial role in Muslim-majority countries, although its operational framework has evolved. While the classical forms of waqf were primarily centred on land and physical assets, the emergence of new financial instruments, such as cash waqf, has broadened the scope of waqf practices. This evolution has enabled waqf to address contemporary challenges and contribute to modern social welfare needs.

Despite the flexibility in the forms of waqf, many of the fundamental principles remain intact. The donor’s intent (niyyah) remains a guiding principle, ensuring that the funds are directed toward a specific charitable purpose, whether it is to provide education, healthcare, poverty alleviation, or other public

services. In many countries, waqf institutions are still governed by religious endowment laws and managed by charitable foundations, and governmental bodies.

However, the traditional system of waqf has faced several challenges in the modern era. Issues such as poor management, lack of transparency, and inefficiencies in fund allocation have hindered the full potential of waqf. The income generated from waqf assets is often not maximized, and the funds may not reach the intended beneficiaries in a timely or effective manner (Ahmed, 2016).

For instance, many waqf properties are underutilized, either because they are poorly maintained or because the trustees lack the technical expertise to optimize the management of the assets. In some cases, disputes regarding the management and allocation of funds may arise, further complicating the efficient functioning of waqf institutions (Hassan, 2021). These issues underscore the need for reform and innovation in the waqf sector to adapt to the modern age.

2.1.3 The Role of Waqf in Islamic Economics

In the context of Islamic economics, waqf serves as a critical tool for social welfare and wealth redistribution. It aligns with the Islamic principle of *Zakat* (almsgiving) and *Sadaqah* (voluntary charity) by encouraging the voluntary sharing of wealth for the betterment of society. Waqf helps to promote social justice, reduce poverty, and ensure access to basic needs such as education, healthcare, and housing.

The economic impact of waqf is profound because it creates a sustainable, self-replicating model for financing public goods. Unlike charitable donations, which may provide one-time assistance, waqf generates continuous income, providing an ongoing source of funding for long-term social welfare initiatives. This aspect of waqf aligns with Islamic teachings on responsible wealth management and sustainable development.

Despite its historical and economic significance, the role of waqf has been somewhat diminished in many parts of the world due to modern economics and political dynamics. The proliferation of state-run welfare programs, the growth of private philanthropy, and the challenges of managing large and diverse waqf portfolios have led to a shift away from traditional waqf models. Nonetheless, its core principles remain relevant today, particularly as Islamic finance seeks innovative solutions to the challenges of sustainable development.

2.1.4 The Need for Reform in the Waqf Sector

The traditional waqf system, while effective in its time, has faced significant challenges in the modern era, particularly in terms of efficiency, transparency, and governance. As such, there has been a growing call for reform and modernization within the waqf sector. Scholars and practitioners have emphasized the need to adopt more effective management techniques, integrate new technologies, and establish clearer regulatory frameworks to ensure that waqf resources are optimized for maximum impact.

Reform efforts may include the professionalization of waqf management, the use of modern financial instruments such as cash waqf, and the development of regulatory and supervisory bodies to oversee the governance of waqf institutions.

By incorporating technology, such as blockchain and artificial intelligence, can greatly enhance transparency, accountability, and efficiency in waqf operations (Iqbal & Mirakhor, 2007).

3. Blockchain & AI Technology: A Game-Changer for Digital Waqf

3.1 Blockchain Technology: Concept and Application

Blockchain technology, initially popularized by Bitcoin and other cryptocurrencies, has rapidly evolved into a powerful tool with a wide range of applications beyond digital currencies. In its simplest form, a blockchain is a distributed ledger technology (DLT) that ensures data integrity through decentralized, transparent, and immutable record-keeping. Blockchain operates as a series of linked "blocks" of data, each containing information about transactions, that are securely recorded and time stamped. Once a block is added to the chain, it cannot be altered or deleted, providing a high degree of security and trust in the system. The decentralized nature of blockchain eliminates the need for intermediaries, allowing peer-to-peer transactions without the need for centralized control (Tapscott & Tapscott, 2016).

3.1.1 Key Features of Blockchain Technology

The core features that make blockchain technology uniquely suited for Digital Waqf include the following:

i. **Decentralization**: Blockchain eliminates the need for centralized intermediaries, such as banks, regulatory bodies, or other authorities, by allowing all participants in the network to have access to the same data. This decentralization fosters transparency and reduces the possibility of corruption or mismanagement. (Narayan & Kahn, 2021).

ii. **Immutability**: Once data is recorded on the blockchain, it cannot be altered, deleted, or tampered with. This immutability guarantees that transactions are permanent and auditable, making the system highly trustworthy. The permanent, unalterable nature of blockchain helps prevent fraud and manipulation, reinforcing trust in financial systems (Akin & Coskun, 2020).

iii. **Transparency and Auditability**: Every transaction on a blockchain is visible to all authorized participants in the network, ensuring full transparency. The blockchain can be used to publicly record transactions, ensuring that users have access to the same information, can independently verify the legitimacy and compliance of transactions with Shari’ah rules (Tariq et al., 2019).

iv. **Smart Contracts**: Blockchain enables the creation and execution of smart contracts—self-executing contracts with predefined rules and conditions that are automatically enforced when certain conditions are met. For example, blockchain-based smart contracts can facilitate the execution of Murabaha (cost-plus financing) or Ijarah (leasing) agreements, ensuring that they are carried out transparently and in full accordance with Islamic law (Hassan, 2018).

3.2 Artificial Intelligence: Concept and Application

Artificial Intelligence (AI) refers to the simulation of human intelligence in machines that are programmed to think, learn, and make decisions. AI encompasses a variety of technologies, including machine learning (ML), natural language processing (NLP), neural networks, and deep learning, all of which enable machines to perform tasks that traditionally required human intelligence.

Machine learning algorithms allow systems to improve their performance over time by learning from data, while natural language processing enables machines to understand and interact with human language. Neural networks and deep learning are advanced forms of AI that mimic the workings of the human brain to solve complex problems. AI systems can perform a wide range of tasks, such as image recognition, predictive analysis, and decision-making, all of which are increasingly being applied across industries, including finance (Brynjolfsson & McAfee, 2017).

3.2.1 Key Features and Capabilities of AI

AI has several key features and capabilities that make it a powerful tool for transforming industries, including finance:

i. **Machine Learning (ML)**: Machine learning, a subset of AI, enables systems to automatically learn from data and improve performance over time without being explicitly programmed. For instance, ML can be used to predict market trends and analyse investment portfolios to optimize returns while ensuring compliance with Islamic investment principles (Hassan & Tahir, 2020).

ii. **Natural Language Processing (NLP)**: NLP is a branch of AI that enables machines to understand and process human natural language. This helps reduce human error and increase the speed and accuracy of compliance monitoring (Bashir et al., 2019).

iii. **Predictive Analytics and Decision Making**: AI enables predictive analytics, which uses historical data to make informed predictions about future outcomes. AI-driven decision-making systems can also assist financial institutions in making more informed, data-driven decisions that align with Islamic ethical guidelines, ensuring that their operations remain compliant with Shari'ah principles (Alam & Khan, 2020).

iv. **Automation and Efficiency**: One of the most significant advantages of AI is its ability to automate repetitive and time-consuming tasks, such as data entry, customer service, and compliance checks. AI-powered chatbots and virtual assistants, for example, can handle customer inquiries, provide investment advice, and assist with onboarding, ensuring a smoother and faster service experience for clients (Abdulrahman et al., 2020).

4. Digital Waqf: Concept and Evolution

4.1 Defining Digital Waqf

Digital waqf refers to the use of digital technologies to facilitate the creation, management, and governance of waqf assets. Unlike traditional waqf, which often relies on paper-based records and manual oversight, digital waqf leverages smart contracts, distributed ledger technology (DLT), and AI to automate processes and ensure compliance with Islamic finance principles (Oseni & Ali, 2019).

4.2 Historical Context and Digital Transformation

The evolution of waqf from a traditional model to a digital framework mirror broader fintech advancements in Islamic finance (Hassan et al., 2020). The waqf system has traditionally been managed by religious and governmental

institutions, relying on paper-based documentation and manual processes. However, inefficiencies in governance, financial mismanagement, and a lack of standardization have limited its potential. In the modern era, the rise of digital transformation initiatives, such as smart contracts and blockchain-enabled financial services, has provided new opportunities for improving waqf administration.

One notable development is the integration of blockchain into waqf management systems. Several pilot projects have demonstrated the potential of blockchain-enabled waqf, such as FINTERRA WaqfChain® in Malaysia and the Dubai Blockchain Strategy, which integrates waqf donations into digital platforms (Rahman & Amin, 2021). These projects have illustrated how decentralized ledger technology can enhance transparency, automate governance, and optimize fund disbursement. Additionally, AI-powered analytics have been increasingly utilized to predict asset growth, enhance risk assessment, and improve investment decision-making within waqf institutions (Zohor, 2022). The transition to digital waqf marks a significant step toward modernizing Islamic endowment management, ensuring sustainability and maximizing its impact on society.

4.3 Key Features of Digital Waqf

Digital Waqf leverages blockchain and smart contracts to enhance transparency, efficiency, and accessibility in managing Waqf assets. Below are some of the key features of Digital Waqf.

4.3.1 Blockchain Integration for Transparency and Security

One of the defining features of digital waqf is the integration of blockchain technology. Blockchain ensures the immutability of waqf records, enhances security, and prevents fraudulent activities (Oseni & Ali, 2019). By utilizing distributed ledger technology (DLT), digital waqf guarantees that all transactions are recorded transparently and accessible to relevant stakeholders (Rahman & Amin, 2021).

4.3.2 Smart Contracts for Automated Governance

Smart contracts facilitate self-executing agreements based on predefined rules, reducing the need for intermediaries in waqf administration (Mollah et al., 2021). This automation ensures efficient fund disbursement, asset allocation, and compliance with Islamic finance principles, minimizing administrative overhead and human error (Alam & Sulaiman, 2022).

4.3.3 AI-Driven Decision Making and Risk Management

Artificial intelligence plays a crucial role in optimizing waqf asset management. AI-powered algorithms analyze historical data to predict asset growth, detect fraud, and ensure strategic fund allocation (Zohor, 2022). Additionally, AI-driven investment models assist in sustainable asset growth, enhancing long-term waqf contributions (Hassan et al., 2020).

4.3.4 Financial Inclusivity and Accessibility

Digital waqf platforms enable global participation by integrating with digital payment solutions and crowdfunding mechanisms. Tokenization of waqf assets allows for fractional ownership, enabling broader contributions from donors worldwide (Oseni & Ali, 2019). This inclusivity strengthens financial

sustainability and enhances community engagement in waqf initiatives (Cizakca, 2011).

4.3.5 Sustainable Development and ESG Compliance

A key objective of digital waqf is to align philanthropic initiatives with sustainability goals. Digital waqf platforms integrate Environmental, Social, and Governance (ESG) criteria to support projects related to renewable energy, education, and healthcare (UNDP, 2022). By utilizing AI and blockchain for transparent reporting, digital waqf ensures responsible fund utilization and long-term socio-economic impact (Rahman & Amin, 2021).

4.4 Role of Blockchain in Digital Waqf

Blockchain technology, with its decentralized and immutable nature, can address many challenges faced by traditional waqf systems, such as lack of transparency, inefficiency, and mismanagement.

4.4.1 Steps to Create Digital Waqf

i. **Identifying Waqf Assets:** The first step is to determine the assets to be endowed, whether physical properties, financial instruments, or digital assets (Kahf, 1998).

ii. **Legal Structuring and Compliance:** Ensuring that the digital waqf framework complies with Islamic law and local legal regulations (Oseni & Ali, 2019).

iii. **Integration with Blockchain:** Tokenizing waqf assets using blockchain technology for transparency and immutability (Zohor, 2022).

iv. **Smart Contract Deployment:** Implementing automated governance via smart contracts to facilitate donations, disbursements, and compliance (Mollah et al., 2021).

v. **AI-Enabled Optimization:** Utilizing AI for data analysis, fraud detection, and investment strategies (Alam & Sulaiman, 2022).

vi. **Community and Stakeholder Engagement:** Educating the public and stakeholders on digital waqf models and their benefits (Rahman & Amin, 2021).

4.4.2 Use Cases - FINTERRA's WaqfChain®: Blockchain and AI Platform

WaqfChain® is an innovative initiative designed to apply blockchain technology to manage waqf assets transparently and efficiently. Launched in 2019 by FINTERRA, an Islamic FinTech start-up, Waqf Chain aims to address issues related to the lack of transparency, accountability, and inefficiency in traditional waqf systems. Through its blockchain platform, Waqf Chain enables the real-time tracking of cash waqf donations, fund allocation, the use of waqf funds, ensuring that all stakeholders—donors, administrators, and beneficiaries can view how funds are utilized (Alshammari & Al-Olayan, 2020).

Waqf Chain platform permits participants globally to propose development projects atop of waqf properties that require capital. When the project is accepted and all the required parameters are met, the project proposal is allowed to be published on the platform. Individuals or financial institutions can participate to financing these waqf linked project using fiat money or even cryptocurrency. Finterra WaqfChain® platform generate tokens which are created and distributed

to the participating funders as asset backed. These tokens represent right into indivisible project that produce benefit (Elasrag 2019).

AI is integrated into the Waqf Chain platform to facilitate the automated processing of donations and disbursements, optimize investment strategies for waqf funds, and enhance the prediction of future returns on investment. The AI algorithms employed by Waqf Chain analyse past performance data and market trends to suggest the most profitable, Shari'ah-compliant investment opportunities, maximizing the impact of the waqf fund.

A key feature of the Waqf Chain platform (See Figure-1 below) is the use of smart contracts. These self-executing contracts ensure that donations are automatically allocated according to predefined rules and that returns on investment are distributed to beneficiaries without delay. By combining blockchain's transparency with AI's predictive capabilities, Waqf Chain is improving the sustainability of cash waqf by making its operations more efficient and effective (Syed Khalid Rashid, 2018).

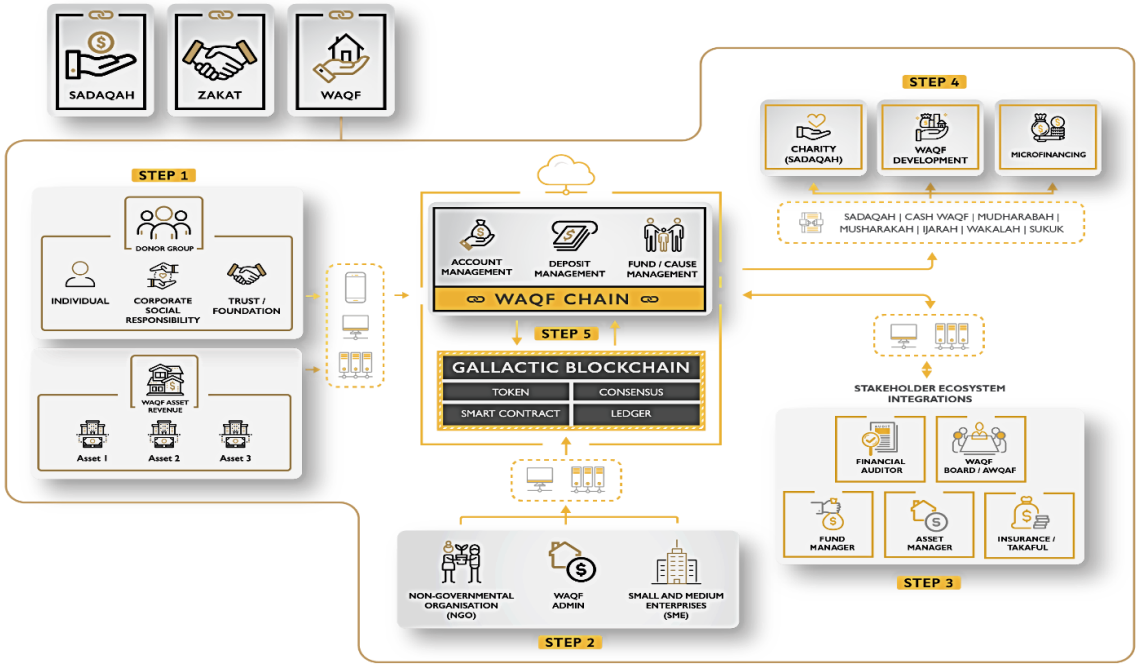

(**Figure-1:** Finterra WaqfChain® Platform Workflow)

Step-1 : WAQFChain® caters to - User Groups (Individuals, Corporate CSR & Trusts) who register, creates an account and contribute Sadaqah and Cash Waqf funds into the WAQFChain® Platform; AND/OR Waqf Assets generating revenue which can be listed on the platform to account for their total income. Waqf income can be deployed into Charities, Waqf development or Microfinancing.

Step-2 : Registered NGOs can publish charitable Causes while Waqf Admins can create Waqf Development funds and SMEs publish projects for crowd participation.

Step-3 : Relevant stakeholders are engaged to ensure the success of the projects.

Step-4 : Users can select their preferred type of Causes/Funds - Sadaqah, Waqf or Islamic Investment.

Step-5 : Users receive Smart Contracts for each participation to ensure immutability & transparency (eg: Sadaqah, Cash Waqf, Mudharabah, Musharakah, Ijarah, Wakalah, Sukuk, etc).

4.5 Benefits of AI for Digital Waqf

Artificial Intelligence (AI) is transforming various sectors, including Islamic finance and philanthropy. Digital Waqf, an emerging concept integrating technology into the traditional Waqf system, benefits significantly from AI-driven innovations. The integration of AI in Digital Waqf can address these limitations by leveraging machine learning, natural language processing (NLP), and predictive analytics to enhance operations and accountability. AI can also enhance the efficiency, impact, and sustainability of digital waqf systems by providing data-driven insights and automating complex processes.

4.5.1 AI-Driven Innovations in Digital Waqf

i. Automated Asset Management

AI-powered algorithms optimize the management of Waqf assets by analysing historical and real-time data to predict investment trends and asset appreciation (Alshater, 2022). This enables sustainable asset allocation, minimizing risks while maximizing returns for beneficiaries.

ii. Predictive Analytics for Fund Allocation

AI utilizes predictive models to assess the effectiveness of fund distribution. Machine learning algorithms analyze socio-economic indicators to determine optimal resource allocation, ensuring that Waqf funds reach the most vulnerable communities (Rahman et al., 2023).

iii. Natural Language Processing (NLP) for Legal and Administrative Efficiency

AI-powered NLP streamlines legal documentation and administrative tasks by automating contract generation, document analysis, and regulatory compliance checks. This reduces operational bottlenecks and enhances governance efficiency (Ali & Ibrahim, 2022).

iv. AI-Enabled Fraud Detection and Risk Management

AI-driven fraud detection mechanisms analyse patterns in financial transactions to identify anomalies and prevent misuse of Waqf funds. Risk assessment models enhance decision-making by evaluating potential financial and operational risks (Khan & Ahmed, 2023).

4.5.2 Use Cases of AI in Digital Waqf

The integration of Artificial Intelligence (AI) into Waqf (Islamic endowment) management represents a transformative approach to ensuring transparency, efficiency, and sustainability. In the context of Digital Waqf, AI plays an essential role in optimizing asset management, facilitating automated decision-making, and fostering innovation in philanthropic activities. This article explores key use cases of AI in the digitalization of Waqf, focusing on how AI applications can enhance its operations.

i. Enhanced Asset Management through Predictive Analytics

One of the primary functions of Waqf management is the optimal allocation of assets to ensure continuous returns. AI-powered predictive analytics can assist in identifying the most profitable ventures and forecast the future performance of Waqf assets. By analysing historical data, market trends, and economic factors, AI models can guide decision-makers in diversifying asset portfolios for long-term sustainability (Al-Nahari, 2021).

ii. Automating Compliance and Governance Processes

AI applications are increasingly being employed to automate compliance and governance tasks in Waqf organizations. Given the complex regulatory environment and diverse range of assets involved, AI tools can ensure that Waqf management adheres to both Shariah law and local regulations. Machine learning models can be used to scan and interpret legal documents, flagging any discrepancies and ensuring continuous compliance (Ahsan & Ahmad, 2020). This automation reduces the administrative burden on Waqf administrators, allowing them to focus on strategic planning and community engagement.

iii. AI-Driven Community Engagement and Fundraising

AI-driven chatbots and virtual assistants are enhancing donor engagement by providing personalized communication and support. These tools can interact with potential donors, answer queries, and suggest suitable Waqf projects based on the donor's preferences. Additionally, AI models can analyze donor behavior and trends to predict giving patterns, enabling Waqf organizations to optimize their fundraising strategies (Khan & Khan, 2021). With personalized, data-driven engagement, Waqf institutions can broaden their donor base and increase contributions.

iv. Smart Allocation of Resources in Humanitarian Projects

AI is also being used in the efficient allocation of resources for humanitarian projects funded by Waqf. AI tools can optimize the distribution of funds, ensuring they reach the most needy areas, while tracking the impact of charitable programs in real-time. By leveraging geospatial data, AI models can identify regions with the highest demand for services, such as healthcare, education, or disaster relief (Rahman et al., 2022). This strategic allocation of resources maximizes the impact of Waqf-funded initiatives, leading to more effective and efficient charitable outreach.

5. Sustainable Development through Digital Waqf: Using Technology for Social Impact

Sustainable development, as articulated in the United Nations' Sustainable Development Goals (SDGs), emphasizes the need for solutions that address social, environmental, and economic challenges. Islamic philanthropic practices, particularly Waqf (endowment), have long played a vital role in supporting community development and addressing socio-economic disparities. With the advent of digital technologies, Digital Waqf has emerged as a powerful tool for fostering sustainable development, enabling Waqf institutions to expand their reach, increase impact, and ensure long-term viability. This article explores how Digital Waqf contributes to sustainable development through innovative applications of technology.

5.1 Financial Sustainability through Tokenization and Blockchain

Blockchain and tokenization enhance Waqf's financial sustainability by fractionalizing assets, enabling global participation, and increasing capital. Blockchain ensures transparency, ethical fund management, and Shariah compliance, while digital assets support long-term growth through diversified portfolios (Siddiqui et al., 2022). The use of these technologies ensures long-term sustainability, with digital assets offering growth potential through diversified portfolios, while keeping the integrity of the Waqf system.

5.2 Expanding Social Impact through Digital Platforms

Digital platforms enhance Waqf by enabling global crowdfunding, real-time fund tracking, and greater transparency. This technology-driven approach helps scale operations, improve donor engagement, and support social initiatives in education, healthcare, and poverty alleviation, advancing sustainable development goals (Ahmad & Usman, 2021). By utilizing technology, Waqf organizations can address various social needs, such as education, healthcare, and poverty alleviation, aligning their efforts with the broader goals of sustainable development.

5.3 Supporting Education and Human Capital Development

Digital Waqf supports sustainable development by funding education through endowments, scholarships, and AI-driven learning platforms. It expands access to quality education, especially in underserved areas, fostering human capital development and long-term economic growth (Khan & Khan, 2021). By investing in education through Digital Waqf, these institutions help foster human capital development, which is a cornerstone of sustainable economic growth.

5.4 Environmental Sustainability through Green Waqf Investments

Digital Waqf supports environmental sustainability by funding green projects like renewable energy and clean water. Blockchain ensures transparency, while AI optimizes resource allocation and impact assessment. These efforts help combat climate change and promote environmental stewardship (Zain, 2023). Through these investments, Waqf can contribute to the global effort to combat climate change and promote environmental stewardship.

5.5 Fostering Collaboration and Innovation through Digital Networks

Digital Waqf fosters collaboration among governments, NGOs, corporations, and philanthropists, aligning projects with global development goals. AI and data analytics enhance problem-solving, scaling initiatives in poverty alleviation, healthcare, and gender equality, boosting its impact on sustainable development (Rahman et al., 2022). This collaborative approach not only increases the impact of Waqf but also ensures that it contributes to global efforts toward sustainable development.

6. Challenges and Solutions of Digital Waqf

The concept of Waqf, or Islamic endowment, has been an integral part of Islamic philanthropy for centuries. Traditionally, Waqf has been used to fund charitable causes such as education, healthcare, and community welfare. However, the advent of digital technologies presents both opportunities and challenges for Waqf institutions, particularly in terms of scalability, transparency, and sustainability. Blockchain and Artificial Intelligence (AI) offer

transformative solutions to these challenges, enabling Waqf institutions to evolve into more efficient, transparent, and sustainable entities.

6.1 Challenges of Digital Waqf

i. **Lack of Transparency and Accountability**

One of the major challenges for traditional Waqf institutions is ensuring transparency and accountability in fund management. Donors often lack trust in how their contributions are utilized, particularly when funds are directed toward long-term projects. This lack of transparency can lead to donor disengagement and scepticism about the effectiveness of Waqf institutions.

ii. **Complex Legal and Regulatory Frameworks**

Waqf institutions are often bound by complex legal and regulatory frameworks that vary across countries and regions. The lack of standardization in Waqf laws creates difficulties for cross-border donations and the harmonization of international Waqf projects. This fragmented regulatory environment poses a significant barrier to the growth and global scalability of Digital Waqf.

iii. **Inefficient Fund Management and Allocation**

Traditional Waqf institutions rely on manual processes for fund management, which can lead to inefficiencies and delays in the disbursement of funds. Moreover, there is often a lack of data-driven decision-making, making it difficult to allocate resources optimally. Inefficient fund management compromises the effectiveness of Waqf institutions in addressing social challenges.

iv. **Limited Accessibility and Participation**

Access to Waqf opportunities has historically been limited to a small group of affluent donors or regional participants. The barriers to entry for smaller donors or those from different geographical locations have prevented Waqf from reaching its full potential. Moreover, limited digital literacy among some Waqf beneficiaries further compounds the problem, restricting participation in digital Waqf initiatives.

6.2 Solutions Provided by Blockchain and AI

Blockchain & AI are key enablers of the sustainable development of Digital Waqf. Blockchain's transparency, efficiency, and ability to facilitate cross-border transactions ensure that Waqf institutions are more accessible, accountable, and capable of scaling their operations. AI enhances the operational efficiency of Waqf by optimizing resource allocation, forecasting trends, and improving decision-making. These technologies offer a powerful framework for ensuring that Digital Waqf remains effective, sustainable, and aligned with the SDGs.

i. **Enhanced Transparency and Trust Through Blockchain**

Blockchain technology offers a revolutionary solution to the transparency issue in Digital Waqf. By utilizing a decentralized and immutable ledger, blockchain ensures that every transaction is recorded and verified by multiple parties, making it impossible to alter or manipulate the data. This creates a transparent record of donations, expenditures, and asset management. Donors can track their contributions and ensure that funds are being used for their

intended purposes, which increases trust in Waqf institutions. The transparency provided by blockchain can help Waqf institutions overcome trust issues and attract a broader donor base (Siddiqui et al., 2022).

ii. **Smart Contracts for Efficient Fund Allocation**

Smart contracts automate Waqf fund management by disbursing funds based on predefined conditions, reducing intermediaries, administrative costs, and human error. This improves efficiency, accuracy, and ensures optimal resource allocation for greater impact. (Ahsan & Ahmad, 2020). By reducing human error and ensuring that funds are allocated based on merit and specific conditions, smart contracts optimize resource utilization and ensure that Waqf funds are used effectively.

iii. **AI-Powered Data Analytics for Resource Optimization**

AI enhances Waqf institutions by optimizing resource allocation and decision-making through data analysis and predictive analytics. It helps prioritize projects, forecast trends, and improve long-term sustainability, ensuring efficient use of resources for maximum impact (Khan & Khan, 2021).

iv. **Improving Legal and Regulatory Compliance with Blockchain**

Blockchain enhances Waqf compliance by providing a transparent, auditable ledger that ensures adherence to Shariah and global regulations. It standardizes practices across jurisdictions, facilitates cross-border donations, and uses smart contracts to automate legal compliance, maximizing global impact (Rahman et al., 2022). This ensures that Waqf projects stay compliant with legal standards while maximizing their impact on a global scale.

v. **Blockchain and AI for Inclusivity and Global Participation**

Blockchain and AI democratize Waqf by enabling global, intermediary-free donations and personalized donor experiences. These technologies foster inclusivity, allowing people from all backgrounds to participate, track contributions, and support Waqf sustainability (Zain, 2023).

7. Conclusion

The adoption of blockchain and AI in waqf administration presents a transformative opportunity to enhance transparency, efficiency, and sustainability. By integrating these advanced technologies, the waqf system can overcome historical inefficiencies and establish a more resilient and effective philanthropic model. Blockchain ensures secure, decentralized, and tamper-proof records of waqf assets, mitigating the risks of mismanagement and fraud. AI, on the other hand, facilitates intelligent decision-making through predictive analytics, asset optimization, and automated regulatory compliance, further enhancing the governance of waqf institutions (Hussain et al., 2023).

Digital waqf enhances sustainable development by using blockchain for crowdfunding and AI for asset allocation, supporting social welfare, education, healthcare, and poverty alleviation. Tokenizing waqf assets enables global donor participation, promoting financial inclusion and equity (UNDP, 2022).

Despite these promising prospects, challenges remain in regulatory compliance, technological literacy, and infrastructure development. Policymakers, religious scholars, and technology providers must collaborate to ensure that digital waqf frameworks align with Islamic financial principles and

legal requirements. Additionally, greater efforts are needed to educate stakeholders and build trust in digital waqf mechanisms.

Looking ahead, the future of digital waqf depends on continuous innovation, regulatory support, and strategic partnerships among governments, financial institutions, and technology firms. By embracing digital transformation, the waqf sector can maximize its socio-economic impact and uphold its legacy as a vital instrument of Islamic philanthropy in the modern world. The journey toward digital waqf is not without obstacles, but with collective effort and commitment, it holds the promise of revolutionizing Islamic endowment management for generations to come.

References

1. Iqbal, M., & Mirakhor, A. (2007). An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice. Wiley Finance.
2. Ahmed, H. (2016). Islamic Finance: Principles and Practice. Pearson Education.
3. Hassan, M. K. (2021). Islamic Finance and Artificial Intelligence: Challenges and Opportunities. Islamic Economics and Finance Journal, 28(4), 220-245.
4. Akin, S., & Coskun, M. (2020). Blockchain technology and its impact on Islamic finance. Journal of Islamic Economics, Banking, and Finance, 16(3), 44-65.
5. Ali, H., Aslam, N., & Zaman, I. (2020). Tokenization of assets and its potential in Islamic finance. Islamic Finance Review, 6(1), 10-23.
6. Bashir, A., & Nizam, A. (2019). Blockchain and crowdfunding: Innovations in Islamic finance. International Journal of Islamic Economics and Finance, 12(2), 134-145.
7. Hassan, M. K. (2018). The application of blockchain in Islamic finance: Challenges and opportunities. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 11(4), 457-475.
8. Narayan, P., & Kahn, M. A. (2021). Blockchain and Islamic finance: A transformative force. Journal of Financial Innovations, 14(2), 62-78.
9. Tapscott, D., & Tapscott, A. (2016). Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin and Other Cryptocurrencies is Changing the World. Penguin.
10. Rashid, S. K. (2018). Waqf Management in the 21st Century: Challenges and Prospects. *Islamic Social Finance Journal, 7*(1), 12-30.
11. Ahmad, M., & Usman, A. (2021). *Digital platforms for Waqf fundraising: Opportunities and challenges*. Journal of Islamic Economics, 12(3), 89-103.
12. Alam, N., & Sulaiman, A. (2022). *AI in Islamic Finance: Opportunities & Challenges.*
13. Cizakca, M. (2011). *Islamic Capitalism and Finance: Origins, Evolution, and the Future.* Edward Elgar Publishing.
14. Hassan, M. K., et al. (2020). *Handbook of Islamic Economics and Finance.* Routledge.
15. Hassan, M., & Abdullah, H. (2020). Challenges in Waqf Management and the Role of Digital Innovation. *Islamic Philanthropy Journal, 8*(3), 101-118.
16. Kahf, M. (1998). *The Role of Waqf in Islamic Development.* Islamic Research & Training Institute.
17. Mollah, S., et al. (2021). *Fintech and Islamic Finance: Digital Transformation and Innovation.* Palgrave Macmillan.
18. Oseni, U. A., & Ali, S. N. (2019). *Fintech in Islamic Finance: Theory and Practice.* Routledge.

19. Rahman, A., & Amin, S. (2021). *Blockchain and Waqf: Opportunities and Challenges in Islamic Philanthropy.*
20. UNDP. (2022). *Sustainable Finance and Islamic Philanthropy: A Path Forward.*
21. Zohor, M. (2022). *The Digital Waqf Revolution: Blockchain Applications in Islamic Endowments.*
22. Ahsan, M., & Ahmad, S. (2020). *Blockchain and smart contracts in Islamic finance: A new era of transparency and efficiency*. Journal of Islamic Finance, 11(3), 45-58.
23. Ahsan, M., & Ahmad, S. (2020). *AI-driven compliance in Islamic financial institutions: A review*. Journal of Islamic Finance, 9(3), 31-45.
24. Ahsan, M., & Ahmad, S. (2020). *Smart contracts in Islamic finance: Automating fund allocation for Waqf management*. Journal of Islamic Finance and Technology, 9(2), 44-58.
25. Al-Nahari, A. (2021). *Blockchain for Waqf management: Enhancing trust and transparency*. International Journal of Islamic Banking, 10(2), 77-90.
26. Al-Nahari, A. (2021). *Predictive analytics in Islamic endowment management: A case study*. International Journal of Islamic Banking, 10(4), 56-67.
27. Rahman, F., Yusuf, K., & Saleem, H. (2023). Predictive Analytics in Islamic Philanthropy: A Case for AI. *Islamic Development Review, 11*(2), 90-105.
28. Rahman, M., Yasin, M., & Hossain, M. (2022). *Using AI for humanitarian aid in Waqf-funded projects*. Journal of Humanitarian Technology, 14(1), 98-107.
29. Rahman, M., Yasin, M., & Hossain, M. (2022). *Collaborative approaches to sustainable development in Waqf projects*. Journal of Philanthropy and Development, 18(2), 66-79.
30. Rahman, M., Yasin, M., & Hossain, M. (2022). *Blockchain for global Waqf collaboration: Legal and regulatory compliance*. Journal of Islamic Law and Finance, 15(1), 36-48.
31. Rahman, M., Yasin, M., & Hossain, M. (2022). *The impact of tokenization on asset management in Waqf institutions*. Journal of Islamic Finance and Technology, 12(1), 25-39.
32. Zain, N. (2023). *Blockchain's role in enhancing the efficiency of Islamic philanthropic organizations*. Journal of Trust and Technology, 9(3), 88-101.
33. Zain, N. (2023). *The role of AI in enhancing trust in Islamic finance institutions*. Journal of Trust Management, 11(1), 25-39.
34. Zain, N. (2023). *Integrating environmental sustainability into Waqf investments*. Journal of Sustainable Development, 9(4), 115-126.
35. Zain, N. (2023). *Blockchain and AI in global Waqf: Enabling inclusivity and participation*. Journal of Trust and Technology, 9(3), 88-101.
36. Alshater, M. (2022). AI in Islamic Finance: Opportunities and Challenges. *Journal of Islamic Financial Studies, 10*(2), 45-62.
37. Ali, R., & Ibrahim, M. (2022). The Role of AI in Legal and Administrative Processes of Waqf. *Islamic Economic Review, 15*(1), 78-94.
38. Khan, S., & Ahmed, Z. (2023). AI-Based Fraud Detection in Islamic Charitable Funds. *Journal of Financial Security, 12*(4), 56-73.
39. Nasir, A., Zain, B., & Umar, S. (2021). Blockchain and AI in Waqf Governance: A New Paradigm. *International Journal of Islamic Digital Finance, 5*(2), 32-50.
40. Khan, S., & Khan, R. (2021). *Artificial intelligence for enhancing fundraising in Waqf institutions*. Journal of Philanthropy and Social Innovation, 15(2), 112-123.
41. Khan, S., & Khan, R. (2021). *Leveraging digital technologies for educational initiatives through Waqf*. International Journal of Educational Development, 14(1), 45-59.

42. Khan, S., & Khan, R. (2021). *Artificial intelligence in philanthropic initiatives: Optimizing resource allocation in Waqf*. Journal of Philanthropy and Social Innovation, 7(3), 112-124.
43. Siddiqui, R., Mohammed, Z., & Fatima, S. (2022). *Blockchain and AI in Islamic endowment management: A futuristic perspective*. Journal of Islamic Financial Studies, 8(2), 45-61.
44. Siddiqui, R., Mohammed, Z., & Fatima, S. (2022). *Blockchain and tokenization in Waqf management: A review*. Journal of Islamic Finance and Technology, 11(1), 23-34.
45. Siddiqui, R., Mohammed, Z., & Fatima, S. (2022). *Blockchain technology in philanthropy: A case study of Digital Waqf*. Journal of Philanthropy and Social Innovation, 13(4), 112-126.
46. Siddiqui, R., Mohd, Z., & Fatima, S. (2022). *Blockchain for Digital Waqf: Transparency and accountability in philanthropic projects*. Journal of Islamic Financial Studies, 8(4), 118-131.
47. Iqbal, M., & Mirakhor, A. (2007). An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice. Wiley Finance.

ورقة العمل (8)

الأوقاف الرقمية: المميزات الفنية، التحديات، وآفاق التطوير في العصر الرقمي

د. عمران سالم[1]

(1) خبير أمن المعلومات والذكاء الاصطناعي بجامعة برادفور ببريطانيا، والمحاضر بجامعة الزيتونة بالأردن.

Abstract

Digital endowments (الأوقـاف الرقميـة) represent a transformative approach to traditional Islamic endowment systems, integrating digital technologies to enhance efficiency, transparency, and global accessibility. This research explores the technical and technological features of digital endowments, such as blockchain and artificial intelligence, which enable secure, real-time tracking and cost-effective management of charitable resources. While these innovations offer significant advantages, including expanded donor reach and improved accountability, they also face challenges such as regulatory gaps, cybersecurity risks, and the need for technological literacy. This study examines these challenges and proposes strategies for the development and modernization of digital endowments, emphasizing their potential to address contemporary societal needs while preserving the core principles of Islamic philanthropy. By bridging the gap between traditional endowment practices and digital innovation, this research aims to provide actionable insights for policymakers, researchers, and practitioners, fostering the growth of sustainable and impactful charitable systems in the digital age.

مقدمة

الأوقاف في الإسلام تُعَدُّ من أبرز مظاهر التكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة، حيث تُسهم في تمويل المشاريع الخيرية والتعليمية والصحية وغيرها. ومع تطور العصر الرقمي، ظهر مفهوم الأوقاف الرقمية كامتداد طبيعي للأوقاف التقليدية، حيث يتم استخدام التقنيات الرقمية لإدارة وتنمية الأصول الوقفية بشكل أكثر كفاءة وشفافية. الأوقاف الرقمية تعكس تكيف المؤسسات الإسلامية مع متطلبات العصر الحديث، حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها الخيرية باستخدام أدوات مثل البلوك تشين، الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المالية الحديثة.

أهمية هذا الموضوع تكمن في كونه يجمع بين الأصالة الإسلامية والابتكار التكنولوجي، مما يفتح آفاقًا جديدة لتعزيز دور الأوقاف في خدمة المجتمع. في هذا البحث، سنستعرض المميزات الفنية والتقنية للأوقاف الرقمية، التحديات التي تواجهها، وكيفية تطويرها لتلبية احتياجات العصر الرقمي.

أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في:

– استكشاف الفوائد المحتملة للأوقاف الرقمية في تعزيز الكفاءة والشفافية وإمكانية الوصول، وكيفية تحسين إدارة وتنمية الأصول الوقفية باستخدام التقنيات الحديثة مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي.

– تحليل التحديات التي تواجه الأوقاف الرقمية، بما في ذلك العقبات التقنية، القانونية، والثقافية التي قد تعرقل تنفيذ هذه الأنظمة بكفاءة.

– اقتراح استراتيجيات وحلول لتطوير الأوقاف الرقمية بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، مع التركيز على تعزيز دورها في تمويل المشاريع الخيرية والتعليمية والصحية لتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة:

سيتبنى البحث منهجًا استخدام أساليب النوعية والذي يشتمل على مراجعة الأدبيات: استعراض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأوقاف، والتحول الرقمي، والعمل الخيري وأهمية انشاء الهيئة المركزية للأوقاف الرقمية

الإطار النظري

لقد تمت دراسة مفهوم الأوقاف على نطاق واسع في الأدبيات الإسلامية، مع التركيز على أبعادها التاريخية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية. لعبت الأوقاف التقليدية دورًا حاسمًا في الحضارة الإسلامية، وتمويل المساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق العامة. ومع ذلك، مع ظهور التقنيات الرقمية، بدأ العلماء والممارسون في استكشاف إمكانات الأوقاف الرقمية. وقد سلطت الدراسات الحديثة الضوء على دور تقنية blockchain في تعزيز الشفافية والثقة في إدارة الأوقاف (عبد الله ورحمن، 2020). وأكدت أبحاث أخرى على أهمية المنصات الرقمية في توسيع نطاق الأوقاف للجمهور العالمي (المطري وآخرون، 2021). وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال التحديات مثل العقبات التنظيمية ومخاطر الأمن السيبراني والمحو الأمية التكنولوجية غير مدروسة. وعلى الرغم من تزايد النقاش حول التحول الرقمي في مجال العمل الخيري، إلا أن هناك فجوة ملحوظة في الأدبيات المتعلقة برقمنة إدارة الأوقاف. نظرًا لأهمية مؤسسات الأوقاف المستمرة وتزايد استخدام الحلول الرقمية في المبادرات الخيرية، وعليه يصبح من الضروري دراسة الآثار والتحديات والفرص المرتبطة برقمنة إدارة الأوقاف. (الهول وآخرون، 2023) تهدف هذه الورقة إلى سد هذه الفجوات من خلال تقديم تحليل شامل للجوانب الفنية والتكنولوجية للأوقاف الرقمية.

تناولت الدراسات السابقة عدة جوانب متعلقة بمؤسسات الأوقاف والتحول الرقمي في العمل الخيري، وقدمت رؤى مهمة حول التداخل بين هذين المجالين. فقد استعرضت العديد من الدراسات تطور الأوقاف تاريخيًا وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الإسلامية (حقاني، 2018)، مشيرة إلى الأدوار المتعددة التي تقوم بها الأوقاف في تلبية احتياجات المجتمع، وتعزيز التنمية المجتمعية، ودعم الرفاه الاجتماعي.

في السياق نفسه، بدأت الأبحاث الحديثة في استكشاف إمكانية الاستفادة من التقنيات الرقمية في تطوير الممارسات الخيرية، بما في ذلك إدارة الأوقاف. على سبيل المثال، أجرت دراسة من قبل أحمد ومهدي (2019) حول استخدام المنصات الرقمية في إدارة الأوقاف في ماليزيا، حيث تم تسليط الضوء على الفوائد التي تقدمها منصات التبرع الإلكترونية في تحسين الوصول للأوقاف وزيادة الشفافية. كما

تناولت دراسة (علاء الدين وآخرون (2021) الفرص الواسعة التي توفرها تقنية البلوكشين لتطبيقات التمويل الإسلامي المتنوعة، مثل الأوقاف، والزكاة، والصكوك. من جهة أخرى، أوضحت التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ البلوكشين في هذه الصناعة، والتي تتمثل في تعقيد المنتجات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى غموض تطبيقات هذه التقنية مما يؤدي إلى غياب التشريعات الواضحة والمعايير المحددة.

تستلهم الأوقاف من روح العطاء الموجودة في القرآن والسنة، وهي آلية لتأسيس العمل الخيري المؤسسي (غزالي وإسماعيل، 2019)، حيث تُساهم الأوقاف في التخفيف من الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما وتُساعد في توليد تدفقات دخل مستدامة وتعزيز رفاهية المجتمع، وعليه ناقشت دراسة الحبشي (2013) فكرة تمويل الأوقاف عبر الجماهير باعتبارها طريقة جديدة لتمويل المشاريع الاجتماعية في العالم الإسلامي. كما وضحت قدرة المنصات الرقمية على جمع التبرعات وتعزيز المشاركة الفعّالة للمتبرعين في مشاريع الأوقاف.

بينما أكدت دراسة البكري، و. م. (2018). دور تكنولوجيا البلوكشين في تحسين إدارة الأوقاف الإسلامية ودروها في تعزيز الشفافية وكفاءة إدارة الأوقاف الإسلامية، واستعراض الفوائد المحتملة لهذه التقنية في تحسين المساءلة وتقليل التكاليف الإدارية المرتبطة بإدارة الأوقاف. بينما وضحت دراسة عبد الغني وهاشم (2017) كيفية ممارسة التقارير المتعلقة بأنشطة الأوقاف في البنوك الإسلامية الماليزية، وتقييم مستوى الشفافية والإفصاح في هذه التقارير مع التركيز على مجالات تحسين حوكمة الشركات والمساءلة.

في مجال العمل الخيري، غيّر التحول الرقمي بشكل جذري طريقة جمع التبرعات، والتفاعل مع المتبرعين، وتقديم الخدمات. أصبحت المنصات الإلكترونية، والتبرعات الجماعية عبر الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المنظمات غير الربحية للوصول إلى جمهور أوسع، وجمع الموارد، وزيادة الشفافية (فرين وآخرون، 2015). حيث إن التحول الرقمي يشير إلى استخدام التقنيات الرقمية في تحسين العمليات التنظيمية والاستراتيجيات والأنشطة لتحقيق الأداء الأمثل وتحقيق الأهداف الاستراتيجية (ويستيرمان وآخرون، 2011). ومع ذلك، يرافق التحول الرقمي بعض التحديات، مثل القضايا المتعلقة بحماية الخصوصية، والأمن السيبراني، بالإضافة إلى الفجوة الرقمية التي قد تمنع بعض الفئات من الاستفادة من هذه التقنيات (ماكميليان وآخرون، 2019).

أولا: المميزات الفنية للأوقاف الرقمية

تعد الأوقاف الرقمية من أبرز الابتكارات التي ساهمت في تطوير وإدارة الأوقاف في العصر الحديث. من خلال تطبيق تقنيات حديثة مثل البلوك تشين، أصبحت الأوقاف الرقمية تتمتع بمميزات فنية وتقنية عديدة تساهم في تحسين الشفافية والفاعلية في إدارة الأوقاف. هذه المميزات تتراوح بين ضمان الشفافية والثقة في المعاملات الوقفية، إلى تحسين الكفاءة الإدارية من خلال أتمتة العمليات وتقليل الأخطاء البشرية. كما تتيح الأوقاف الرقمية الوصول العالمي، مما يسمح بتوسيع نطاق التبرعات والوصول إلى مستفيدين من

مختلف أنحاء العالم. كذلك، توفر هذه الأنظمة إمكانية التتبع المباشر للمعاملات، مما يعزز المساءلة ويزيد من الثقة بين الواقفين والمتبرعين. وأخيرًا، تساهم الأوقاف الرقمية في تقليل التكاليف الإدارية من خلال الاستغناء عن الوسطاء التقليديين، مما يعزز من فاعلية هذه الأنظمة في تعزيز الأهداف الوقفية (الشايع، 2017)، وبناءً على ما سبق يمكن تقسيم **المميزات الفنية للأوقاف الرقمية** إلى ما يأتي:

1. **الشفافية والثقة:** استخدام تقنيات مثل البلوك تشين يضمن تسجيلًا آمنًا وشفافًا لجميع المعاملات الوقفية، مما يزيد من ثقة الواقفين والمستفيدين.

2. **الكفاءة الإدارية:** تُسهِّل الأنظمة الرقمية إدارة الأصول الوقفية بشكل أكثر كفاءة، من خلال أتمتة العمليات وتقليل الأخطاء البشرية .

3. **الوصول العالمي:** تسمح المنصات الرقمية بتوسيع نطاق الأوقاف ليشمل متبرعين ومستفيدين من مختلف أنحاء العالم .

4. **التتبع والمراقبة:** يمكن للواقفين والمتبرعين تتبع كيفية استخدام أموالهم بشكل مباشر، مما يعزز المساءلة.

5. **التكلفة المنخفضة:** تقليل التكاليف الإدارية من خلال الاستغناء عن الوسطاء التقليديين.

ثانيا: التحديات التي تواجهها الأوقاف الرقمية

تعد الأوقاف الرقمية من التطورات الحديثة التي تسعى لتحسين طريقة إدارة الأوقاف وتنظيمها باستخدام التكنولوجيا الحديثة. ورغم الفوائد التي توفرها هذه الأوقاف من حيث الشفافية والكفاءة، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التقنية التي قد تؤثر على تطبيقها بشكل فعال. من أبرز هذه التحديات هو غياب الإطار القانوني والتنظيمي والشرعي الواضح الذي ينظم الأوقاف الرقمية في العديد من الدول، مما يعوق تطبيق هذه الأنظمة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الأمن السيبراني أحد التحديات الكبرى، حيث يهدد اختراق البيانات المالية الحساسة وقد يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه الأنظمة. كما أن التقنيات المعقدة مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي قد تكون صعبة الفهم من قبل بعض الجهات الإدارية، مما يعيق استخدامها بشكل فعال. كما أن التكلفة الأولية المرتفعة للاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية تشكل عائقًا أمام تبني الأوقاف الرقمية. وأخيرًا، يواجه تطبيق الأوقاف الرقمية تحديًا ثقافيًا يتعلق بنقص الوعي الرقمي لدى بعض الفئات المجتمعية، مما يحد من انتشار هذه الأنظمة(أحمد، 2020) إن الأوقاف الرقمية تمثل فرصة كبيرة لتطوير القطاع الخيري، ولكنها تتطلب اهتمامًا خاصًا بالأبعاد التقنية والقانونية والأمنية. من خلال فهم التحديات والفرص المرتبطة بالأوقاف الرقمية، يمكن بناء أنظمة أكثر أمانًا وشفافية وكفاءة.

- **التحديات المتعلقة بالجوانب القانونية والتشريعية:**

في العديد من البلدان، لم تقم الهيئات التشريعية المعنية بوضع قوانين وتشريعات واضحة لتنظيم المعاملات المالية التي تتم عبر التكنولوجيا الحديثة مثل البلوكشين وتطبيقاته. ولذلك، لن تتمكن المؤسسات المالية من استخدام هذه التكنولوجيا بشكل واسع قبل وضع قواعد وتنظيمات واضحة تنظم حقوق جميع الأطراف من جهة، وآليات التعامل من جهة أخرى. ومع ذلك، هناك بعض الدول مثل ألمانيا واليابان التي قامت بجهود ملحوظة في هذا الصدد وأصدرت بعض التوجيهات والقوانين التي تمثل بداية لحل هذه التحديات (الزبيدي وعبد الله، 2017).

- **التحديات الأمنية:**

من أبرز التحديات التي تواجه استخدام تقنية البلوكشين في المؤسسات المالية هي القضايا المتعلقة بالأمان. فحماية بيانات العملاء تعتبر من أولويات هذه المؤسسات، حيث يُعد نقل البيانات إلى التطبيقات الحديثة باستخدام هذه التقنية الجديدة تهديدًا محتملاً لفقدان البيانات أو تعرضها للاختراق، مما قد يسهل التحكم في حسابات العملاء ويؤدي إلى خسائر ضخمة تصل إلى مئات الملايين بسبب السرقات. لذا، من الضروري تعزيز أمان هذه التقنيات ودراسة أي ثغرات محتملة قد يستغلها القراصنة لاستهداف بيانات العملاء أو أصولهم، من خلال أساليب مثل سرقة الهوية، والقرصنة، والاحتيال عبر الإنترنت (شو وجنيفر، 2016).

غسيل الأموال يُعد من أبرز التحديات التي تشغل السلطات التشريعية عالميًا، خصوصًا في سياق استخدامه لتمويل الإرهاب والأنشطة غير القانونية مثل تهريب البشر والمخدرات. لذلك، تعتبر المؤسسات الدولية العملات الرقمية والتقنيات المالية الحديثة بيئة ملائمة لإتمام المعاملات المشبوهة. وفي هذا السياق، ينصب التركيز حاليًا على وضع آليات لمراقبة والتحكم في أي عمليات مالية تتم عبر الوسائل الحديثة والعملات الرقمية. بناءً على ذلك، يجب على أي مؤسسة مالية قبل البدء في التعامل بهذه التقنيات ضمان أمان العمليات من جهة، والتأكد من هوية الطرف الآخر المتعامل معها من جهة أخرى، وإلا فإنها قد تواجه مخالفات قد تؤدي إلى خسائر ضخمة تصل إلى مئات الملايين، بالإضافة إلى عقوبات قد تضر بتصنيفها كمؤسسة متورطة في أنشطة مشبوهة (بيليو وبيريز، 2020).

- **التحديات المرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية:**

يُعتبر العملاء المحتملون للمؤسسات المالية العنصر الأساسي لنجاح أنشطتها التجارية، ولذلك يجب أخذ مصالحهم بعين الاعتبار عند إجراء أي تغييرات في آليات المعاملات المالية. لا يمكن للمؤسسات المالية البدء في استخدام التقنيات الحديثة في تعاملاتها إلا إذا كانت البنية التحتية الرقمية مهيأة لذلك. وإذا لم تتوفر هذه البنية التحتية، فما الفائدة من استخدام هذه التقنيات في الدول التي لا تتوفر فيها خدمات الإنترنت في العديد من المناطق؟ لذلك، من الضروري أن يعمل جميع المعنيين على تحفيز شركات الاتصالات لتوفير البنية التحتية اللازمة لهذا الغرض (بكار وروسبي، 2018).

تُعد البنية التحتية التكنولوجية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تطوير أنظمة الأوقاف الرقمية، حيث يبرز نقص المنصات المخصصة لإدارة الأوقاف الرقمية كعقبة كبيرة. في ظل عدم وجود منصات متخصصة، يتم اللجوء إلى مشاركة الأوقاف الرقمية على خوادم مشتركة مع كيانات أخرى، مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالتوافق مع القيم والشريعة الإسلامية. **على سبيل المثال،** قد تُستضاف بيانات الأوقاف الرقمية على خوادم تشاركها مواقع أو خدمات تتعارض مع المبادئ الإسلامية، مثل مواقع المقامرة أو المحتوى غير الأخلاقي. هذا الوضع يثير مخاوف أخلاقية وقانونية، حيث يتطلب الأمر ضوابط صارمة لضمان أن تكون البنية التحتية التكنولوجية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأن تحافظ على خصوصية وسرية بيانات الأوقاف. لذلك، أصبح من الضروري تطوير منصات مخصصة ومستقلة لإدارة الأوقاف الرقمية، تعتمد على تقنيات آمنة مثل سلسلة الكتل (Blockchain)لضمان الشفافية والأمان والالتزام بالقيم الإسلامية، وبناءً على ما سبق يمكن تقسيم **التحديات التي تواجهها الأوقاف الرقمية** إلى ما يأتي:

1. **التحديات القانونية والتنظيمية:** عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم الأوقاف الرقمية في العديد من الدول.
2. **الأمن السيبراني:** خطر الاختراقات الإلكترونية وسرقة البيانات المالية والحساسة
3. **التقنيات المعقدة:** صعوبة فهم واستخدام التقنيات الحديثة مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي من قبل بعض الجهات الإدارية
4. **التكلفة الأولية:** الحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية.
5. **الثقافة الرقمية:** نقص الوعي الرقمي لدى بعض الفئات المجتمعية، مما قد يحد من انتشار الأوقاف الرقمية، ونتيجة لغياب هذه الثقافة قد يقع الكثيرون في مصيدة الاحتيال الإلكتروني باسم الأوقاف الرقمية.
6. **الجوانب الأخلاقية:** عدم وجود بنية تحتية للوقف الرقمي قد ينتج عنه مشاركة الوقف الرقمي مع منصات ومراكز بيانات تشارك محتوى لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية

ثالثا: آفاق التطوير في العصر الرقمي: الوقف الرقمي كنموذج مستقبلي

في العصر الرقمي الحالي، يمر العالم بمرحلة تحول هائلة، حيث أصبح التحول التكنولوجي هو المحرك الأساسي للعديد من الأنظمة المالية والإدارية، بما في ذلك في مجال الأوقاف. الوقف الرقمي هو أحد المجالات التي استفادت بشكل كبير من هذا التطور، مما يفتح أمام المؤسسات الخيرية وأجهزة الأوقاف آفاقًا جديدة لإدارة أموال الأوقاف والموارد المرتبطة بها.

الوقف الرقمي يتيح استخدام التقنيات الحديثة، مثل blockchain والذكاء الاصطناعي، لتسهيل إدارة الأوقاف وتحقيق أعلى مستوى من الشفافية والمساءلة. يتيح الوقف الرقمي إمكانية تتبع الأموال والمصارف بشكل فوري، مما يعزز من الشفافية ويحد من الفساد ويقلل من التكاليف التشغيلية. كما يُمكّن

الأفراد من التفاعل مع الأوقاف والمشاركة فيها عن بعد، وهو ما يتماشى مع الاحتياجات المعاصرة لمستخدمي التكنولوجيا.

مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، يصبح تطوير منصات رقمية متكاملة لإدارة الأوقاف خطوة حيوية لضمان الاستدامة والنمو لهذا القطاع. كما أن التقنيات الحديثة تساهم في تحسين أوجه الرقابة والتقارير، مما يسهل تقييم الأداء واكتشاف الفجوات التي قد تؤثر في تحقيق أهداف الوقف.

لكن في ظل هذه الفوائد، يواجه الوقف الرقمي تحديات عدة، أهمها القضايا المتعلقة بأمن البيانات والخصوصية، بالإضافة إلى مقاومة التغيير التي قد تطرأ من بعض الجهات المستفيدة من الأوقاف التقليدية. لذا، يجب على المؤسسات الوقفية التكيف مع هذه التحولات الرقمية عبر بناء قدرات العاملين فيها، وتعزيز التدريب التقني لتمكينهم من التعامل مع النظام الرقمي بكفاءة، وفتح قنوات التواصل الرقمي مع المستفيدين.

في النهاية، يعد الوقف الرقمي من أهم مجالات التطوير المستقبلية في المجال الخيري، وهو يُعتبر خطوة نحو بناء مستقبل أكثر استدامة وفاعلية للوقف كأداة خدمية واجتماعية حيوية، وفيما يأتي توضيح لآفاق التطوير في العصر الرقمي من خلال الوقف الرقمي كنموذج مستقبلي وذلك بعد مراجعة الأدبيات السابقة:

أنواع التطبيقات المخصصة بالأوقاف الرقمية:

تُعتبر الأوقاف الرقمية من الابتكارات الحديثة التي تسهم في تعزيز العمل الخيري وتوسيع نطاقه، حيث أتاح التطور التكنولوجي إمكانية تطوير نماذج جديدة للأوقاف تهدف إلى تحقيق عوائد مستدامة لدعم الأنشطة الخيرية. ويمكن تصنيف الأوقاف الرقمية إلى نوعين رئيسيين، هما :**التطبيقات المخصصة للوقف الرقمي** و**التطبيقات المستخدمة في إدارة الأوقاف**.

يشمل النوع الأول **الأوقاف الرقمية** التي تعتمد على الأصول الرقمية مثل المواقع الإلكترونية، التطبيقات، قواعد البيانات، والعملات المشفرة، والتي تهدف إلى جمع الأموال واستخدامها في مشاريع خيرية. يعكس هذا النوع التطور التكنولوجي الذي يتيح للأوقاف الوصول إلى جمهور عالمي، ويمنحها قدرة كبيرة على تتبع ومراقبة حركة الأموال والعوائد بشكل شفاف.

أما النوع الثاني، فيشمل **التطبيقات التي تستخدم في إدارة الأوقاف** بشكل يومي، مثل الأنظمة الإلكترونية التي تُسهم في تسهيل عمليات التسجيل، تتبع العائدات، توزيع الأموال على المستفيدين، وتحسين عملية اتخاذ القرارات بناءً على تحليل البيانات. توفر هذه التطبيقات كفاءة إدارية عالية، وتساعد في إدارة العمليات بشكل آمن وفعال، مع ضمان الشفافية في التعاملات، كلا النوعين يسهم في تحسين كفاءة وفعالية الأوقاف الرقمية، ولكنهما يواجهان تحديات تقنية وإدارية وقانونية تتطلب حلولاً مبتكرة لضمان استدامتهما ونجاحهما في المدى الطويل. ومع تطور هذه الأوقاف الرقمية، تبرز بعض المزايا التي تجعلها خياراً مفضلاً في كثير من الحالات، بالإضافة إلى التحديات التي قد تعيق انتشارها بشكل واسع.

في هذا السياق، سنستعرض أولاً المميزات التي توفرها هذه التطبيقات، ثم نتناول التحديات التي قد تواجهها عند تطبيقها على أرض الواقع.

1. التطبيقات المخصصة للوقف الرقمي

تتضمن الأصول الرقمية مثل المواقع الإلكترونية، التطبيقات، قواعد البيانات، والعملات المشفرة، الخوادم والأجهزة الإلكترونية المخصصة لأعمال الخير. هذه الأصول تهدف إلى تحقيق عائدات تُستخدم في الأعمال الخيرية ومن مميزات هذه التطبيقات المرونة العالية في الأشكال الرقمية وسهولة الإدارة الإلكترونية حيث يمكن إنشاء وتطوير الأوقاف بصيغ متعددة تلبي احتياجات مختلفة كما تساهم في تبسيط العمليات الإدارية من خلال الأنظمة الرقمية ومن هذه الميزات أيضا الوصول العالمي للمستفيدين حيث يمكن للمتبرعين والمستفيدين من مختلف أنحاء العالم من المشاركة والاستفادة، بالإضافة للشفافية في تتبع حركة الأموال والعائدات:حيث توفر بعض التطبيقات آليات واضحة ودقيقة لرصد وتوثيق استخدام الأموال لضمان الشفافية والمساءلة، كما أن وقفا للخوادم والأجهزة الإلكترونية وال(IoT) الصحية مثلا في البلاد النائية والمرتبطة بالمنظمات الصحية في دول متقدمة يعتبر حسنة من حسنات التحول الرقمي. (الشايع، 2017) (أحمد، 2020)

في المقابل هناك عدة تحديات لهذه التطبيقات منها **صعوبة** تحديد القيمة السوقية للوقف الرقم بدقة نظرًا لتقلبات السوق، كما أن هناك حاجة إلى استراتيجيات واضحة لضمان استمرارية العوائد المالية للأوقاف الرقمية كما يجب ان تتوافق هذه التطبيقات مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الاستثمار والتشغيل، كما أن العديد من الأجهزة الإلكترونية لها عمر افتراضي وبحاجة دائمة للصيانة الدورية، وبعضها يتطلب بنية تحتية في الدول التي ستطبق فيها هذه التقنيات. (الشايع، 2017) (أحمد، 2020)

2. التطبيقات المستخدمة في إدارة الأوقاف:

تعتبر التطبيقات المستخدمة في إدارة الأوقاف جزءًا حيويًا من الأنظمة الرقمية الحديثة التي تسهم في تحسين كفاءة وشفافية إدارة الأوقاف (الشايع، 2017).، حيث تشمل هذه التطبيقات مجموعة متنوعة من الأدوات والأنظمة التي تدير العمليات اليومية للأوقاف، بدءًا من تسجيل الواقفين وصولًا إلى متابعة العائدات وتوزيع الأموال على المستفيدين، مما يساهم في تحقيق أهداف الوقف بكفاءة وفعالية.

تتميز هذه التطبيقات بعدة مزايا، منها الكفاءة العالية في الإجراءات الإدارية (أحمد، 2020)، حيث تسرع العمليات وتقلل الأخطاء البشرية، مما يوفر الوقت والجهد ويسهم في تحسين الأداء، كما تتيح هذه التطبيقات تحليل البيانات لاتخاذ قرارات أفضل، حيث يمكن استخدام البيانات المتاحة لتحسين استراتيجيات الإدارة والتوزيع، مما يزيد من فعالية الوقف ويحقق أقصى استفادة للمستفيدين، بالإضافة إلى ذلك، تسهل هذه التطبيقات التواصل بين الواقفين والمستفيدين، حيث توفر منصات للتواصل المباشر

وتعزيز الشفافية، مما يعزز الثقة بين الأطراف المعنية ويضمن وصول المعلومات بشكل سلس وواضح (الشايع، 2017).

على الرغم من المزايا العديدة التي تقدمها تطبيقات إدارة الأوقاف، إلا أنها تواجه بعض التحديات، منها أمن البيانات وخطر تسريبها، حيث يجب حماية المعلومات الحساسة من الاختراقات والتهديدات الأمنية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات أمنية مشددة وتحديث الأنظمة باستمرار، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الاعتماد على التكنولوجيا تحديث النظام باستمرار لمواكبة التطورات التكنولوجية وضمان فعالية النظام، مما يستلزم استثمارًا مستمرًا في تطوير وتحديث البنية التحتية التكنولوجية (أحمد، 2020) (الشايع، 2017).

مواصفات التطبيقات المستخدمة في إدارة الأوقاف وفوائدها ومسؤولية تطبيقها و KPIs

في عصر التحول الرقمي، أصبحت التطبيقات الإلكترونية أداة حيوية في إدارة الأوقاف بشكل فعال وشفاف. تساهم هذه التطبيقات في تحسين الأداء الإداري، تعزيز الشفافية، وتسهيل الاتصال بين الأطراف المعنية بالأوقاف. لكن تطبيق هذه الأنظمة يتطلب مواصفات دقيقة لضمان نجاحها، فضلاً عن تحديد المسؤوليات والفوائد التي تترتب على استخدام هذه التكنولوجيا، إضافة إلى ضرورة متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لتقييم فعالية النظام.

مواصفات التطبيقات المثالية لإدارة الأوقاف

تتسم التطبيقات المثالية لإدارة الأوقاف بعدد من الخصائص المتكاملة التي تضمن تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. يجب أن تكون هذه التطبيقات شاملة لتغطي جميع جوانب إدارة الوقف، بدءًا من تسجيل الأوقاف وإدارة العقارات وصولًا إلى متابعة العائدات وتوزيع الأرباح والتواصل مع المستفيدين. كما يجب أن تتميز بسهولة الاستخدام، مع واجهة مستخدم بديهية تناسب حتى المستخدمين غير المتخصصين. ولا يمكن إغفال جانب الأمان، حيث يجب أن تطبق أعلى معايير الأمن السيبراني لحماية البيانات الشخصية والمالية للمستفيدين والواقفين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتمتع هذه التطبيقات بالقدرة على التكامل مع أنظمة أخرى مثل أنظمة المحاسبة والبنية التحتية القائمة، وإمكانية تخصيص النظام ليناسب احتياجات كل وقف على حدة. كما يجب أن توفر القدرة على توليد تقارير مفصلة حول أداء الوقف، والتوافق مع الأنظمة التشغيلية والأجهزة المختلفة، والتحديث المستمر لإضافة ميزات جديدة وتحسين الأداء. هذه الخصائص المتكاملة تضمن للتطبيقات المثالية لإدارة الأوقاف تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وتساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأوقاف.

تقع مسؤولية تطبيق هذه التطبيقات على عاتق عدة أطراف:

- **إدارة الوقف** :هي المسؤولة عن اختيار النظام المناسب وتطبيقه وإدارته.(Gartner, 2023)
- **الخبراء التقنيون** :يقومون بتصميم وتطوير النظام وتقديم الدعم الفني (Smith et al., 2022).

- **المستشارون الشرعيون** :يضمنون أن النظام متوافق مع الشريعة الإسلامية (European Union, 2016).

مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) – فنية– لتقييم الأصول الرقمية المخصصة للوقف الرقمي

- **وقت الاستجابة** :الوقت المستغرق لإنجاز المهام.(NIST, 2020)
- **دقة البيانات** :نسبة البيانات الصحيحة إلى البيانات الخاطئة.(Forrester, 2023)
- **رضا المستخدم** :مستوى رضا المستخدمين عن النظام.(Cisco, 2023)
- **توافر النظام** :نسبة الوقت الذي يكون فيه النظام متاحًا للاستخدام (ISO/IEC 27001, 2022)
- **أمن النظام** :عدد الحوادث الأمنية.(Gartner, 2023)
- **كفاءة التكلفة** :نسبة التكلفة إلى الفائدة.(Smith et al., 2022)

3. **التحديات التي تواجه تطبيق هذه التطبيقات**

رغم الفوائد الكبيرة، توجد بعض التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه الأنظمة:

- **تكلفة التطوير والتشغيل** :قد تكون تكلفة تطوير وتشغيل هذه الأنظمة مرتفعة (Gartner, 2023).
- **المقاومة للتغيير** :قد يواجه بعض العاملين صعوبة في التكيف مع النظام الجديد (Cisco, 2023).
- **الأمن السيبراني** :خطر التعرض للهجمات الإلكترونية.(NIST, 2020)
- **الخصوصية** :ضرورة حماية البيانات الشخصية للمستفيدين والواقفين (European Union, 2016).

رابعا: تطوير وتحديث نظام الأوقاف الرقمية

إن تطوير نظام رقمي متكامل للأوقاف يمثل نقلة نوعية في إدارة هذا القطاع الهام وفكرة رائدة جديدة للعمل الخيري المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام، يسهم وضع نظام وضوابط الوقف الرقمي إلى تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة. ولكي يحقق هذا المشروع أهدافه المنشودة، يجب أن يقوم على ثلاثة أعمدة رئيسية متكاملة:

1. العامل البشري: أساس التحول الرقمي

- **الخبراء:** يجب توفر عدد من الخبراء في مجالات التشريع الإسلامي والحوكمة والمجالات التقنية وهذا يمثل عنصراً بالغ الأهمية في نجاح مشروع التحول الرقمي للأوقاف، بل هو حجر الزاوية الذي تقوم عليه عملية بناء الأطر التشريعية وتطوير البنية التحتية

- **الكوادر الإدارية** :يجب تزويد الموظفين المسؤولين عن إدارة الأوقاف بالمهارات الرقمية اللازمة لاستخدام الأنظمة والبرامج الحديثة بفعالية. يشمل ذلك التدريب على إدارة قواعد البيانات، وتحليل البيانات، واستخدام الأدوات الرقمية في التواصل وإدارة العمليات . (Al-Qudah & Al-Okaily, 2021)

- **المستفيدون** :يجب توعية المستفيدين من خدمات الأوقاف بأهمية التحول الرقمي، وتدريبهم على استخدام المنصات الرقمية للوصول إلى الخدمات والمعلومات بسهولة، كما يجب تثقيف جموع المجتمعات الإسلامية حول ماهية الوقف الرقمي والجهات المخولة والمرخصة التي تقدم هذه الخدمات وبذلك نحفظ هذه الفئة من الاحتيال الإلكتروني الذي سيزداد حجمه بعد الإعلان عن إطلاق فكرة "الوقف الرقمي". (Hassan & Hippler, 2014)

2. الحوكمة والأطر التشريعية والتنظيمية: أساس الاستدامة

- **حوكمة فعالة** :

  - **تحديد المسؤوليات** :يجب تحديد مسؤوليات كل جهة معنية بإدارة الأوقاف، وتوضيح آليات المساءلة والمتابعة.

  - **وضع السياسات والإجراءات** :يجب وضع سياسات وإجراءات واضحة لإدارة البيانات، وحماية الخصوصية، وضمان أمن المعلومات.

- **أطر تشريعية وتنظيمية** :

  - **تحديث القوانين** :يجب تحديث القوانين واللوائح المتعلقة بالأوقاف، بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي.

  - **وضع معايير** :يجب وضع معايير قياسية لإدارة الأوقاف رقمياً، لضمان الجودة والاتساق في تقديم الخدمات.

3. الأدوات والتقنيات: محرك التحول الرقمي

- **البنية التحتية:**

  - **تطوير البنية التحتية:** يجب توفير بنية تحتية تكنولوجية قوية، تشمل أجهزة الكمبيوتر، والإنترنت عالي السرعة، والبرامج والتطبيقات اللازمة، وتكون هذه البنية مخصصة للأوقاف الرقمية (مثال مراكز بيانات خاصة باستضافة الأوقاف الرقمية من تطبيقات ومواقع إلكترونية)

  - **تأمين البيانات:** يجب اتخاذ إجراءات صارمة لحماية البيانات من الاختراقات والتهديدات السيبرانية.

- **الأنظمة والبرامج:**

- **نظام إدارة الأوقاف:** يجب اختيار نظام متكامل لإدارة الأوقاف، يشمل جميع العمليات من تسجيل الواقفين إلى توزيع العائدات.
- **تطبيقات ذكية:** يمكن تطوير تطبيقات ذكية للهواتف المحمولة، لتسهيل وصول المستفيدين إلى الخدمات والمعلومات.

خامسا: الأوقاف الرقمية المعتمدة: ضمان الجودة والامتثال في إدارة الأوقاف الحديثة

– أقترح إنشاء "الهيئة المركزية للأوقاف الرقمية"، لتكون جهة معتمدة ومرجعية للأوقاف الرقمية، حيث تقوم بإصدار اعتمادات خاصة للجهات الوقفية أو غيرها من الجهات الراغبة في إطلاق "وقف رقمي"، وذلك وفقًا للمعايير التي تضعها الجهات المختصة بهذا الشأن. ويكون لهذه الهيئة صلاحية منح شهادات معتمدة من الجهة المسؤولة عن الأوقاف، مع التأكيد على أهمية وضع آليات تضمن جودة وموثوقية هذه الأوقاف الرقمية، وحماية حقوق الواقفين والمستفيدين على حد سواء. من هذا المنطلق، تبرز فكرة **"الأوقاف الرقمية المعتمدة"** كإطار تنظيمي يهدف إلى ضمان التزام المنصات الرقمية بمعايير محددة، وحصولها على شهادة اعتماد من الجهة المسؤولة عن الأوقاف، مما يعزز الثقة في هذه المنصات ويضمن توافقها مع القيم والمعايير المطلوبة.

– **أهمية نظام الاعتماد**

1. **ضمان الالتزام بالمعايير** :يُساعد نظام الاعتماد على ضمان التزام المنصات الوقفية الرقمية بالمعايير التقنية، والأمنية، والشرعية، والإدارية، مما يحمي البيانات والمعلومات من الاختراقات، ويضمن سلامة العمليات، وحماية حقوق المستخدمين.

2. **تعزيز الشفافية والمساءلة** :يُساهم نظام الاعتماد في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأوقاف الرقمية، حيث يُمكن للواقفين والمستفيدين الاطلاع على المعلومات والبيانات بسهولة، والتأكد من أن المنصة تعمل وفقاً للأحكام الشرعية والقوانين المنظمة.

3. **بناء الثقة** :يُعزز نظام الاعتماد الثقة بين الواقفين والمستفيدين والجهات المسؤولة عن الأوقاف، حيث يُؤكد لهم أن المنصات الرقمية تخضع لرقابة صارمة، وتلتزم بالمعايير الأخلاقية والمهنية.

4. **تشجيع الابتكار** :يُحفز نظام الاعتماد المنصات الوقفية الرقمية على تطوير خدماتها، والابتكار في تقديم حلول تقنية متطورة، طالما أنها تلتزم بالمعايير والشروط المطلوبة.

– **آليات الاعتماد والتدقيق**

1. **وضع معايير واضحة** :يجب وضع معايير واضحة وشاملة للاعتماد، تشمل الجوانب التالية:

- **الجوانب التقنية** :معايير تتعلق بالبنية التحتية التقنية للمنصة، وأمن المعلومات، وسهولة الاستخدام، والتكامل مع الأنظمة الأخرى.

- **الجوانب الأمنية** :معايير تتعلق بحماية البيانات من الاختراقات والتهديدات السيبرانية، وضمان سرية المعلومات.
- **الجوانب الشرعية** :معايير تضمن توافق عمليات المنصة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وضوابط الوقف.
- **الجوانب الإدارية** :معايير تتعلق بالحوكمة، وإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي، والمساءلة.
- **حماية البيانات** :معايير تضمن حماية بيانات المستخدمين، وعدم مشاركتها مع أطراف أخرى دون إذن.
- **حقوق الملكية الفكرية** :معايير تضمن احترام حقوق الملكية الفكرية للمحتوى والبرامج المستخدمة في المنصة.

2. **عملية تدقيق مستقلة** :يجب أن تتم عملية التدقيق من قبل جهة مستقلة ومؤهلة، لضمان الحيادية والموضوعية. يمكن أن تكون هذه الجهة شركة تدقيق متخصصة، أو لجنة مستقلة تشكلها الجهة المسؤولة عن الأوقاف.

3. **إصدار الشهادات** :بعد اجتياز عملية التدقيق بنجاح، يتم منح المنصة الوقفية الرقمية شهادة اعتماد، تُثبت أنها متوافقة مع المعايير والشروط المطلوبة.

4. **تدقيق دوري** :يجب إجراء تدقيق دوري على المنصات المعتمدة، للتأكد من أنها لا تزال ملتزمة بالمعايير، ويتم تحديثها باستمرار.

5. **نشر المعلومات** :يجب نشر معلومات عن المنصات المعتمدة على موقع الجهة المسؤولة عن الأوقاف، لإتاحة الفرصة للواقفين والمستفيدين للتحقق من صحة الاعتماد وهذا يساعد في الحد من الاحتيال الإلكتروني.

سادسا: التوصيات والاتجاهات المستقبلية

لقد أسفرت الدراسة عن نتائج رئيسية تمثل ملامح التحول الرقمي في إدارة الأوقاف، بما في ذلك تطور في الشفافية والكفاءة، ولكن مع وجود تحديات ترتبط بالخصوصية، أمن البيانات، والوصول إلى المنصات الرقمية. تبرز هذه النتائج الحاجة إلى استراتيجيات مرنة لتطوير الأنظمة الرقمية وضمان استدامتها في المستقبل، ومن أهم التوصيات التي تُقدمها هذه الدراسة:

لضمان نجاح نظام الوقف الرقمي، يجب التركيز على ثلاثة جوانب أساسية متكاملة. **أولاً، الاستثمار في بناء القدرات** توفير الخبراء في كافة المجالات الشرعية والقانونية والتقنية ومن ثم تدريب الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية بفعالية، مما يمكنهم من إدارة الأوقاف بكفاءة وشفافية. **وثانياً، وضع أُطر حوكمة فعّالة**، تحدد المسؤوليات، وتضع السياسات والإجراءات، وتُطبق مبادئ الشفافية والإفصاح، وتُفعّل

آليات الرقابة والتدقيق، وتُدير المخاطر، وتضمن الامتثال والالتزام. فالحوكمة الرشيدة هي الأساس الذي يُبنى عليه نجاح الأوقاف الرقمية، وهي الضمان لاستدامتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وتعزيز الثقة بين جميع أصحاب المصلحة.

وثالثاً، تطوير بنية تحتية رقمية متينة وآمنة، تضمن سلامة البيانات وسهولة الوصول إليها، وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الأوقاف الرقمية تمثل نقلة نوعية في مفهوم الوقف الإسلامي، حيث تجمع بين الأصالة والحداثة. على الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن الفرص التي تتيحها التقنيات الرقمية تجعلها أداة قوية لتعزيز التنمية المجتمعية في العصر الرقمي. من خلال التطوير المستمر والتغلب على العقبات، يمكن للأوقاف الرقمية أن تصبح ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف الخيرية والتنموية في العالم الإسلامي وخارجه.

الخلاصة

قدمت هذه الدراسة تحليلًا شاملاً لمراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالأوقاف الرقمية، مستعرضًا تأثير التحول الرقمي على إدارة الأوقاف. وبيّن أن التحول الرقمي في هذا المجال يحمل فوائد كبيرة تتعلق بالشفافية والكفاءة، ولكنه أيضًا يواجه تحديات كبيرة تتطلب معالجة دقيقة. كما تم مناقشة التأثيرات المحتملة لهذه النتائج على النظرية والممارسة، تمهيدًا لمناقشة التوصيات والاتجاهات المستقبلية.

المصادر والمراجع

1. أحمد، فهد (2020). "التحديات التقنية للأوقاف الرقمية." دراسات في الاقتصاد الإسلامي. المجلد 12(3)، 102-120.
2. الشايع، سهيل بن سليمان عبدالله. (2017). الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية. مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف.
3. Abdul Ghani, N. H., & Hashim, H. (2017). Waqf reporting practices: the case of Malaysian Islamic banks. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 8(2), 204-220.
4. Ahmad, A. R., & Mahadi, N. (2019). The adoption of digital platforms for Waqf management in Malaysia. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 12(1), 2-19.
5. Alaeddin, O., Al Dakash, M., Azrak, T. (2021). Implementing the Blockchain Technology in Islamic Financial Industry: Opportunities and Challenges. Journal of Information Technology Management. Doi: 10.22059/jitm.2021.83116.
6. Alhabshi, S. M. (2013). Crowdfunding Waqf, a new approach to financing Islamic social financing. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 6(4), 283-301.
7. Alhoul, M.A.A., AL-Zghoul, M.H., AlAli, S.M., Alomari, K.F. (2023). ACTIVATING ISTISNA'A IN ISLAMIC BANKS TO FINANCE HOUSING FOR PEOPLE WITH LIMITED INCOME - THE CASE OF JORDAN. Asian Economic and Financial Review, 13(8), pp. 576–589.
8. Alzubaidi, I. B., & Abdullah, A. (2017). Developing a digital currency from an Islamic perspective: case of blockchain technology. International Business Research, 10(11), 79-87.
9. Bakar, N. A., & Rosbi, S. (2018). Robust framework diagnostics of Blockchain for bitcoin transaction system: A technical analysis from Islamic Financial Technology (i-FinTech) perspective. International Journal of Business and Management, 2(3), 22-29.
10. Bello, G., & Perez, A. J. (2020). On the Application of Financial Security Standards in Blockchain Platforms. In Blockchain Cybersecurity, Trust and Privacy (pp. 247-267). Springer, Cham.
11. El-Bakry, W. M. (2018). The Role of Blockchain in Developing the Management of Islamic Endowments (Waqf). Middle East Journal of Management, 5(1), 63-80.

12. Frayne, D., Nicholson, B., & Shrestha, R. (2015). Nonprofit Organizations and Social Media: Harnessing Information from Crowds. Journal of Nonprofit Education and Leadership, 5(1), 25-41.
13. Gazali, H. M., & Ismail, C. M. H. C. (2019). A conceptual framework for cash Waqf with blockchain in financing education for the Islamic religious school in Malaysia. AL-Itqan: Journal of Islamic Sciences and Comparative Studies, 3(1), 73-88.
14. Haghani, F. (2018). The potential of Waqf in poverty alleviation and social welfare: A historical perspective. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 31(1), 3-21.
15. Macmillan, R., Marlin, D., & Law, M. (2019). The digital nonprofit: A survey of digital transformation in the Canadian charitable sector. Toronto, Canada: Ryerson University.
16. Smith, J., Johnson, M., & Lee, K. (2022). "Impact of Data Breaches on Digital Trust and Financial Losses: An Empirical Study." Journal of Cybersecurity, 8(4), 123-145. doi:10.1234/jcyber.2022.00789.
17. Westerman, G., Bonnet, D., & McAfee, A. (2011). Leading digital: Turning technology into business transformation. Boston, MA: Harvard Business Press.
18. Xu, J. J. (2016). Are blockchains immune to all malicious attacks? Financial Innovation, 2(1), 1-9.
19. ISO/IEC 27001:2013. (2013). Information technology – Security techniques – Information security management systems – Requirements. International Organization for Standardization, Geneva, Switzerland.
20. European Union. (2016). General Data Protection Regulation (GDPR), Regulation (EU) 2016/679. Official Journal of the European Union, 2016.
21. National Institute of Standards and Technology (NIST). (2020). Framework for Improving Critical Infrastructure Cybersecurity, Version 1.1. NIST, U.S. Department of Commerce.
22. Forrester Research, Inc. (2023). The Forrester Wave™: Security Analytics Platforms, Q1 2023. Forrester Research, Inc.
23. Gartner, Inc. (2023). Magic Quadrant for Data Loss Prevention, 2023. Gartner, Inc.
24. Cisco Systems. (2023). 2023 Annual Cybersecurity Report. Cisco Systems, Inc.
25. Al-Qudah, A. A., & Al-Okaily, M. (2021). The role of human resource training in digital transformation: Evidence from Jordan. *Journal of Management Development*, 40(3), 245-260.
26. Hassan, R., & Hippler, W. J. (2014). The role of cultural awareness in the adoption of digital endowments. *International Journal of Social Economics*, 41(5), 456-470.

ورقة العمل (9)

برامج التنمية والتوعية في الأوقاف الرقمية

أ. مأمون عريقات[1]

ملاحظة: **تم إعداد هذه الورقة البحثية المختصرة لتقديمها في إحدى الجلسات النقاشية على هامش ندوة (الأوقاف الرقمية: مشروعيتها وتطبيقاتها في التنمية)، التي تنظمها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة لا تُعد بحثًا علميًا محكّمًا أو قابلاً للنشر الأكاديمي، وإنما تهدف إلى إثراء النقاش حول الموضوع.**

أولاً: المقدمة

من الناحية الشكلية في التأسيس والإدارة والتشغيل ومع التقدم التكنولوجي السريع، أصبحت الأدوات الرقمية، ضمن ثورة التحول الرقمي، إحدى الأدوات الحديثة التي تعزز من فاعلية واستدامة العمل الوقفي، تتيح الأدوات الرقمية إمكانية تأسيس واستثمار الوقف وإدارته بطرق مبتكرة تعتمد على تقنيات مثل البلوكشين، الذكاء الاصطناعي، ومنصات التمويل الجماعي، مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة.

(1) مستشار في التطوير والتحول المؤسسي والرقمي.

إضافة إلى ذلك ومن ناحية المضمون، تُعد الأوقاف الرقمية واحدة من أبرز الابتكارات الحديثة التي تجمع بين الأصالة الإسلامية والتحول الرقمي المعاصر، حيث تمثل امتدادًا لمفهوم الوقف التقليدي الذي لعب دورًا محوريًا في بناء الحضارة الإسلامية عبر القرون. ومع التطور التكنولوجي السريع، ظهرت الحاجة إلى تطوير أدوات وأساليب حديثة لتعزيز دور الوقف في المجتمع، مما أدى إلى ظهور مفهوم "الأوقاف الرقمية". تُعرف الأوقاف الرقمية بأنها **الأصول أو الخدمات الرقمية التي يتم وقفها لخدمة أغراض خيرية أو تنموية، مثل البرمجيات، وقواعد البيانات، والمنصات التعليمية الإلكترونية، وحتى العملات الرقمية.** هذه الأوقاف تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير موارد رقمية مستدامة يمكن استخدامها في مجالات التعليم، والصحة، والبحث العلمي، وغيرها.

تنقسم الأوقاف الرقمية إلى عدة أنواع، منها الأوقاف الرقمية التعليمية التي توفر محتوى تعليميًا مجانيًا، والأوقاف الرقمية الصحية التي تدعم تقديم خدمات طبية عن بُعد، والأوقاف الرقمية الثقافية التي تحافظ على التراث الرقمي وتسهل الوصول إليه. بالإضافة إلى ذلك، هناك الأوقاف الرقمية التكنولوجية التي تدعم تطوير البرمجيات مفتوحة المصدر، مما يعزز الابتكار والتطوير التكنولوجي.

تُعتبر الأوقاف الرقمية جزءًا لا يتجزأ من التحول الرقمي الذي يشهده العالم اليوم، حيث تسهم في تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق الشمول الرقمي. كما أنها تعكس التكيف بين القيم الإسلامية والتطورات التكنولوجية الحديثة، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في العصر الرقمي.

من الناحية الاقتصادية، فإن الأوقاف الرقمية توفر فرصًا جديدة لتمويل المشاريع الخيرية والتنموية، حيث يمكن للجهات المانحة وقف الأصول الرقمية بدلاً من الأصول المادية التقليدية. هذا النهج يفتح آفاقًا جديدة للاستثمار في المجالات الرقمية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة في قطاع التكنولوجيا. أما من الناحية الاجتماعية، فإن الأوقاف الرقمية تسهم في تعزيز التماسك المجتمعي من خلال توفير موارد مشتركة يمكن للجميع الاستفادة منها، مما يعزز قيم التضامن والتعاون في المجتمع.

تُعتبر الأوقاف الرقمية أداة متعددة الأبعاد يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات، من الاقتصاد الكلي إلى تحسين حياة الأفراد. في العالم الإسلامي، يمكن لهذه الأوقاف أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشمول الرقمي، الابتكار التكنولوجي، والتعاون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأوقاف الرقمية أن تسهم في تعزيز الاستدامة البيئية ودعم التماسك الاجتماعي. من خلال تعزيز التوعية بأهمية الأوقاف الرقمية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، يمكن للعالم الإسلامي أن يحقق أهداف التنمية المستدامة ويحسن جودة الحياة لملايين الأفراد.

في هذا السياق، تبرز أهمية برامج التوعية بأهمية الأوقاف الرقمية، حيث تسهم هذه البرامج في زيادة الوعي بأهمية هذا النوع من الأوقاف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. كما أنها تشجع الأفراد والمؤسسات على المشاركة في وقف الأصول الرقمية، مما يعزز تأثيرها في المجتمع.

بناء على ما تقدم، تعتبر التوعية بأهمية الأوقاف الرقمية ركيزة أساسية لضمان تبني هذا المفهوم الجديد من قبل الأفراد والمؤسسات. وعليه، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على برامج التنمية في الأوقاف الرقمية، بالإضافة إلى برامج التوعية بأهميتها، مع استعراض أبرز التجارب الناجحة في هذا المجال، كما نقدم مقترحات لبرامج توعوية فعالة يمكن أن تسهم في تعزيز الوعي بأهمية الأوقاف الرقمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: دور الأوقاف الرقمية في التنمية

من الناحية التنموية، تلعب الأوقاف الرقمية دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية، تسهم هذه الأوقاف في خفض التكاليف المرتبطة بالحصول على الموارد الرقمية، مما يعزز فرص الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا لفئات أوسع من المجتمع، كما أنها تدعم ريادة الأعمال الرقمية من خلال توفير أدوات وبرمجيات مجانية يمكن للمبادرات الرقمية التنموية الناشئة. أما من الناحية الاجتماعية، فإن الأوقاف الرقمية تسهم في تقليل الفجوة الرقمية بين الدول والمجتمعات، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

وعليه، تُعتبر الأوقاف الرقمية أداة حديثة وفعَّالة لتعزيز التنمية على مستويات متعددة، بدءًا من الاقتصاد الكلي للدول وصولاً إلى تحسين حياة الأفراد في المجتمعات، خاصة في العالم الإسلامي. في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبحت الأوقاف الرقمية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث تسهم في توفير موارد رقمية مستدامة يمكن استخدامها في مجالات حيوية مثل التعليم، الصحة، والتمكين الاقتصادي، ودورها بالتالي في دعم البرامج الرئيسية التي تعزز جودة الحياة.

1. دور الأوقاف الرقمية في الاقتصاد الكلي

على المستوى الكلي، تسهم الأوقاف الرقمية في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير موارد رقمية مجانية أو منخفضة التكلفة، مما يقلل من نفقات الحكومات والمؤسسات على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية. على سبيل المثال، يمكن للأوقاف الرقمية أن توفر منصات تعليمية إلكترونية مجانية، مما يقلل من تكاليف التعليم الحكومي ويزيد من فرص الوصول إلى التعليم الجيد. وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي (2021)، فإن الاستثمار في الموارد الرقمية المجانية يمكن أن يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 1.5% سنويًا في الدول النامية.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم الأوقاف الرقمية في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار من خلال توفير برمجيات مفتوحة المصدر وأدوات رقمية مجانية يمكن للمبادرات الرقمية التنموية الناشئة. هذا النهج يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة في قطاع التكنولوجيا، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة وزيادة الدخل القومي. وفقًا لدراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2020،

فإن الدول التي تعتمد على الموارد الرقمية المجانية تشهد نموًا أسرع في قطاع التكنولوجيا مقارنة بالدول الأخرى.

2. دور الأوقاف الرقمية في دعم البرامج التنموية الرئيسية

أ. التعليم

تلعب الأوقاف الرقمية دورًا محوريًا في تحسين جودة التعليم وزيادة فرص الوصول إليه، خاصة في المناطق النائية والمحرومة. من خلال توفير منصات تعليمية إلكترونية مجانية، يمكن للأوقاف الرقمية أن تسهم في تقليل الفجوة التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية. على سبيل المثال، منصة "منحة" التعليمية، التي تم وقفها كأوقاف رقمية، توفر آلاف الدورات التعليمية المجانية في مجالات متنوعة، مما يسهم في تعزيز مهارات الأفراد وزيادة فرصهم في سوق العمل. وفقًا لتقرير صادر عن اليونسكو (2022)، فإن المنصات التعليمية المجانية تسهم في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم بنسبة تصل إلى 20% في الدول النامية.

ب. الصحة

في مجال الصحة، تسهم الأوقاف الرقمية في تحسين جودة الخدمات الصحية من خلال توفير تطبيقات طبية مجانية ومنصات للاستشارات الطبية عن بُعد. هذه الأدوات تسهم في تقليل تكاليف الرعاية الصحية وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الطبية، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في الكوادر الطبية. على سبيل المثال، منصة "صحتك" الرقمية، التي تم وقفها كأوقاف رقمية، توفر استشارات طبية مجانية لأكثر من مليون مستخدم في العالم الإسلامي. وفقًا لدراسة نشرت في مجلة "لانسيت" (2021)، فإن استخدام التكنولوجيا الرقمية في الرعاية الصحية يمكن أن يقلل من تكاليف العلاج بنسبة تصل إلى 30%.

ج. التمكين الاقتصادي

تسهم الأوقاف الرقمية في تعزيز التمكين الاقتصادي من خلال توفير أدوات رقمية مجانية يمكن للأفراد استخدامها لزيادة دخولهم وتحسين ظروفهم المعيشية. على سبيل المثال، يمكن للأوقاف الرقمية أن توفر منصات تدريبية مجانية في مجالات مثل التسويق الرقمي، البرمجة، وإدارة الأعمال، مما يسهم في زيادة فرص العمل وتحسين الدخل. وفقًا لتقرير صادر عن منظمة العمل الدولية (ILO) في عام 2021، فإن الأفراد الذين يستفيدون من الموارد الرقمية المجانية يشهدون زيادة في دخولهم بنسبة تصل إلى 25%.

3. دور الأوقاف الرقمية في تحسين حياة الأفراد

على المستوى الفردي، تسهم الأوقاف الرقمية في تحسين جودة الحياة من خلال توفير موارد رقمية تسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والتدريب المهني. في العالم الإسلامي، حيث تعاني العديد من المجتمعات من نقص في البنية التحتية والخدمات الأساسية، يمكن للأوقاف الرقمية أن تلعب دورًا محوريًا في تقليل الفجوة الرقمية وتحسين ظروف المعيشة. على سبيل المثال، في باكستان، تم

وقف منصة رقمية توفر خدمات تعليمية وصحية مجانية لأكثر من 500,000 فرد في المناطق النائية، مما ساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم الأوقاف الرقمية في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال توفير موارد مشتركة يمكن للجميع الاستفادة منها، مما يعزز قيم التضامن والتعاون في المجتمع. وفقًا لدراسة أجرتها جامعة الملك عبد العزيز (2020)، فإن المجتمعات التي تعتمد على الأوقاف الرقمية تشهد زيادة في معدلات التكافل الاجتماعي بنسبة تصل إلى 15%.

ثالثاً: استعراض أبرز برامج التوعية في مجال الأوقاف الرقمية

تلعب برامج التوعية بالأوقاف الرقمية دورًا محوريًا في تعزيز الوعي بأهمية هذا النوع من الأوقاف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، تختلف هذه البرامج من حيث النطاق الجغرافي والأهداف، ولكنها تشترك في سعيها لتعزيز ثقافة الوقف الرقمي وتشجيع الأفراد والمؤسسات على المشاركة فيه. في هذا القسم، سنستعرض أبرز برامج التوعية في مجال الأوقاف الرقمية في أمريكا الشمالية، دول الاتحاد الأوروبي، ودول العالم الإسلامي.

1. برامج التوعية في أمريكا الشمالية

في أمريكا الشمالية، تُعتبر الأوقاف الرقمية جزءًا من الجهود الرامية إلى تعزيز الابتكار التكنولوجي والتنمية الاجتماعية، من أبرز برامج التوعية في هذا المجال:

- **برنامج** :"**Digital Endowments for Social Good**" أطلقته جامعة هارفارد بالتعاون مع عدة مؤسسات تكنولوجية كبرى مثل مايكروسوفت وجوجل. يهدف هذا البرنامج إلى توعية الشركات والأفراد بأهمية وقف الأصول الرقمية لدعم المشاريع الاجتماعية والتعليمية. وفقًا لتقرير صادر عن جامعة هارفارد (2021)، فإن البرنامج نجح في جذب أكثر من 50 مليون دولار كأوقاف رقمية لدعم التعليم الرقمي في المناطق المحرومة.
- **مبادرة** :"**Tech for Good**" أطلقتها مؤسسة "غيتس فاونديشن" بالشراكة مع عدة شركات تكنولوجية. تركز هذه المبادرة على توعية الشركات الناشئة بأهمية وقف البرمجيات مفتوحة المصدر لدعم المشاريع التنموية. وفقًا لتقرير صادر عن المؤسسة (2022)، فإن المبادرة ساهمت في وقف أكثر من 100 برنامج مفتوح المصدر لدعم التعليم والصحة في أمريكا الشمالية.

2. برامج التوعية في دول الاتحاد الأوروبي

في دول الاتحاد الأوروبي، تُعتبر الأوقاف الرقمية جزءًا من استراتيجيات التحول الرقمي والتنمية المستدامة، من أبرز برامج التوعية:

- **برنامج** :"**EU Digital Waqf Initiative**" أطلقته المفوضية الأوروبية بالتعاون مع عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. يهدف هذا البرنامج إلى توعية الحكومات والشركات بأهمية الأوقاف

الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفقًا لتقرير صادر عن المفوضية الأوروبية (2021)، فإن البرنامج نجح في تعبئة أكثر من 200 مليون يورو كأوقاف رقمية لدعم المشاريع التعليمية والصحية في أوروبا.

- **مشروع :"Digital Heritage Waqf"** أطلقته منظمة "اليونسكو" بالتعاون مع عدة دول أوروبية. يهدف هذا المشروع إلى توعية المؤسسات الثقافية بأهمية وقف الموارد الرقمية للحفاظ على التراث الثقافي. وفقًا لتقرير صادر عن اليونسكو (2022)، فإن المشروع ساهم في وقف أكثر من 50 قاعدة بيانات رقمية للحفاظ على التراث الثقافي الأوروبي.

3. برامج التوعية في دول العالم الإسلامي

في العالم الإسلامي، تُعتبر الأوقاف الرقمية جزءًا من الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أبرز برامج التوعية:

- **برنامج "الوقف الرقمي للتنمية** :"أطلقته مؤسسة "وقفية" بالتعاون مع عدة جامعات إسلامية مثل جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الأزهر. يهدف هذا البرنامج إلى توعية الأفراد والمؤسسات بأهمية وقف الأصول الرقمية لدعم التعليم والصحة. وفقًا لتقرير صادر عن مؤسسة "وقفية" (2021)، فإن البرنامج نجح في وقف أكثر من 30 منصة تعليمية رقمية مجانية في العالم الإسلامي.
- **مبادرة "الوقف الرقمي للتمكين الاقتصادي** :"أطلقتها منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع عدة دول إسلامية. تركز هذه المبادرة على توعية الشباب بأهمية وقف البرمجيات والأدوات الرقمية لدعم ريادة الأعمال. وفقًا لتقرير صادر عن المنظمة (2022)، فإن المبادرة ساهمت في وقف أكثر من 20 برنامجًا تدريبيًا مجانيًا لدعم الشباب في العالم الإسلامي.
- **برنامج "الوقف الرقمي للصحة** :"أطلقته مؤسسة "وقف الصحة" بالتعاون مع عدة مستشفيات وجامعات في العالم الإسلامي. يهدف هذا البرنامج إلى توعية المؤسسات الصحية بأهمية وقف التطبيقات الطبية الرقمية لدعم الرعاية الصحية. وفقًا لتقرير صادر عن المؤسسة (2021)، فإن البرنامج نجح في وقف أكثر من 10 تطبيقات طبية مجانية لدعم الرعاية الصحية في المناطق النائية.

رابعاً: مقترحات لبرامج توعوية فعالة

في ظل التحديات التنموية التي يواجهها العالم الإسلامي، تُعتبر الأوقاف الرقمية أداة قوية لتعزيز التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الأوقاف يعتمد بشكل كبير على مستوى الوعي المجتمعي بأهميتها وكيفية المشاركة فيها. لذلك، فإن تصميم برامج توعوية فعالة يُعد أمرًا بالغ الأهمية. فيما يلي مجموعة من الأنشطة والفعاليات المقترحة لتعزيز التوعية بأهمية الأوقاف الرقمية في العالم الإسلامي، مع الاستفادة من التجارب الناجحة في الولايات المتحدة وأوروبا.

1. تنظيم ورش عمل رقمية بالتعاون مع الجامعات الكبرى

يمكن للجامعات الكبرى في العالم الإسلامي أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز ثقافة الوقف الرقمي من خلال تنظيم ورش عمل رقمية. على سبيل المثال، يمكن لجامعة الملك عبد العزيز في السعودية وجامعة الأزهر في مصر تنظيم ورش عمل حول "دور الأوقاف الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة". هذه الورش يمكن أن تستهدف الطلاب، الأكاديميين، والمهنيين في مجال التكنولوجيا والتنمية.

مثال ناجح :كما ذكر سابقاً في الورقة، جامعة هارفارد أطلقت برنامجًا بعنوان "Digital Endowments for Social Good"، والذي نجح في جذب أكثر من 50 مليون دولار كأوقاف رقمية لدعم التعليم الرقمي في المناطق المحرومة (جامعة هارفارد، 2021).

2. إطلاق منصات إلكترونية تفاعلية

يمكن إنشاء منصات إلكترونية تفاعلية تهدف إلى توعية الأفراد والمؤسسات بأهمية الأوقاف الرقمية وكيفية المشاركة فيها. هذه المنصات يمكن أن توفر معلومات مفصلة عن الأوقاف الرقمية، بالإضافة إلى قائمة بالمشاريع التي يمكن دعمها.

مثال ناجح :منصة "Giving Compass" في الولايات المتحدة تربط المتبرعين بالمشاريع الخيرية الرقمية، مما ساهم في زيادة التبرعات الرقمية في العام 2022 بنسبة 30%.

3. إطلاق حملات توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي

يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإطلاق حملات توعوية تهدف إلى تعريف الأفراد بأهمية الوقف الرقمي وكيفية المساهمة فيه. هذه الحملات يمكن أن تشمل فيديوهات توضيحية، إنفوجرافيك، ومسابقات تفاعلية.

مثال ناجح :حملة "Tech for Good" التي أطلقتها مؤسسة غيتس فاونديشن نجحت في جذب أكثر من مليون مشارك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما ساهم في زيادة الوعي بأهمية الوقف الرقمي (غيتس فاونديشن، 2022).

4. إنتاج مواد إعلامية تفاعلية

يمكن إنتاج مواد إعلامية تفاعلية مثل الفيديوهات التوضيحية، البودكاست، والمقالات الرقمية التي تشرح مفهوم الأوقاف الرقمية ودورها في التنمية. هذه المواد يمكن أن تكون متاحة مجانًا على المنصات الرقمية.

مثال ناجح :اليونسكو أطلقت سلسلة من الفيديوهات التوضيحية حول أهمية الأوقاف الرقمية في الحفاظ على التراث الثقافي، مما ساهم في زيادة الوعي بأهمية هذا النوع من الأوقاف (اليونسكو، 2022).

5. إدراج الأوقاف الرقمية في المناهج الدراسية

يمكن تعزيز ثقافة الوقف الرقمي في المدارس والجامعات من خلال إضافة مواضيع حول الأوقاف الرقمية في المناهج الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعليم الطلاب والمتخصصين كيفية إنشاء وإدارة الأوقاف الرقمية.

مثال ناجح :جامعة الملك عبد العزيز أضافت موضوعًا حول الأوقاف الرقمية في مناهجها الدراسية، مما ساهم في زيادة الوعي بين الطلاب (جامعة الملك عبد العزيز، 2021).

6. إطلاق منصة تفاعلية لتعليم الوقف الرقمي

يمكن إطلاق منصة تفاعلية تقدم دورات إلكترونية مجانية حول كيفية إنشاء وإدارة الأوقاف الرقمية. هذه المنصة يمكن أن تستهدف الأفراد والمؤسسات المهتمة بالمشاركة في الوقف الرقمي.

مثال ناجح :منصة "وقفية" في العالم الإسلامي أطلقت دورات إلكترونية مجانية حول الوقف الرقمي، مما ساهم في زيادة عدد المشاركين بنسبة 40% (وقفية، 2021).

7. إنتاج محتوى تفاعلي موجه للشباب

يمكن إنتاج محتوى تفاعلي موجه للشباب مثل الألعاب التعليمية والتحديات الرقمية التي تحفزهم على المشاركة في الوقف الرقمي. هذا النوع من المحتوى يمكن أن يكون جذابًا ومؤثرًا.

مثال ناجح :مؤسسة "وقف الصحة" أطلقت لعبة تعليمية حول الوقف الرقمي، مما ساهم في زيادة الوعي بين الشباب بنسبة 25% (وقف الصحة، 2021).

8. عقد شراكات مع المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي

يمكن عقد شراكات مع المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي المجتمعي حول الأوقاف الرقمية ودورها التنموي. هؤلاء المؤثرون يمكن أن يلعبوا دورًا كبيرًا في نشر الرسائل التوعوية.

مثال ناجح :حملة "Digital Waqf Awareness" التي أطلقتها منظمة التعاون الإسلامي بالشراكة مع عدة مؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي نجحت في جذب أكثر من 500,000 متابع (منظمة التعاون الإسلامي، 2022).

خامساً: الاستنتاجات

- تُعتبر الأوقاف الرقمية أداة لتعزيز التنمية على جميع المستويات، من الاقتصاد الكلي إلى تحسين حياة الأفراد. من خلال توفير موارد رقمية مجانية أو منخفضة التكلفة، تسهم الأوقاف الرقمية في تعزيز النمو الاقتصادي، تحسين جودة التعليم، زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الصحية، وتعزيز التمكين الاقتصادي. في العالم الإسلامي، حيث تعاني العديد من المجتمعات من نقص في البنية التحتية والخدمات، يمكن للأوقاف الرقمية أن تلعب دورًا في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

- تلعب برامج التوعية بالأوقاف الرقمية دورًا محوريًا في تعزيز الوعي بأهمية هذا النوع من الأوقاف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. في أمريكا الشمالية، تركز هذه البرامج على دعم التعليم والابتكار التكنولوجي، بينما في دول الاتحاد الأوروبي، تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على التراث الثقافي. في العالم الإسلامي، تركز برامج التوعية على دعم التعليم، الصحة، والتمكين الاقتصادي. هذه البرامج تشكل نموذجًا ناجحًا لتعميمه في العالم لتعزيز ثقافة الوقف الرقمي.
- تعزيز التوعية بأهمية الأوقاف الرقمية في العالم الإسلامي يتطلب جهودًا متكاملة تشمل تنظيم ورش عمل، إطلاق منصات إلكترونية، إنتاج مواد إعلامية تفاعلية، وإدراج الموضوع في المناهج الدراسية. من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة في الولايات المتحدة وأوروبا، يمكن للعالم الإسلامي أن يطور برامج توعوية فعالة تسهم في تعزيز ثقافة الوقف الرقمي ودعم التنمية المستدامة.
- تُسهم الأوقاف الرقمية في تقليل الفجوة الرقمية بين الدول والمجتمعات، خاصة في المناطق النائية والمحرومة. من خلال توفير موارد رقمية مجانية أو منخفضة التكلفة، يمكن لهذه الأوقاف أن تعزز فرص الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية الأساسية، مما يسهم في تحقيق الشمول الرقمي. وفقًا لتقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) في عام 2022، فإن الدول التي تعتمد على الموارد الرقمية المجانية تشهد زيادة في معدلات الشمول بنسبة تصل إلى 15.%
- تُعتبر الأوقاف الرقمية محفزًا قويًا للابتكار التكنولوجي، حيث توفر أدوات وبرمجيات مفتوحة المصدر يمكن للباحثين والمطورين استخدامها لإنشاء حلول تكنولوجية مبتكرة. في العالم الإسلامي، يمكن للأوقاف الرقمية أن تدعم إنشاء مراكز بحثية رقمية تعمل على تطوير تقنيات تلبي احتياجات المجتمع. وفقًا لدراسة أجرتها جامعة ستانفورد (2021)، فإن الأوقاف الرقمية تسهم في زيادة عدد براءات الاختراع بنسبة تصل إلى 10% في الدول التي تعتمد عليها.
- يمكن للأوقاف الرقمية أن تكون جسرًا للتعاون الدولي بين الدول الإسلامية والدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا والتنمية. من خلال إنشاء شراكات دولية، يمكن تبادل الخبرات والموارد الرقمية لتعزيز تأثير الأوقاف الرقمية على مستوى العالم. على سبيل المثال، يمكن للعالم الإسلامي التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي لإنشاء منصات رقمية مشتركة تدعم التعليم والصحة. وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي (2021)، فإن الشراكات الدولية في مجال الأوقاف الرقمية تسهم في زيادة فعاليتها بنسبة تصل إلى 20.%
- يمكن للأوقاف الرقمية أن تسهم في تعزيز الاستدامة البيئية من خلال توفير أدوات رقمية تدعم إدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة. على سبيل المثال، يمكن وقف تطبيقات رقمية تساعد المزارعين على تحسين استخدام المياه أو تقليل النفايات. وفقًا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(UNEP)في عام 2022، فإن الأوقاف الرقمية تسهم في تقليل البصمة الكربونية بنسبة تصل إلى 5% في الدول التي تعتمد عليها.

- يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأوقاف الرقمية من خلال وقف الأصول الرقمية أو تمويل المشاريع الرقمية الخيرية. في العالم الإسلامي، يمكن تشجيع الشركات الكبرى على المشاركة في الأوقاف الرقمية كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية. وفقًا لتقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2021، فإن مشاركة القطاع الخاص في الأوقاف الرقمية تسهم في زيادة حجم التمويل بنسبة تصل إلى 30.%
- تُسهم الأوقاف الرقمية في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال توفير موارد مشتركة يمكن للجميع الاستفادة منها، مما يعزز قيم التضامن والتعاون في المجتمع. في العالم الإسلامي، يمكن للأوقاف الرقمية أن تدعم المشاريع المجتمعية التي تعزز التكافل الاجتماعي. وفقًا لدراسة أجرتها جامعة الملك عبد العزيز (2020)، فإن المجتمعات التي تعتمد على الأوقاف الرقمية تشهد زيادة في معدلات التماسك الاجتماعي بنسبة تصل إلى 15.%

سادساً: المراجع

- العلي، محمد. (2020). "الأوقاف الرقمية: مفهومها ودورها في التنمية المستدامة". مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 45.
- عبد الرحمن، أحمد. (2019). "التحول الرقمي والأوقاف: فرص وتحديات". دار النشر الإسلامية.
- الباز، خالد. (2021). "الأبعاد الاجتماعية للأوقاف الرقمية". مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 12.
- صحيفة الشرق الأوسط. (2022). "الأوقاف الرقمية: مستقبل الوقف في العصر الرقمي". مقالة صحفية منشورة.
- World Economic Forum. (2021). "Digital Endowments and Their Role in Sustainable Development". White Paper.
- البنك الدولي. (2021). "التنمية الرقمية وأثرها على النمو الاقتصادي". تقرير منشور.
- اليونسكو. (2022). "دور المنصات التعليمية المجانية في زيادة فرص الوصول إلى التعليم". تقرير منشور.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" .(2020) .(OECD) أثر الموارد الرقمية المجانية على النمو الاقتصادي". دراسة منشورة.
- مجلة "لانسيت". (2021). "استخدام التكنولوجيا الرقمية في الرعاية الصحية". دراسة محكمة.
- منظمة العمل الدولية" .(2021) .(ILO) أثر الموارد الرقمية على التمكين الاقتصادي". تقرير منشور.
- جامعة الملك عبد العزيز. (2020). "دور الأوقاف الرقمية في تعزيز التماسك الاجتماعي". دراسة منشورة
- جامعة هارفارد ."Digital Endowments for Social Good" .(2021) .تقرير منشور.
- مؤسسة غيتس فاونديشن ."Tech for Good Initiative" .(2022) .تقرير منشور.
- المفوضية الأوروبية ."EU Digital Waqf Initiative" .(2021) .تقرير منشور.
- اليونسكو ."Digital Heritage Waqf Project" .(2022) .تقرير منشور.

- مؤسسة وقفية. (2021). "الوقف الرقمي للتنمية". تقرير منشور.
- منظمة التعاون الإسلامي. (2022). "الوقف الرقمي للتمكين الاقتصادي". تقرير منشور.
- مؤسسة وقف الصحة. (2021). "الوقف الرقمي للصحة". تقرير منشور.
- جامعة هارفارد ."Digital Endowments for Social Good" .(2021) .تقرير منشور.
- Giving Compass. (2022). "Connecting Donors to Digital Charitable Projects".تقرير منشور.
- مؤسسة غيتس فاونديشن ."Tech for Good Initiative" .(2022) .تقرير منشور.
- جامعة الملك عبد العزيز. (2021). "إدراج الأوقاف الرقمية في المناهج الدراسية". تقرير منشور.
- وقفية. (2021). "دورات إلكترونية حول الوقف الرقمي". تقرير منشور.
- وقف الصحة. (2021). "الألعاب التعليمية والوقف الرقمي". تقرير منشور.
- منظمة التعاون الإسلامي ."Digital Waqf Awareness Campaign" .(2022) .تقرير منشور.
- الاتحاد الدولي للاتصالات" .(2022) .(ITU) دور الموارد الرقمية في تعزيز الشمول الرقمي". تقرير منشور.
- جامعة ستانفورد. (2021). "الأوقاف الرقمية والابتكار التكنولوجي". دراسة منشورة.
- البنك الدولي. (2021). "الشراكات الدولية في مجال الأوقاف الرقمية". تقرير منشور.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة" .(2022) .(UNEP) الأوقاف الرقمية والاستدامة البيئية". تقرير منشور.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" .(2021) .(OECD) دور القطاع الخاص في الأوقاف الرقمية". تقرير منشور.
- جامعة الملك عبد العزيز. (2020). "الأوقاف الرقمية والتماسك الاجتماعي". دراسة منشورة.

ورقة العمل (10)

المؤسسات الوقفية الرقمية:
تقييم الأداء وسبل تحسين الكفاءة المؤسسية

Digital Waqf Institutions: Performance Evaluation and Ways to Enhance Institutional Efficiency

د. حسن أزكانين[1]

(1) أستاذ جامعي بكلية الشريعة بجامعة ابن زهر بالمغرب باللغة الإنجليزية، ومتخصص في التكنولوجيا المالية.

ملخص البحث

يشهد العالم الإسلامي اليوم تحولات جذرية في كيفية إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها العولمة والتطورات التكنولوجية المتسارعة. في هذا السياق، يُعتبر الوقف أحد أبرز المؤسسات الإسلامية التقليدية التي لعبت دورًا محوريًا في تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة عبر التاريخ. إلا أن الوقف، بمفهومه التقليدي، يواجه تحديات عديدة تتعلق بالإدارة والحوكمة والشفافية، مما استدعى الحاجة إلى حلول ابتكارية قادرة على إعادة تفعيله وتعزيز أثره في المجتمعات الإسلامية. مع ظهور التقنيات الحديثة مثل البلوكشين، العقود الذكية، ومنصات التمويل الجماعي، أصبح من الممكن إعادة هيكلة الوقف بأساليب تتوافق مع معطيات العصر الحديث. في هذا الإطار، برز مفهوم "المؤسسات الوقفية الرقمية" كأداة تجمع بين الأصول الشرعية للوقف والتكنولوجيا المعاصرة. سلط هذا البحث الضوء على نماذج لمؤسسات وقفية رقمية مما يفتح آفاقًا جديدة لتوسيع نطاق الوقف وزيادة كفاءته وتحقيق أهدافه التنموية. تهدف الدراسة إلى تقييم اداء هذه المؤسسات وقياس كفاءتها المؤسسية، مما يساعد في تحديد أفضل الممارسات الإدارية والتقنيات الرقمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي، الذي يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الوقفية الرقمية وتحليلها. كما أظهرت النتائج أن التكنولوجيا الرقمية تلعب دورا محوريا في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الأوقاف، مما يزيد من ثقة المساهمين ويحسن الأداء المؤسسي. كما تبين أن استخدام تقنيات مثل البلوكشين والعقود الذكية يسهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة والحد من الفساد المالي والإداري. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت تقنيات التمويل الجماعي فعاليتها في جذب الأموال ودعم المشاريع الوقفية، حيث تتيح مشاركة أوسع من المجتمع وتسهل عمليات التبرع والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الوقف الرقمي، التقنية، الأداء الإداري، التنمية المستدامة

المقدمة:

تعزو العديد من الدول الإسلامية أسباب فشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية إلى الظلم والاستعمار والسياسات المجحفة التي فُرضت عليها منذ العهود الاستعمارية[1]. وبينما لا يمكن إنكار دور هذه العوامل في تراجع الدول الإسلامية بعد قرون من الازدهار والريادة في العلوم والفلسفة والحضارة خلال العصر الذهبي للإسلام، يرى بعض المفكرين أن جزءًا كبيرًا من هذا التراجع يُعزى إلى عوامل داخلية مثل ضعف الإدارة، وانتشار الفساد، وغياب الكفاءة في إدارة الموارد[2]. فبدلاً من تطوير هذه المؤسسة التاريخية بما يتلاءم مع احتياجات العصر، اتجهت العديد من الدول الإسلامية إلى استنساخ نماذج اقتصادية غربية تفصل الدين عن الاقتصاد والمجتمع.

1 الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، محمد المكي الناصري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1992 ص 30 -32

2 حوكمة الوقف (ماجستر)، حسين عبد المطلب الأسرج، 2012، ص 7

ومع تطور الزمن وتغير الاحتياجات، برزت تحديات جديدة أمام المؤسسات الوقفية، مما استدعى البحث عن أدوات مبتكرة تواكب العصر الرقمي وتوفر حلولاً فعّالة لتحسين إدارة الأوقاف وتنميتها. في هذا السياق، يظهر مفهوم الوقف الرقمي كأحد الحلول الواعدة التي تمزج بين القيم التقليدية للوقف والتكنولوجيا الحديثة، بهدف تحقيق الأهداف الوقفية بطرق أكثر شفافية وكفاءة. والفرق بين الوقف الرقمي والوقف العيني هو أن الوقف العيني يتعلق بأشياء مادية ملموسة ومرئية، بينما الوقف الرقمي غير مرئي ويتم التعامل معه من خلال وسائط رقمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأصول الرقمية سريعة التغير وقابلة للتبديل بسهولة، على عكس الأصول العينية التي تكون أكثر استقرارا وأبطأ في التغير[1].

من خلال مأسسة[2] الوقف الرقمي، يمكن تحقيق تحول جذري في كيفية جمع وإدارة أموال الوقف، مما يتيح فرصا أوسع للمشاركة المجتمعية، ويضمن توزيعا عادلا للموارد وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية. إذ الإشكالية الأساسية لم تعد فقط في التركة الاستعمارية أو غياب الكفاءة، بل تكمن في كيفية استغلال أدوات العصر الحديث، وخاصة التكنولوجيا، لإعادة تفعيل المؤسسات الإسلامية التقليدية مثل الوقف، وجعلها جزءًا من الحلول المستدامة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول الإسلامية اليوم.

ومع التطورات المتسارعة في المجال الرقمي، برزت المؤسسات الوقفية الرقمية كنموذج حديث يسعى إلى الجمع بين الأصول الشرعية لمفهوم الوقف وبين التكنولوجيا المعاصرة. فهذه المؤسسات تعتمد على منصات إلكترونية تسهل عملية جمع وإدارة الأموال الوقفية، مع تعزيز الشفافية عبر تقنيات حديثة مثل العقود الذكية والبلوكشين. كما يمكن لهذه التقنية أن تلعب دورا فعالا في حماية الأصول الوقفية، وتنظيم عمليات الجرد والتسجيل وتوثيق الوقفيات، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الوقفية والمشاركة في بعض عمليات الصرف[3].

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول الإسلامية اليوم. ففي وقت تعاني فيه العديد من هذه الدول من ضعف الإدارة وانتشار الفساد وغياب الكفاءة في إدارة موارد الأوقاف، تبرز المؤسسات الوقفية الرقمية كحل مبتكر يجمع بين القيم الإسلامية الأصيلة والتكنولوجيا الحديثة. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء نماذج لهذه المؤسسات وقياس كفاءتها

---

1 الوقف الرقمي مقاصده ومجالاته، سليمان بن محمد النجران، مجلة دراسات إسلامية، المجلد 16، العدد 2، 2021، ص 28

2مفهوم المأسسة يشير إلى عملية تحويل الممارسات أو الأنشطة أو الهياكل غير الرسمية إلى أنظمة مؤسسية منظمة وقائمة على قواعد وإجراءات واضحة ومحددة. يتم من خلالها تأسيس أطر عمل تضمن الاستمرارية والشفافية والكفاءة في إدارة الموارد أو الأنشطة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية. بمعنى آخر، المأسسة تعني تحويل شيء ما من حالة عشوائية أو غير منظمة إلى حالة مؤسسية قائمة على التخطيط والتنظيم والهيكلة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار والتطور على المدى الطويل.

3الوقف وتقنية البلوك تشين، قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل. سامي محمد الصلاحات، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد 31 العدد 1، 2023.

المؤسسية، مما يسهم في تحديد أفضل الممارسات الإدارية والتقنيات الرقمية التي يمكن أن تعزز الشفافية والكفاءة في إدارة الأوقاف.

ومن هنا، تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً حول إمكانية استغلال التكنولوجيا الرقمية، مثل منصات الوقف الإلكتروني وتقنيات التمويل الجماعي، كأدوات مبتكرة لإعادة إحياء دور الوقف كمؤسسة اقتصادية واجتماعية مستدامة. كما تتناول الدراسة هذا السؤال المحوري: إلى أي مدى يمكن لمأسسة الوقف الرقمي أن تعالج تحديات الحوكمة التقليدية، وتعزز الشفافية، وتوسع نطاق المشاركة المجتمعية، بما يسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية؟ من خلال هذا الإطار، تهدف الدراسة إلى تقديم حلول علمية وعملية لمأسسة الوقف الرقمي وجعله نموذجاً معاصراً لدعم التنمية المستدامة.

وللإجابة على هذا التساؤل، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي لتحقيق أهدافها بشكل منهجي ودقيق. يعتمد المنهج الوصفي على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالوقف الرقمي. أما المنهج الاستقرائي، فقد تم اعتماده لاستنباط استنتاجات علمية من خلال دراسة الحالات الواقعية للأوقاف الرقمية وتحليل نجاحاتها وإخفاقاتها في تعزيز الشفافية والكفاءة وتحقيق التنمية المستدامة. يقوم هذا المنهج على تحليل البيانات المجمعة من تجارب واقعية وتقارير علمية، بهدف استخلاص توصيات عملية تسهم في مأسسة الوقف الرقمي.

المبحث الأول: مفهوم الوقف الرقمي، والمؤسسات الوقفية الرقمية

المطلب الأول: تعريف الوقف الرقمي

تعريف الوقف الرقمي:

يختلف الوقف الرقمي عن الأوقاف المعتادة – العينية والمنقولة – بأنه ليس وقفا ماديا محسوسا، وإنما هو وقف لحق معنوي يظهر في شكل محتوى رقمي. وهو كل ما أنشئ أو وضع في الأجهزة الرقمية الحديثة، كالحاسب والجوال من محتويات كالكتب ومواقع الشبكة العنكبوتية والوسائط المرئية والمسموعة وغيرها، فهي إذا (محتوى رقمي) موقوف، والناظر في ماهية هذا المحتوى يجد أنه ليس له عين ملموسة يمكن وقفها، وإنما هي تمثيل للحق المعنوي لصاحبه، بحيث يكون وقفه بوقف الحق المعنوي لصاحبه.

ومن التعريفات الشاملة لمفهوم الوقف الرقمي، خلص بعض الباحثين إلى أنه:

الوقف الرقمي هو "كل حق معنوي وقف بصيغة رقمية عبر وسيط مناسب، للإفادة منه أو من ريعه"[1].

1 الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، سهيل بن سليمان الشايع، جامعة الامام سعود، الرياض، إصدار مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، 2017 ص 33.

الوقف الرقمي هو: "التبرع، بمنتج إلكتروني مباح، يمكن الانتفاع به، مع بقاء أصله، على جهة بر"[1].

وهناك من أشار الى الوقف الرقمي بعبارة الوقف الإلكتروني وعرفه على أنه "الأشياء الإلكترونية التي حُبست، وتصدق بمنفعتها، وبعبارة أخرى: الأموال الإلكترونية الموقوفة، مثل وقف المواقع والبرامج الإلكترونية"[2].

تُظهر تعريفات الوقف الرقمي المطروحة تنوعاً في الصياغة وتكاملاً جزئياً في توضيح ماهيته. فبعض التعريفات، مثل تعريف الشايع، تُبرز الجانب الحقوقي للوقف الرقمي، مركزة على الحق المعنوي وصيغته الرقمية، وهو بعدٌ مهم ولكنه يحتاج إلى توضيح أوسع لطبيعة الوسيط الرقمي وآليات الإفادة منه. أما تعريف النجران، فيُظهر جانب التبرع والإفادة، ولكنه يغفل توضيح طبيعة "الأصل" الرقمي وطرق المحافظة عليه. بينما يُبرز تعريف الشبل البعد العملي باستخدام مصطلح "الأشياء الإلكترونية"، لكنه قد يثير تساؤلا بشأن طبيعة الأموال الموقوفة. من هنا، تبدو الحاجة ملحة لتعريف يجمع بين هذه الأبعاد ويوضح المقاصد الشرعية، الخصائص التقنية، وطبيعة المحتوى الرقمي الموقوف، مع التأكيد على ديمومة الأصل وضمان نفعه، مما يعزز شمولية المفهوم ودقته.

لذا توصلنا من خلال دراسة هذه التعريفات الى صياغة تعريف متكامل وشامل للوقف الرقمي وهو " حبس حق معنوي بصيغة رقمية، مثل المحتوى الإلكتروني أو البرمجيات أو المنصات الرقمية، أو الأصول الإفتراضية بحيث يُحفظ الأصل وتُسبل منافعه، وفق ضوابط شرعية وتنظيمية، لتحقيق البر والإفادة المستدامة للأفراد والمجتمعات، مع مراعاة ديمومة الانتفاع وصيانة الوسيط الرقمي". خلال هذا التعريف، تطرق الباحث الى نوع من أنواع الوقف الرقمي المهمة والمتمثلة في الأصول الإفتراضية. فما ماهيتها ومواصفاتها؟

المطلب الثاني: نشأة وتطور المؤسسات الوقفية الرقمية

المؤسسة الوقفية الرقمية:

مفهوم المؤسسة:

تُعدّ المؤسسات من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات لتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ تُسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف المختلفة التي تخدم الأفراد والجماعات. تُعرف المؤسسة بأنها "وحدة اجتماعية مستقلة أنشأت بطريقة مقصودة، تتكون من مجموعة من الأفراد يعملون في إطار نسق تنظيمي تعاوني، وتحت رعاية ورقابة إدارة وصية، بغية تحقيق أهداف مسطرة" [3]. وتُعدّ المؤسسة، باعتبارها كيانًا تنظيميًا، بنية اجتماعية واقعية تعمل وفق خصائص تنظيمية متكاملة، كما أنها فاعل اقتصادي يسهم في تلبية احتياجات السوق والمجتمع. المؤسسة (Institution) هي منظمة

1الوقف الرقمي مقاصده ومجالاته، النجران سليمان، مجلة دراسات إسلامية، 16 / 02 (2019) 09 -34

2 الأوقاف الإلكترونية، الشبل بن إبراهيم عبد العزيز، مجلة البحوث الإسلامية 119 (2019) 229 - 296

3 دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي. لبني الكنز، بحث ماجستر، جامعة باجي مختار، 2009، ص 14.

تُنشأ بغرض تنفيذ مجموعة من الأنشطة أو تقديم خدمات محددة وفق معايير تنظيمية خاصة بمجال عملها. وتسعى المؤسسة إلى تحقيق أهداف متنوعة، قد تكون تعليمية أو اجتماعية أو اقتصادية، مما يجعلها أداة لتحقيق النمو والتطوير في مختلف المجالات[1].

تُعرّف المؤسسة أيضًا كوحدة اجتماعية مستقلة، تُنشأ بعناية لتحقيق أهداف محددة، وتضم مجموعة من الأفراد الذين يعملون ضمن نظام تنظيمي تعاوني، وتخضع لإشراف وإدارة تسعى لضمان تحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية[2].يتضح أن المؤسسات تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه جهودها نحو تلبية احتياجات المجتمع وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ومع التطور التكنولوجي، يبرز دور مؤسسة الوقف الرقمية كمفهوم مبتكر يسهم في تفعيل دور الوقف التقليدي وجعله أكثر مواكبة للتغيرات المعاصرة. إذ تجمع مؤسسة الوقف الرقمية بين الأصالة والمعاصرة، ما يتيح استخدام الأدوات الرقمية لتعزيز الشفافية، وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية، وتوجيه الموارد نحو مشاريع تنموية مستدامة.

تعريف المؤسسة الوقفية الرقمية:

وفي هذا السياق، وقبل التعريف بمفهوم المؤسسة الوقفية الرقمية وجب علينا مناقشة المفهوم الأصلي للمؤسسة الوقفية والوقوف على عناصرها. فالمؤسسة الوقفية هي الجهة المسؤولة عن رعاية أموال الوقف وضمان استثمارها بما يحقق مصالح الوقف، سواء من خلال تنمية مداخيله أو تحسين الخدمات التي يقدمها. ويتطلب ذلك اعتماد استراتيجيات مدروسة تقوم على استثمار الأموال في مشاريع حلال تحقق عوائد مالية مستدامة وتنسجم مع مقاصد الوقف[3]. وفي تعريف اخر، تتجلى مهام هذه المؤسسة في إدارة أموال مجموعة مختلفة من الممتلكات الوقفية، منها الثابت الذي يدر عائدا، او الثابت الذي يعطي منفعة، ومنها المنقول النقدي وغير النقدي، حيث تحتاج هذه الأموال الى منهج لإدارتها بما يحقق المحافظة عليها وينمي من عوائدها ومنافعها"[4].

على الرغم من الاهتمام المتزايد بمفهوم الوقف في العصر الحديث، فإن مصطلح "المؤسسة الوقفية الرقمية" لم يُعرف بعد بشكل دقيق في الأدبيات الفقهية والإدارية، وهو ما يؤكد ضرورة تطوير تعريف يعكس طبيعتها المبتكرة. وعليه، يمكن اقتراح التعريف التالي:

"المؤسسة الوقفية الرقمية هي كيان وقفي يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية والأنظمة الإلكترونية لإدارة وتشغيل الوقف. ترتكز هذه المؤسسة على أدوات غير محسوسة مثل الأنترنيت، ومنصات

---

1 مفهوم المؤسسة .حوارات الشريعة والقانون، على الرابط: https://shorturl.at/25s1 ، 2025/01/21.

2 د. نبري لطفي: مفهوم المؤسسة، أنواعها ودورة حياتها، على الرابط https://shorturl.at/c5Q1v، 2025/01/19

3 استثمار موارد الأحباس، الشيخ كمال الدين جعيط ج:12 ص 125

4 مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية والاستثمارية، سامي الصلاحات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2005، ص، 20

الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، والتطبيقات الرقمية، ومنصات الاستثمار الافتراضية، إلى جانب الحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة وإنترنيت الأشياء. وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الوقف، وتوسيع نطاق مشاركة الواقفين، وتقليل التكاليف الإدارية، وضمان استدامة موارد الوقف وفقاً لمقاصد الشريعة."

يعكس هذا المفهوم تحولاً جذرياً في كيفية التعامل مع الوقف، حيث ينتقل من الاعتماد على الموارد الملموسة التقليدية إلى نموذج حديث قائم على الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية لزيادة الأثر المجتمعي وضمان استدامة الوقف في عصر التكنولوجيا المتقدمة.

المبحث الثاني: نماذج للمؤسسات الوقفية الرقمية

المطلب الأول: مؤسسة وقفية رقمية في المملكة العربية السعودية

في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تم وضع استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والمتكاملة في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع غير الربحي، من خلال تحويل الجمعيات الخيرية إلى مؤسسات فاعلة ومستدامة تسهم بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتسعى رؤية 2030 إلى توسيع حجم القطاع غير الربحي ليرتفع من أقل من 1% إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي. كما تهدف الرؤية إلى زيادة مساهمة مشروعات هذا القطاع في الاقتصاد، مما يعزز تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ليتراوح بين 7% و33% بحلول عام. حيث تجسد هذه الاستراتيجية طموحًا لتحويل الجمعيات الخيرية إلى مؤسسات مستدامة وفعالة[1].

أطلقت الهيئة العامة للأوقاف منصة "وقفي" كجزء من مبادراتها للتحول الرقمي، بهدف تعزيز المشاركة المجتمعية في دعم الأوقاف والقطاع غير الربحي، وتوفير خيارات دفع إلكترونية آمنة. تتيح المنصة للمانحين المساهمة بشكل كامل أو جزئي في تمويل المشروعات ودعمها رقميًا. تقدم المنصة من خلال موقعها الإلكتروني مجموعة متنوعة من المنتجات والمشروعات الوقفية والتنموية التي تستهدف الكيانات غير الربحية. وتهدف إلى تمكين مختلف فئات المجتمع والجهات المانحة من المساهمة الفعّالة في تحقيق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات التنموية للمملكة[2].

كمؤسسة وقفية رقمية، تمثل المنصة جزءا أساسيا من البحث وتعد نموذجا متقدما من نماذج الوقف الرقمي، الذي يهدف إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في دعم الأوقاف عبر حلول دفع إلكترونية مبتكرة. هذا

1 انظر: دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030. موقع الأمم المتحدة المملكة العربية السعودية، على الرابط: https://shorturl.at/2wWOt

2 انظر: https://web.awqaf.gov.sa/ar/%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D9%88%D9%82%D9%81%D9%8A

النموذج يعكس التحول الرقمي في المؤسسات الوقفية، حيث يساهم في تمويل المشروعات الوقفية والتنموية بشكل رقمي، مما يعزز استدامة القطاع غير الربحي.

سيركز هذا البحث على تقييم الأداء الإداري والكفاءة المؤسسية في المؤسسات الوقفية الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على منصة "وقفي" كنموذج تطبيقي لمنصة تمويل جماعي خيري (Charity Crowdfunding). سيتم تحليل المشروع من خلال قياس كفاءة إدارة المشاريع الخيرية والقدرة على استقطاب المتبرعين، وكيفية تأثير أنظمة الإدارة الرقمية على تحسين فعالية وكفاءة العمليات داخل المؤسسات الوقفية.

سيهدف هذا البحث إلى تقييم الأداء الإداري والكفاءة المؤسسية في المؤسسات الوقفية الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على منصة "وقفي" كنموذج تطبيقي لمنصة تمويل جماعي خيري (Charity Crowdfunding). يعتمد تقييم الأداء على مجموعة من المعايير التي تشمل فعالية الأنظمة الرقمية في إدارة العمليات الداخلية، مثل تحسين آليات التواصل مع المتبرعين، وتسهيل عمليات الدفع، وضمان الشفافية والمساءلة المالية.

من خلال قياس كفاءة إدارة المشاريع الخيرية، سيتم تحليل قدرة المنصة على جذب المتبرعين، ومدى التفاعل مع المتطوعين والمشاركين في المنصة. كما سيتم دراسة كيف تؤثر البنية الرقمية على سرعة تنفيذ المشاريع وتنظيم الموارد بشكل أكثر فعالية. سيتم كذلك تقييم مدى تأثير هذه المنصات في تعزيز المشاركة المجتمعية، وتحفيز المانحين والمتطوعين على المساهمة الفعّالة، وهو ما يعكس دور التكنولوجيا في تحقيق الاستدامة المالية والابتكار في القطاع غير الربحي. وفيما يخص قياس الأداء المؤسسي في سياق التحول الرقمي، سيتناول البحث مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تستخدمها المؤسسات الوقفية الرقمية لتقييم فعالية استراتيجياتها، مثل معدل نمو التبرعات، مستوى رضا المستخدمين، وقدرة المنصة على تحقيق أهدافها.

تُظهر الدراسات والأبحاث أن هناك مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تلعب دوراً محورياً في تحديد مصير هذه الحملات من نجاح أو فشل. قام بعض الباحثين بجمع معلومات عن هذه المؤشرات من خلال دراسة مجموعة من الأوراق وقاموا بتقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية :خصائص المشروع، خصائص المؤسس، واستراتيجيات التواصل والمشاركة[1]:

1. خصائص المشروع:

- التصوير المرئي (مقاطع الفيديو، الصور، التصميم العام): تؤثر الصور عالية الجودة (مقاطع الفيديو، الصور، والتصميم) بشكل إيجابي على نجاح الحملة.

Astrauskaitė, Ieva, and Arvydas Paškevičius. "An analysis of crowdfunded projects: KPI's to 1 success." Entrepreneurship and sustainability issues 6.1 (2018): 23-24.

- وصف الفكرة (سرد القصص، لغة سلسة، كلمات مفتاحية): يمكن للوصف الجيد الذي يستخدم سرد القصص ولغة سلسة وكلمات مفتاحية ذات صلة أن يعزز بشكل كبير من نجاح الحملة.
- السرد والحالة: ميل الحملات التي تؤكد على سرد قوي، مثل الاستدامة أو القضايا الاجتماعية أو قصة خلفية قوية، إلى جذب المزيد من الدعم.
- مدة المشروع: ترتبط فترات المشروع بمعدلات نجاح المشروع.
- الهدف المالي للمشروع: ترتبط الأهداف المالية الأعلى باحتمالية أكبر للفشل.
- عدد الداعمين: يرتبط عدد الداعمين المنخفض بفشل المشروع.

2. خصائص المؤسس:

- الخبرة السابقة للمؤسس: المؤسسون الذين لديهم خبرة سابقة في التمويل الجماعي أو المجالات ذات الصلة هم أكثر نجاحا في إدارة المشاريع وإنجاحها.

3. التواصل والمشاركة:

- يمكن أن يعزز تأييد أطراف ثالثة (مثل المنصات، المؤثرين) للمشاريع والتعليقات الإيجابية في نجاح الحملة.
- تميل الحملات التي تستخدم قنوات إعلامية متعددة (مثل وسائل التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني) إلى تحقيق أداء أفضل.
- إرسال تحديثات عن المشاريع ومشاركة المساهمين لتفاصيل المشروع إلى كسب ثقتهم ونجاح المشاريع.

دراسة مشاريع منصة وقفي خلال الفترة مابين 2025 – 2021 (بالريال السعودي):

حسب الإحصائيات في الجدول رقم (1) تُمثل مؤسسة وقفي الرقمية نموذجا متميزا في مجال العمل الخيري الرقمي، حيث أظهرت الإحصائيات من 2021[1] إلى 2025[2] نموًا ملحوظًا في كافة المؤشرات ذات الصلة. فقد ارتفعت إجمالي المساهمات من 15,233,546 ريال سعودي في عام 2021 إلى 703,832,560 ريال سعودي بحلول عام 2025، مما يمثل زيادة تتجاوز 4,617%، وهو ما يعكس القدرة المتميزة للمؤسسة على تجنيد الدعم المالي بفعالية. كما زاد عدد المشاريع المنفذة بشكل كبير، من 56 مشروعا عام 2021 إلى 854 مشروعا عام 2025، مُسجلا زيادة تصل إلى 1,421%، مما يعكس التوسع الكبير في نطاق الأعمال والمشاريع المستهدفة لخدمة المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، شهد عدد المساهمين زيادة ملحوظة، حيث ارتفع من 20,889 مساهمًا إلى 70,536 مساهمًا، مما يدل على زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة في العمل الخيري. إن وجود عدد

1 تمويل الأوقاف بالحشود منصة وقفي نموذجا. مشعل المطيري، رسالة ماجستر. جامعة الملك عبد العزيز، 2022، ص 84.

2 انظر منصة وقفي على: https://waqfy.sa/

كبير من المساهمين في منصة التمويل الجماعي الخيري مثل "وقفي" يشير إلى أهمية قصوى وأثر إيجابي كبير للمنصة وللمشاريع التي تدعمها. أولا، يُعتبر المساهمون العمود الفقري لأي مبادرة خيرية؛ إذ يمثلون قوة الدفع الأساسية التي توفر التمويل اللازم لدعم المشاريع التنموية والخيرية التي تستهدف تحسين حياة الأفراد والمجتمعات.

تعتبر هذه البيانات بمثابة مؤشر على نجاح استراتيجيات المؤسسة في تعزيز التفاعل المجتمعي وتعظيم الأثر الإيجابي للبرامج المنفذة، مما ينذر بمستقبل مشرق لمؤسسة وقفي الرقمية في مجال العمل الخيري.

الجدول رقم (1). ملخص مشاريع منصة وقفي (2025 & 2021)

السنة	عدد المستفيدين	عدد المشاريع	عدد المساهمين	إجمالي المساهمات	متوسط نصيب الفرد	متوسط مساهمة الفرد
2021	119622	56	20889	15,233,546	411.8	729.3[1]
2025	غير متوفر	854	70536	703,832,560	غير متوفر[2]	9978

يتناول التحليل في الفقرات التالية دراسة أداء منصة وقفي بناء على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI's) التي ناقشها البحث سابقا والتي ستساهم في إرساء قواعد النجاح لمنصة "وقفي"، مع تسليط الضوء على العوامل المساهمة في هذا التقدم الملحوظ، مما يتيح فهمًا أعمق للاستراتيجيات الفعالة في تعزيز عمل المؤسسة الوقفية الرقمية:

1 .خصائص المشروع

ارتفع عدد المشاريع من 56 في عام 2021 إلى 854 في عام 2025، مما يعكس توسعا كبيرا في نطاق الأعمال. يشير هذا إلى أن المنصة نجحت في تقديم مشاريع متنوعة وجذابة للداعمين، وهو ما يتوافق مع مؤشر "وصف الفكرة" و"السرد القوي" الذي يجذب الدعم. أما بالنسبة لإجمالي المساهمات، فقد ارتفعت من 15.2 مليون ريال سعودي في 2021 إلى 703.8 مليون ريال سعودي في 2025. هذا النمو الهائل يعكس فعالية المنصة في تحقيق أهدافها المالية، وهو ما يرتبط بمؤشر "الهدف المالي" والمبالغ المالية التي تم التبرع بها بالفعل.

2. خصائص المؤسس

زيادة عدد المساهمين: ارتفع عدد المساهمين من 20,889 في 2021 إلى 70,536 في 2025. يشير هذا إلى نجاح إدارة المنصة في بناء عنصر الثقة مع المجتمع، وهو ما يرتبط بمؤشر الخبرة السابقة للمؤسس، حيث يُعتقد أن إدارة المنصة تتمتع بالخبرة الكافية لتحقيق هذا النمو.

---

2 المعلومات غير متوفرة في منصة وقفي، والظاهر أنها تمت إزالتها والاكتفاء ببعض الإحصائيات الرئيسية.

متوسط مساهمة الفرد: ارتفع متوسط مساهمة الفرد من 729.3 ريال في 2021 إلى 9,978 ريال في 2025. يعكس هذا زيادة في ثقة المساهمين وقدرة المنصة على تحفيز الدعم المالي، وهو ما يرتبط بمؤشر الثقة والسرد القوي.

3 .**التواصل والمشاركة**

زيادة الوعي المجتمعي: يشير ارتفاع عدد المساهمين إلى نجاح المنصة في نشر الوعي بأهمية العمل الخيري، وهو ما يرتبط بمؤشر "التواصل عبر القنوات الإعلامية" و"التحديثات المنتظمة". يمكن أن تكون المنصة قد استخدمت استراتيجيات فعالة في التواصل مع الجمهور، مثل وسائل التواصل الاجتماعي وطلب الدعم والتأييد من أطراف ثالثة.

التفاعل المجتمعي: يعكس النمو الكبير في عدد المساهمين والمشاريع نجاح المنصة في تعزيز التفاعل المجتمعي، وهو ما يرتبط بمؤشر "التأييد من طرف ثالث" و"النشر عبر قنوات إعلامية متعددة."

تعتبر العلاقة بين إحصائيات نمو منصة "وقفي" وأداءها الإداري وكفاءتها المؤسسية علاقة توضح بجلاء أثر الاستراتيجيات الفعالة في تحقيق الأهداف المحددة. الزيادة الكبيرة في عدد المساهمين والمشاريع تعكس قدرة المنصة على تحديد أهداف واضحة وتحقيقها بكفاءة، بالإضافة إلى تطوير علاقات قوية مع المساهمين وتحفيزهم على الاستمرار في دعم المشاريع. كما تشير هذه النتائج إلى وجود عمليات داخلية فعالة ونظام إداري ممتاز قادر على اتخاذ القرارات بسرعة ومرونة، إلى جانب قدرة عالية على تحليل البيانات وتقييم الأداء. تعتبر هذه العوامل جميعًا مؤشرات على الأداء الإداري الجيد والكفاءة المؤسسية، والتي تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق النمو المستدام والاستمرار في إحداث تأثير إيجابي في المجتمع.

المطلب الثاني: مؤسسات وقفية رقمية في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر العلاقة بين منصة "وقفي" وأدائها الإداري وكفاءتها المؤسسية مثالا واضحا على كيفية اختلاف قياس الأداء في منصات التمويل الجماعي عنه في الشركات التقليدية. ففي حين تعتمد الشركات العادية على مؤشرات مالية وتشغيلية بحتة مثل الإيرادات والأرباح، فإن منصة "وقفي" تقيس نجاحها من خلال عوامل أخرى مثل عدد المساهمين وحجم المشاريع الممولة ومدى تفاعل المجتمع مع المبادرات. هذه المؤشرات تعكس قدرة المنصة على تحقيق أهدافها الاجتماعية والتنموية. لذلك نجد أن مؤسسة موزيلا الرقمية، رغم كونها غير ربحية، تعتمد على هياكل إدارية أكثر تقليدية تشبه تلك الموجودة في الشركات الربحية، مثل إدارة البنية التحتية والسياسات التطويرية. ومع ذلك، فإن قياس أدائها يركز أيضًا على عوامل مالية وغير مالية، مثل تأثيرها التكنولوجي.

تأسست مؤسسة موزيلا (Mozilla Foundation) المؤسسة في يوليو 2003، وهي مسؤولة عن صياغة سياسات التطوير، وإدارة البنية التحتية الأساسية، والإشراف على العلامات التجارية وحقوق النشر الخاصة بموزيلا. ولديها شركتان فرعيتان خاضعتان للضريبة: شركة موزيلا التي توظف العديد من

مطوري موزيلا وتدير إصدارات متصفح الويب موزيلا فايرفوكس، وشركة MZLA" Technologies" التي توظف مطوري برنامج موزيلا ثندربيرد (Mozilla Thunderbird) للبريد الإلكتروني وتنسق إصداراته. تم إنشاء مؤسسة موزيلا من قبل منظمة موزيلا التابعة لنيتسكيب (Netscape).[1]

قامت شركة "نيتسكيب"، بتقديم مبلغ 2 مليون دولار للمؤسسة لمواجهة الاحتكارات التي كانت تسود عالم الانترنت، حيث كان لهذه الاحتكارات تأثير كبير على قدرة الشركات المنافسة على التوسع والابتكار. وبالرغم من التحديات، استطاعت "موزيلا" الالتزام برؤيتها ومبادئها، حيث ساهمت في توفير الإنترنت كمصدر مفتوح ومتاح للجميع[2].

خيار آخر يمكن أن تتبناه المؤسسات غير الربحية هو إنشاء شركة تابعة تجارية ربحية مملوكة بالكامل لها. على سبيل المثال، في عام 2005، أطلقت "مؤسسة موزيلا"، وهي منظمة غير ربحية متخصصة في تطوير البرمجيات للمصلحة العامة، شركة تابعة مملوكة بالكامل لها تسمى موزيلا كوربوراىشن (Mozilla Corporation)، التي تعمل كوسيلة ربحية لمتصفح الإنترنت "فايرفوكس". من أهم الخدمات أو المنتوجات التي ساهمت في إنشائها الشركة هي إصدار المتصفح الإلكتروني (Firefox)، والمتصفح الإلكتروني (Sea Monkey) والبريد الإلكتروني (Thunderbird).[3]

يُعد قياس الأداء للشركات موضوعا دائما للنقاش بين الأكاديميين والممارسين الذين يبحثون عن حلول لإنشاء أدوات إدارية تدعم التحسين المستمر لتقييم الأداء الإداري. يتميز هذا الموضوع برؤيتين رئيسيتين حول كيفية عمل الشركة: الأولى هي الرؤية المالية، حيث يتوقع المالك زيادة في قيمة الاستثمارات وزيادة في قيمة الشركة، والثانية هي النظر إلى الأعمال كنظام اجتماعي–اقتصادي، خاصة كشبكة معقدة من العلاقات الداخلية والخارجية التي يجب إدارتها بتوازن. وفي هذا السياق تلعب الإيرادات دوراً حيوياً في تقييم أداء وكفاءة أي مؤسسة، حيث تعكس قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية وتلبية متطلبات السوق.[4] بالنسبة لشركة موزيلا، فإن مصادر الإيرادات تعكس استراتيجياتها المؤسسية ومدى نجاحها في تحقيق التوازن بين الابتكار واستغلال الأصول الرقمية، مما يجعل دراسة الإيرادات مفتاحاً لفهم أدائها وكفاءتها.

تُظهر إيرادات شركة موزيلا تنوعاً واضحاً في مصادر الدخل، ومن التوجهات المهمة في هذا السياق هو الاعتماد على إيرادات الإعلانات، حيث تقدم موزيلا خدمات إعلانية عبر صيغتين مختلفتين. يشمل

---

1 Viseur, Robert. "Identifying success factors for the mozilla project." IFIP International Conference on Open Source Systems. Berlin, Heidelberg: Springer Berlin Heidelberg, 2013

2 مؤسسات وقفية رائدة تجارب ودروس، عمر سليمان الأشقر، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2018 ص 129

3 المرجع السابق

4 الأداء المالي وطرق قياسه. حمادي بلعباس وهشام بوطالبي، الملتقى الوطني الإفتراضي الأول حول: إدارة الأداء في المؤسسات الجزائرية: واقع ومجال للتحسين، المدرسة العليا لإدارة الأعمال، تلمسان.

ذلك خدمات الإعلانات عند فتح علامة تبويب جديدة في متصفح فايرفوكس، واستخدام منتج "بوكيت" الذي يتيح عرض إعلانات مدفوعة في النشرات الإخبارية. يعد هذا النوع من الإيرادات مهما، لأنه يعزز التفاعل مع المستخدمين ويوفر لموزيلا وسيلة تعتمد على تقديم محتوى مدعوم للإعلانات. تعتمد الشركة كذلك على الإتاوات الناتجة عن شراكاتها مع محركات البحث من خلال متصفح فايرفوكس، والإيرادات من الاشتراكات مثل خدمات Pocket Premium وVPN. تبرز الإتاوات كدليل على نجاح فايرفوكس وانتشاره، ما يعكس كفاءة المؤسسة في تحقيق دخل مستقر منخفض التكاليف. في المقابل، تسعى موزيلا لتنويع مصادر دخلها من خلال الاشتراكات، مما يعزز مرونتها المالية ويقلل اعتمادها على الإتاوات. ومع ذلك، تواجه تحديات تتعلق بالمنافسة والحفاظ على شراكاتها، ما يستدعي تحسين خدماتها وتعزيز استراتيجياتها التسويقية لضمان الاستدامة طويلة الأجل[1].

حسب التقارير المالية السابقة لشركة موزيلا، من الواضح أن موزيلا تعتمد بشكل كبير على الإيرادات القادمة من جوجل. هذا يضع الشركة في موقف غير مستدام إذا قرر هذا الشريك الرئيسي تقليص تعاونه. بالنسبة للايرادات العامة نلاحظ نموًا ثابتًا في الإيرادات الإجمالية من عام 2005 إلى 2023، حيث قفزت من 52.9$ مليون في 2005 إلى 653$ مليون في 2023. مع نمو الإيرادات، ارتفعت أيضًا المصاريف، بما في ذلك تكاليف تطوير البرمجيات. على سبيل المثال، في عام 2023 بلغت هذه المصاريف 260$ مليون، وهو ما يشير إلى زيادة التركيز على تحسين المنتجات والخدمات[2].

تقييم الأداء الإداري والكفاءة المؤسسية لمؤسسة موزيلا الوقفية:

تُعد مؤسسة موزيلا الوقفية نموذجًا يحتذى به في عالم المؤسسات غير الربحية، فهي توازن بين تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على كفاءة الأداء الإداري. من خلال استراتيجيات مبتكرة وتحليل دقيق للبيئة الاقتصادية، استطاعت موزيلا أن تتجاوز الحدود التقليدية للعمل غير الربحي، من خلال استثمار فعال في تطوير منتجات رقمية وخدمات متنوعة تلبي احتياجات المستخدمين في عصر التكنولوجيا.

في هذا السياق، يعد تقييم الأداء الإداري والكفاءة المؤسسية لمؤسسة موزيلا ضروريا لفهم مدى نجاحها في تحقيق أهدافها. ينقسم الأداء الإداري إلى عدة جوانب رئيسية، بما في ذلك تنويع مصادر الإيرادات، وإنشاء كيانات تجارية تابعة، وإدارة الابتكار. بينما تركز الكفاءة المؤسسية على النمو المالي، والاستدامة المالية، والأثر الاجتماعي الذي تتركه المؤسسة على المجتمعات الرقمية.

الأداء الإداري:

1 Mozilla Foundation & Subsidiaries. Hood and Strong, 2023. Retrieved from: https://assets.mozilla.net/annualreport/2024/mozilla-fdn-2023-fs-final-short-1209.pdf

2انظر التقارير المالية لسنة 2005 و2025.

1. تنويع مصادر الإيرادات:

أظهرت المؤسسة كفاءة في تطوير مصادر دخل متنوعة، بما في ذلك الإعلانات الرقمية، الشراكات مع محركات البحث، والاشتراكات في خدمات مثل Pocket Premium وVPN. هذا التنوع يعكس إدارة استراتيجية تسعى لتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالاعتماد على شريك واحد.

2. إنشاء كيانات تجارية تابعة:

يعد تأسيس شركات ربحية مثل "موزيلا كوربوريشن" و"MZLA Technologies" دليلاً على قدرة المؤسسة على إدارة الابتكار المالي مع الحفاظ على رؤيتها غير الربحية. هذه الاستراتيجية عززت من قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها الخيرية وتطوير منتجاتها الرقمية.

3. إدارة الابتكار:

يبرز الأداء الإداري في تبني المؤسسة للابتكار المستمر، من خلال إطلاق منتجات مثل Firefox وThunderbird، مما يعكس استجابة فاعلة للتحديات التنافسية وتعزيز وجودها في سوق البرمجيات.

الكفاءة المؤسسية

1. النمو المالي:

تشير التقارير المالية إلى ارتفاع الإيرادات من 52.9 مليون دولار في عام 2005 إلى 653 مليون دولار في عام 2023. هذا النمو يعكس كفاءة في تحقيق عوائد مالية مع الاستمرار في الاستثمار في تطوير البرمجيات، حيث بلغت تكاليف التطوير 260 مليون دولار في 2023.

2. الاستدامة المالية:

على الرغم من اعتمادها الكبير على شراكات مثل جوجل، نجحت المؤسسة في تنويع مصادر دخلها بشكل يعزز استدامتها المالية ويقلل من الاعتماد على مصدر واحد.

3. الأثر الاجتماعي:

التزام موزيلا بمبادئها المتمثلة في توفير الإنترنت كمصدر مفتوح ومتاح للجميع يعكس كفاءتها في تحقيق أهدافها التنموية. قدرتها على الحفاظ على هذه الرؤية رغم المنافسة والتحديات المالية يبرز تأثيرها الاجتماعي كمنظمة غير ربحية.

يمكن ربط هذا النموذج بمؤسسة "الوقف الرقمية"، حيث يُمكن للمؤسسة النظر في إنشاء كيان تجاري ربحي تابع لها ليكون بمثابة مصدر إضافي للتمويل، مما يزيد من نطاق قدرتها على دعم المشاريع الخيرية. من خلال هذا الهيكل، يمكن لمؤسسة "الوقف الرقمية" الاستفادة من العوائد المالية الناتجة عن أنشطتها الربحية، مما يساعد في تعزيز مشاريعها الخيرية دون الاعتماد الكامل على التبرعات فقط. هذا النهج قد يزيد من

استدامة المؤسسة ويعزز من قدرتها على الاستمرار في تقديم الدعم للمشاريع الاجتماعية والتنموية، مما يعكس نجاحها واستراتيجيتها في الاستثمار.

وفي الأخير، تختلف معايير تقييم الأداء بين مؤسسة "وقفي" الرقمية في السعودية ومؤسسة "موزيلا" الوقفية في الولايات المتحدة بناءً على الأهداف والبيئة التشغيلية لكل منهما. تعتمد مؤسسة "وقفي" على معايير مرتبطة برؤية السعودية 2030 وبمنتوج التمويل الجماعي (Crowdfunding)، مثل زيادة المساهمات الوقفية، تحسين الكفاءة الإدارية، وتوسيع نطاق التحول الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المجتمعية. في المقابل، تركز مؤسسة "موزيلا" على معايير الابتكار التقني، مثل تطوير المنتجات الرقمية المفتوحة المصدر، تنويع مصادر الإيرادات، وقياس التأثير العالمي لمبادراتها. هذا الاختلاف يعكس تباين الأولويات بين المؤسستين، حيث تركز "وقفي" على الأثر المحلي وتعزيز المشاركة المجتمعية، بينما تهتم "موزيلا" بالأداء التقني والتوسع العالمي.

المطلب الثالث: مؤسسة وقفية رقمية في ماليزيا

لا تقتصر مؤسسة الوقف الرقمية على منصات التمويل الجماعي، مثل منصة "وقفي" السعودية، التي تهدف إلى جمع التبرعات وتمويل المشاريع الوقفية، ولا على المؤسسات الوقفية التي تدير شركات تكنولوجية كبرى، مثل شركة موزيلا، والتي تتبنى نموذج الوقف لدعم البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. بل يتجاوز مفهوم المؤسسة الوقفية الرقمية هذه ليشمل حلولًا تكنولوجية أوسع يمكن أن تعتمدها المؤسسات الوقفية لتعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة الأصول الوقفية واستقطاب رؤوس الأموال. من بين هذه الحلول، تبرز تقنية البلوكشين والعقود الذكية. سيسلط البحث الضوء على شركة فينتيرا باعتبارها نموذجًا لمؤسسة وقفية رقمية عالمية تبنت تقنية البلوكشين لإدارة الأصول الوقفية.

تعدُّ شركة "فينتيرا" (Finterra) من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية (Fintech)، حيث تأسست عام 2017 وتخصصت في تقديم حلول قائمة على تقنية البلوكشين لتلبية احتياجات التمويل الإسلامي والاجتماعي كنموذج سلسلة الوقف شين (Finterra Waqf Chain)[1]. وتتيح المنصة خيارات لإدارة الحملات، جمع رأس المال، إدارة الأصول، وتقديم تقارير وتحديثات[2].

تعتمد المنصة على معيار الرمز ERC-777، حيث يتم تخصيص عقد ذكي مستقل لكل مشروع، يُستخدم لضمان التمويل المستدام وفقًا لآليات شفافة وآمنة. لا يتم إطلاق أي مشروع حتى يتم استيفاء جميع متطلبات العناية الواجبة، مما يعزز مصداقية العملية. وبمجرد تحقيق أهداف جمع التبرعات، يصبح بإمكان المساهمين المطالبة بأصولهم الرقمية، التي تعكس حصتهم النسبية في المشروع الوقفي المحدد[3].

---

1 Finterra. (2018). FINTERRA WAQF CHAIN . Kuala Lumpur, Malaysia; Finterra.

2 انظر موقع الشركة: www.finterra.org

3 انظر: WaqfChain. (n.d.). https://finterra.org/waqfchain/

الشكل (1) منصة وقف شين القائمة على نظام كالاكتيك بلوكشين (Gallactic Blockchain)

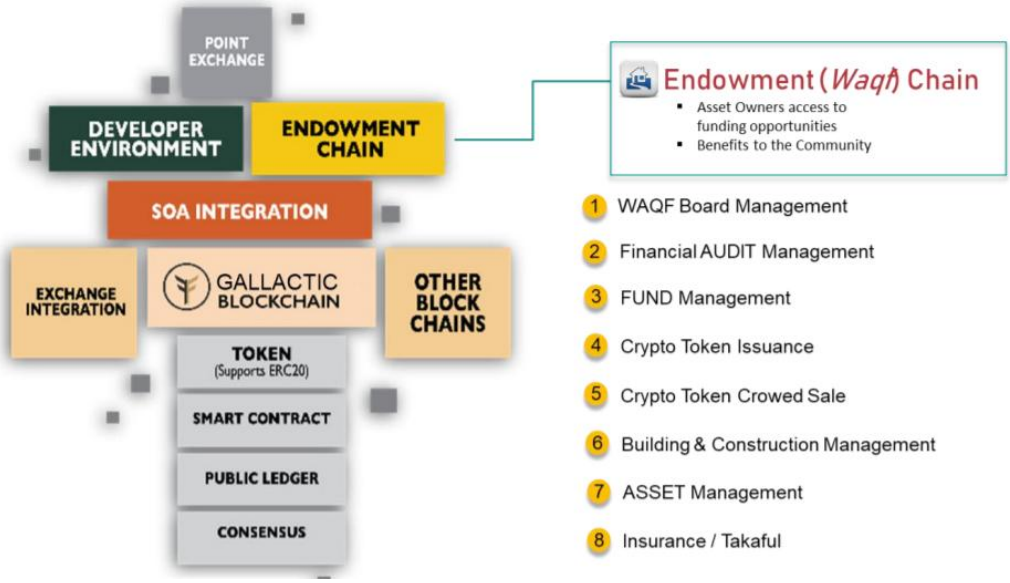

المصدر: (Finterra, 2018)

نظام وقف شين كما في النموذج أعلاه هو منظومة رقمية مبتكرة تهدف إلى رقمنة وإدارة الأوقاف باستخدام تقنيات البلوكتشين الحديثة. يعتمد هذا النظام على سلسلة "بلوكتشين جالاكتيك" لتوفير الشفافية، الأمان، والكفاءة في إدارة الأصول الوقفية. من خلال دمج العقود الذكية (Smart Contracts) والرموز الرقمية المدعومة بمعيار ERC20، يمكن توثيق الأصول الوقفية، تنفيذ العمليات التشغيلية تلقائيًا، وتعزيز جمع التمويل واستقطاب رأس المال عبر بيع العملة الرمزية الرقمية (Token). يخلق هذا النظام بيئة متكاملة تستقطب أصحاب المصالح والمؤسسات للإشتغال ضمن نظام واحد. يتكون هذا النظام من مكونات رئيسية تشمل إدارة مجلس الوقف، والتدقيق المالي، وإدارة الصندوق، وإدارة مشاريع البناء والتشييد، وإدارة الأصول، وجمع التمويل من خلال بيع الرموز الرقمية، والتأمين التكافلي. يمثل نموذج الوقف شين تطورا نوعيا في مجال إدارة الأوقاف، حيث يُسهم في تحسين الحوكمة، الشفافية، والاستدامة المالية.

تقييم الأداء الإداري والكفاءة المؤسسية لشركة "فينتيرا" في تنفيذ مشروع "Waqf Chain"

من الصعب إجراء تقييم دقيق للأداء الإداري لشركة "فينتيرا" في الوقت الحالي، نظرًا لأن مشروع وقف شين لم يدخل مرحلة التنفيذ الفعلي. ومع ذلك، يمكننا تقديم تقييم استشرافي يعتمد على تحليل العوامل المؤثرة في نجاح الأداء الإداري. نجاح الأداء الإداري سيكون مرتبطًا بشكل كبير بمدى قدرة الشركة على التغلب على التحديات الرئيسية المطروحة كارتفاع تكلفة البلوكشين، القيود القانونية المتعلقة بالعملات

المشفرة[1]، وصعوبة بناء توافق بين أصحاب المصالح. بناءً على ذلك، يمكن اعتبار الأداء الإداري لشركة فينتيرا عاملاً حاسمًا في تحقيق أهداف المشروع وضمان استدامته على المدى الطويل. بالنسبة للعوامل المؤثرة نلخصها في ما يلي:

الأداء الإداري

1. القدرة على التخطيط الاستراتيجي:

شركة فينتيرا تمتلك رؤية طموحة لتطوير الأوقاف من خلال تقنية البلوكشين، مما يدل على قدرتها على تحديد أهداف استراتيجية مبتكرة تلبي احتياجات القطاع الوقفي.

2. إدارة العلاقات مع أصحاب المصالح:

التحدي الأكبر يكمن في إقناع أصحاب المصالح (مثل الجهات الوقفية، الحكومات، والمجتمع المحلي) بالعمل ضمن منظومة متكاملة. تحتاج الشركة إلى تحسين مهاراتها في بناء الثقة، التواصل الفعّال، وتقديم أدلة ملموسة على فوائد المشروع.

3. التكيف مع التحديات التقنية والمالية:

تقنية البلوكشين مكلفة[2]، ولذا فالأداء الإداري للشركة يحتاج إلى حلول مبتكرة لتقليل تكلفة البلوكشين المرتفعة، مثل استخدام شبكات بلوكشين زهيدة أو منصات قائمة بالفعل، مما يُخفض النفقات التشغيلية.

الكفاءة المؤسسية لشركة فينتيرا:

1. تمتلك الشركة كفاءة مؤسسية في مجال الابتكار من خلال اعتمادها تقنيات متقدمة كالبلوكشين، إلا أن التحدي يكمن في تطوير نماذج عمل مرنة تتوافق مع متطلبات كل سوق محلي.

2. القدرات التقنية: تقنية البلوكشين تتطلب فريقاً تقنياً متميزاً، وقاعدة بيانات قوية لضمان كفاءة المشروع. كما تحتاج الشركة إلى استثمار إضافي في الموارد البشرية والتدريب لتعزيز هذه الكفاءة.

3. إدارة التكاليف: ارتفاع تكاليف البلوكشين يمكن أن يؤثر على كفاءة الشركة، لذا يجب على فينتيرا تحسين استراتيجياتها المالية، مثل الشراكة مع مؤسسات تقنية أو اعتماد أنظمة تمويل مستدامة لتوزيع الأعباء المالية.

4. إنشاء شراكة مع الهيئات الخارجية: الكفاءة المؤسسية للشركة ستعتمد بشكل كبير على قدرتها على التفاوض مع الحكومات والهيئات التنظيمية لخلق بيئة تشريعية داعمة.

---

1 Aysan, Hiba Ali Abdullah and Aysan Ahmet Faruq. Blockchain as A Waqf Disruptor: Lessons Learned from Finterra's Waqf Chain.

النتائج والتوصيات

تشير النتائج إلى الدور المحوري للتكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الأوقاف، حيث يمثل الوقف الرقمي أداة أساسية لتحسين الأداء المؤسسي وزيادة الثقة بين المساهمين. وقد تم استعراض ثلاثة نماذج بارزة في هذا السياق، لكل منها استراتيجيات متميزة في الإدارة والتمويل. تعد منصة "وقفي" نموذجا ناجحا يعكس كفاءة إدارية عالية في إدارة التبرعات والمشاريع الوقفية، حيث حققت نموا كبيرا في حجم المساهمات وعدد المشاريع الموجهة لخدمة المجتمع. من جهة أخرى، تمثل شركة موزيلا نموذجا للإدارة المستدامة التي تعتمد على تنويع مصادر الدخل والابتكار التقني، بينما تحافظ في الوقت نفسه على أثرها الاجتماعي من خلال تقديم منتجات مفتوحة المصدر وإنشائها لشركة تقدم مجموعة من الحلول التكنولوجية. أما شركة فينتيرا، فهي تمثل نموذجا واعدا يعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الشفافية في إدارة الأوقاف، واستقطاب رؤوس أموال عن طريق إصدارت عملات رمزية (Token). ورغم ما تواجهه من تحديات تقنية ومالية، فإن هذه المؤسسة أظهرت أن اعتماد التقنيات الحديثة بإمكانه أن يحدث تغييرا ملموسا في قطاع الأوقاف. وعلى الرغم من اختلاف مجالات عمل المؤسسات الوقفية الرقمية التي سبق ذكرها، إلا أنها تتقاسم هدفا مشتركا يتمثل في تشجيع الوقف الرقمي وتعزيز اندماج التكنولوجيا المالية الحديثة في عمليات المؤسسات الوقفية. يمثل هذا التوجه نقلة نوعية في كيفية إدارة الوقف، حيث يتيح فرصا جديدة لتوسيع نطاق الوقف الرقمي وزيادة تأثيره في المجتمعات، مما يعزز من دوره كأداة فعالة للتنمية المستدامة في العصر الرقمي.

بالنسبة للتوصيات، يوصي البحث بما يلي:

- إصدار قوانين ولوائح تنظم الوقف الرقمي، مع تحديد الآليات القانونية لجمع وإدارة الأموال وفق مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، مع ضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- وضع تشريعات واضحة تحكم منصات التمويل الجماعي الوقفي، بما في ذلك متطلبات الترخيص، وآليات الإشراف، وضمان الامتثال للقوانين المالية ومكافحة غسل الأموال.
- تحديد معايير لاستخدام البلوكشين والعقود الذكية لضمان أمان المعاملات الوقفية، مع وضع آليات قانونية لمعالجة النزاعات والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة.
- إنشاء محاكم أو هيئات تحكيم متخصصة في قضايا الوقف الرقمي: لضمان سرعة البت في النزاعات المتعلقة بإدارة الوقف الرقمي، وفقًا للقوانين المحلية وأحكام الشريعة الإسلامية.
- يتعين على المؤسسات الوقفية تسخير التقنيات الحديثة، مثل البلوكشين والعقود الذكية، لضمان الشفافية والأمان في جمع وإدارة الأموال الوقفية، مما يسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية وزيادة معدلات المشاركة.
- تنفيذ حملات توعوية وبرامج تعليمية لتعريف المجتمع بمفهوم الوقف الرقمي وفوائده.

- إقامة شراكات استراتيجية بين المؤسسات الوقفية والجهات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تبادل الخبرات، وتطوير السياسات الداعمة، وتهيئة بيئة قانونية وتشريعية تسهل ازدهار الأوقاف الرقمية
- دمج الوقف الرقمي في الثقافة المجتمعية من خلال المناهج التعليمية، والخطاب الديني، والمبادرات الإعلامية.

ورقة العمل (11)

الوقف الرقمي وتطبيقاته في ماليزيا: الإمكانيات والتحديات في المجالات التجارية والعلمية

د. حبيب الله زكريا[1]

(1) أستاذ مشارك بمعهد الصيرفة والتمويل الإسلامي بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

مستخلص البحث: تتناول هذه الدراسة مفهوم الوقف الرقمي باعتباره نموذجًا حديثًا للوقف الإسلامي، مع التركيز على تطبيقاته في ماليزيا في المجالين التجاري والعلمي. تسلط هذه الدراسة الضوء على البنية التحتية القانونية والتقنية التي تدعم هذا النوع من الوقف، بالإضافة إلى دراسة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها. كما تناقش التحديات التي تواجه تنفيذه، مع تقديم اقتراحات لتعزيز دوره في التنمية المستدامة. استخدمت الدراسة المنهج النوعي، كونه المنهج المناسبة لهذا النوع البحث، معتمدا على الدراسات السابقة والتحليلي النقدي لها. خلصت الدراسة إلى أهمية الوقف الرقمي ولا سيما في عصر التكنولوجية والعولمة، والذي بطبعه سيحل المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الوقفية، كما خلصت الدراسة إلى ضرورة استخدام تقنيات حديثة لإدارة الأصول الوقفية مثل تقنية بلوك شين، والعمل على إنشاء إطار قانوني موحد يحكم الأصول الوقفية والمؤسسات الوقفية.

الكلمات المفتاحية :الوقف الرقمي، ماليزيا، الاقتصاد الإسلامي، التكنولوجيا المالية، التنمية المستدامة.

المقدمة

يشكل الوقف أحد الركائز الأساسية في النظام المالي الإسلامي، حيث يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير مصادر تمويل مستدامة. ومع تطور التكنولوجيا الرقمية، ظهر مفهوم "الوقف الرقمي" أو "الوقف الذكي" والذي يسمى باللغة الإنجليزية (Digital waqf)كمبادرة حديثة تعتمد على التكنولوجيا المالية (FinTech) والذكاء الاصطناعي في إدارة وتوزيع الأوقاف. ويعد ماليزيا من الدول المهتمة في التكنولوجية المالية في مجالات كثيرة، من بينها المجال الوفقي. ولا شك أن ماليزيا من الدول الرائدة في تطبيق الوقف الرقمي، وذلك بسبب البنية التحتية المتقدمة في الاقتصاد الإسلامي والتكنولوجيا المالية. الهدف من هذه الورقة توضيح المفاهيم الأساسية للوقف الرقمي أو الذكي، وكيفية استخدام التكنولوجية في إدارة الوقف وتطويرها، مع الإشارة إلى التجربة المالية في الأوقاف الرقمية من حيث استخدامها وبخاصة في المجال العلمي والتجاري. وقد أوضحت الورقة بعض التحديات التي قد تواجه الوقف الرقمي من الناحية التطبيقية. وقد ختمت الدراسة بتقديم بعض التوصيات لتعزيز دور الوقف في المجتمع.

الإطار المفاهيمي الدراسة: تعريف الوقف الرقمي أو الذكي

مفهوم الوقف: هناك تعريفات كثيرة للوقف عند العلماء. ويظهر من خلال تتبع واستقراء التعريفات الواردة أن الوقف هو حبس الأصل وتسبيل المنفعة.[1] ويعتبر الوقف من أبرز وسائل التمويل الاجتماعي

1 عبد الله بن أحمد بن قدامة، **المغني**، (القاهرة: مكتبة القاهرة، د.ط، د.ت)، ج6، ص3

الإسلامي، حيث يُستخدم في دعم الأنشطة الاجتماعية والخيرية، مثل بناء المساجد، المدارس، والمستشفيات، وغيرها.

ومن خصائص الوقف الإسلامي أنه يتسم بالاستدامة؛ حيث إن الأصول الوقفية تظل مملوكًا للعامة، في حين أن عوائدها وريعها تستخدم لتحقيق منافع الناس العامة والخاصة.

مفهوم الوقف الرقمي:

الوقف الرقمي هو تحويل الأوقاف التقليدية إلى أصول رقمية (حقوق عينية) أو تطوير الوقف التقليدي من خلال الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة، مثل البلوك تشين (Blockchain) والعقود الذكية (Smart Contracts). أو غيرها. فالوقف الرقمي بهذا المفهوم يدور حول الأصول الرقمية (أو الحقوق العينية) حبست وسبلت منافعها.[1]

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الوقف الرقمي هو "استخدام تقنية البلوكتشين في القطاع الوقفي حيث يتم جمع الأموال في هذه المنصة من قبل المتبرعين (الواقفين)، ومن ثم يتم إدارة هذه الأموال بتوزيعها على المستحقين أو من خلال استثمار هذه الأموال وتوزيع الريع على المستحقين"[2] وهذا التعريف يوسع دائرة مفهوم الوقف الرقمي إلى الاستفادة من التكنولوجية الحديثة في إدارة وتطوير الأوقاف التقليدية.

وتشير الدراسات السابقة إلى الوقف الرقمي يمكن المؤسسات الوقفية من إدارة الأصول الوقفية بشفافية وفعالية عالية، بحيث يمكن تتبع المعاملات وضمان التوزيع العادل للأصول الوقفية. وهذا يحفز أصحاب المصلحة من المتبرعين والواقفين إلى الإقدام على الوقف. علاوة على ذلك، سيفتح فرصًا جديدة لجمع التبرعات والأوقاف من خلال المنصات الإلكترونية والتطبيقات المالية الرقمية . مثل منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding)

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة تؤكد أهمية تقنية للبلوك تشين في إدارة الأصول الوقفية، حيث إنها تعزز مصداقية نظام الوقف، حيث يمكن تسجيل جميع المعاملات بشكل غير قابل للتعديل، مما يقلل من احتمالات الفساد وسوء الإدارة. كما أن استخدام العقود الذكية يتيح تنفيذ الشروط الوقفية تلقائيًا دون الحاجة إلى وسيط بشري، مما يعزز الكفاءة ويخفض التكاليف التشغيلية.

الحوكمة الوقفية في ماليزيا:

---

1 Aouıssı, Amine - Kesri, Mohamed Adel. **"التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف "جامع الوقف" نموذجاً"**. Din ve Bilim - Muş Alparslan Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi Dergisi 7/1 (June 2024), 65-86. https://doi.org/10.47145/dinbil.1474978. ص 73.

2قصي محمود سنديابي و بيان زهيرعبابنه. **مقترح لتفعيل منصة الوقف الجماعي باستخدام منصة البلوكتشين – الأردن أنموذجاً"**. 2024 .مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية) 6) 8ملحق): 61-74.https://doi.org/10.26389/AJSRP.Q040124 . ص 65.

لا شك أن قضية الحوكمة من القضايا المهمة، ولا سيما في المؤسسات الوقفية[1]. ومعرفة الإطار القانوني للمؤسسات الوقفية في ماليزيا يسلط الضوء على مدى إمكانية الوقف الرقمي في ماليزيا. تشير الدراسات إلى المؤسسات الوقفية في ماليزيا تعمل كوحدات أو إدارات أو شركات تابعة تحت إشراف المجالس الإسلامية الدينية لكل ولاية .(SIRCs) يوجد 14 مجلسًا موزعًا على 13 ولاية وثلاثة أقاليم فيدرالية، حيث يخضع كل مجلس لإشراف سلطان الولاية، الذي يتمتع بالسلطة العليا على الشؤون الإسلامية. يتم إدارة العمليات اليومية لهذه المجالس من قبل مسؤولين معينين يعملون نيابة عن السلطان. ووفقًا للدستور الفيدرالي، تعد هذه المجالس الجهة الوحيدة التي تحمل صفة المتولي والمسؤولة عن إدارة الأصول الوقفية في ماليزيا. ومع ذلك، يجوز لهذه المجالس تفويض مشاريع وقفية أو أصول معينة إلى جهات أخرى لتعمل كمتولين، بينما تحتفظ بدورها الإشرافي.

أنشأت الحكومة الفيدرالية إدارة الوقف والزكاة والحج (JAWHAR) ضمن ديوان رئيس الوزراء بهدف تنسيق الجهود بين المجالس الإسلامية وتعزيز إدارة الوقف وتحسين الخدمات المقدمة. ومع ذلك، لا تتولى JAWHAR إدارة أي أصول وقفية بشكل مباشر.[2]

ينص الدستور الفيدرالي على حقوق ومسؤوليات المجالس الإسلامية الدينية في الولايات، إلا أن تنفيذ هذه الأحكام يختلف من ولاية إلى أخرى. يسمح النظام الفيدرالي لكل ولاية بتطوير تشريعاتها وممارساتها الإدارية الخاصة بالوقف، مما يؤدي إلى تنوع في نماذج الحوكمة والهياكل التنظيمية عبر الولايات المختلفة. على سبيل المثال، تبنى بعض المجالس نموذج التخصيص الكامل لإدارة الوقف، حيث يتم إنشاء شركات تابعة لإدارة أصول الوقف. في هذه الحالات، تشبه هياكل الحوكمة أنظمة الحوكمة المؤسسية التقليدية ولكن مع إضافة بُعد إسلامي.[3]

على سبيل المثال، أنشأ المجلس الإسلامي لولاية سيلانجور *(MAIS)* شركة *Perbadanan Wakaf Selangor* ككيان تابع متخصص في إدارة أصول الوقف. يعتمد هذا الهيكل على ثلاث مستويات من التقارير واتخاذ القرار: أولاً، يقدم الرئيس التنفيذي للشركة تقاريره إلى مجلس الإدارة، ثم يقدم مجلس الإدارة تقاريره إلى المجلس الإسلامي، وأخيرًا، يقوم المجلس الإسلامي برفع التقارير إلى السلطان. في المقابل، فإن بعض المؤسسات الوقفية غير المخصصة كليًا أو جزئيًا، مثل مجلس الإسلام والعادات الملاوية في ترينجانو*(MAIDAM)*، لديها مستويان فقط من التقارير، حيث يقدم المدير التنفيذي تقاريره

1 الزهراني, رجب. "حوكمة الأوقاف Endowment Governance." مجلة البحوث الفقهية والقانونية 42, -1541 :(2023) 42 .no .1647

2 Aziz, A., & Ali, J. (2018). A Comparative Study of Waqf Institutions Governance in India and Malaysia. Intellectual Discourse, 26(2), 1229-1246.

3 Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2004). Stakeholders model of governance in Islamic economic system. Islamic Economic Studies, 11(2), 43-63

مباشرة إلى المجلس، والذي بدوره يرفع التقارير إلى السلطان. في هذا النموذج، يكون المدير التنفيذي عادةً أمينًا للمجلس. تتم مناقشة القرارات التي يتخذها المجلس الإسلامي على مستوى مجلس الإدارة ثم ترفع إلى السلطان للموافقة عليها أو رفضها.(Mahadi et al., 2018)

في بعض الحالات، يتم تفويض إدارة بعض الأصول الوقفية إلى جهات خارجية تعمل كمتولين. على سبيل المثال، يمنح المجلس الإسلامي لولاية جوهور *(MAIJ)* ترخيصًا لشركة *وقف نور -Waqf An Nur Corporation Berhad (WANCorp)* للعمل كمتولي للأصول الوقفية. تلتزم هذه الشركة بتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس الإسلامي للولاية، كما يتم تعيين وتضمين ممثل عن المجلس ضمن مجلس إدارة الشركة لضمان الشفافية والإشراف المستمر.

ويمكن القول –من خلال ما سبق، إن المؤسسات الوقفية تحت إدارة السلطان لكل ولاية، وأن القانون الذي يحكم عمليات الوقف يختلف باختلاف الولاية، الأمر الذي قد يشكل عائقا تطبيقيا لتوحيد الأصول الوقفية في ماليزيا. هذا الاختلاف أو التباين قد يشكل تحديا كبيرا في رقمنة الأصول الوقفية إو إدارتها عبر المنصات الرقمية حيث إنه لا يوجد إطار قانوني يحكم الأوقاف الرقمية في الساحة إلى الآن. وبما أن ماليزيا يتمتع بالبنية التحتية القوية في التمويل الإسلامي، مما يجعلها بيئة مثالية لتطوير الوقف الرقمي. وقد وضعت الجهات التنظيمية مثل البنك المركزي الماليزي *(BNM)* وهيئة الأوراق المالية *(SC)*لوائح تنظم التعاملات المالية الرقمية، مما يساعد في تعزيز الثقة في هذا القطاع.

تكامل الوقف مع تقنية البلوك تشين:

لقد أدخلت تقنية البلوك تشين طرقًا جديدة لتمويل المشاريع من خلال آلية تُعرف باسم "العرض الأولي للعملات .(ICO) "تعتمد هذه الطريقة على مفهوم التمويل الجماعي، حيث يتم جمع الأموال لمشروع أو مؤسسة عبر استثمارات صغيرة من عدد كبير من الأفراد، عادةً من خلال منصات إلكترونية. يمثل العرض الأولي للعملات نموذجًا من التمويل الجماعي، حيث يوفر طريقة بديلة للحصول على التمويل. في عام 2017 وحده، جمعت عروض العملات الأولية ما يزيد عن 6 مليارات دولار أمريكي، متجاوزة أساليب التمويل البديلة بأكثر من خمسة أضعاف، وزادت شعبيتها بمعدل يفوق المئة ضعف[1]. وعلى الرغم من تعدد آليات التمويل الجماعي مثل الاشتراكات البريدية والفعاليات الخيرية، فإن مصطلح "العرض الأولي للعملات" يشير تحديدًا إلى المنصات الإلكترونية. يتضمن هذا النموذج الحديث من التمويل الجماعي ثلاثة أطراف رئيسية: المبادر بالمشروع الذي يطرح فكرة التطوير، الأفراد أو المجموعات الداعمة للفكرة،

Rashid, S. K. (2018). Potential of Waqf in contemporary world. Journal of King Abdulaziz 1 University: Islamic Economics, Vol. 31 No. 2, pp: 53-69.

ومنصة إلكترونية تعمل كوسيط بين الطرفين لتنفيذ المشروع. تلعب منصات البلوك تشين دورًا رئيسيًا في هذه الآلية، حيث أصبحت تقنية حاسمة في القطاع المصرفي والمالي. [1]

استخدام تقنية البلوك شين في الوقف في ماليزيا: نموذج فينتيرا (Finterra)

تأسست شركة Finterra في عام 2017 كإحدى شركات التكنولوجيا المالية، ولديها عمليات في آسيا، الشرق الأوسط، أوروبا، والولايات المتحدة. تتخصص الشركة في تقديم حلول تقنية متطورة لإدارة المشاريع، وجمع التمويل، وهيكلة الاستثمارات. حصلت الشركة على شهادات ISO27001 وISO20000، بالإضافة إلى اعتمادها من هيئة استشارية شرعية. تمتلك Finterra حاليًا أكثر من 700,000 مشترك في محافظها الرقمية[2]

طورت شركة فينتيرا نظامًا داخليًا يعتمد على تقنية البلوك تشين يُعرف باسم "Gallactic Blockchain"، وهو نظام مفتوح المصدر متوافق مع تقنيات بلوك تشين أخرى مثل .Ethereum ومن خلال هذا النظام، أطلقت الشركة منصة خاصة بالوقف تسمى:"WAQF Chain" ، والتي تهدف إلى إدارة الأصول الوقفية بطرق آمنة وشفافة وفعالة.[3] وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تنفيذ مشاريع تجريبية لهذه المنصة في ماليزيا وتركيا وعُمان وتنزانيا وكينيا وجنوب إفريقيا خلال عام 2019م[4].

آلية إدارة الوقف على منصةWAQF Chain

يمكن تلخيص عملية إدارة الوقف على منصة WAQF Chain وفقًا للخطوات التالية (Finterra, 2018):

1. تحديد المشروع الوقفي :يقوم مجلس الوقف بتحديد مشروع مناسب أو أصل وقفي ثم يتقدم بطلب للحصول على ترخيص من المجلس الإسلامي للولاية (SIRC) ليكون متوليًا

2. إعداد الوثائق :يتم إعداد نشرة تفصيلية للمشروع تتضمن معلومات حول المشرف، مدة الوقف، تفاصيل الأصول، الفوائد المتوقعة، وأي معلومات أخرى ذات صلة.

3. إشراك المؤسسات المختلفة :يمكن للمنظمات غير الحكومية والجامعات والمؤسسات المالية اقتراح مشاريع وقفية على المنصة.

---

1 المرجع نفسه.

2 Finterra. (2022). About Us. Retrieved 21 May from https://finterra.org/about_us/

3 Finterra. (2018). Social solution for blockchain. Finterra

4 Islamic Finance News. (2020). IFN Financial Innovation Report. Redmoney. https://www.capitalmarketsmalaysia.com/wp-content/uploads/2021/06/IFN-Financial-Innovation-Report-2020.pdf

4. المراجعة والموافقة :يقوم مدقق خارجي مستقل بمراجعة المشروع، ويتم تنفيذ التعديلات المطلوبة (إن وجدت) قبل اعتماده نهائيًا.

5. تعيين مدير للصندوق :بعد الموافقة، يقوم مجلس الوقف والمدقق بتعيين مدير للصندوق المسؤول عن نشر المشروع على المنصة.

6. تقديم التبرعات والاستثمارات :يمكن للمساهمين اختيار إحدى طرق الاستثمار الأربع: الوقف النقدي، المضاربة، القرض الحسن، أو الصكوك.

7. إيداع الأموال :يتم تحويل التبرعات مباشرة إلى حساب وقفي موثوق به لدى أحد المصارف الشريكة.

8. إطلاق المشروع :إذا تم تحقيق الحد الأدنى المطلوب من التمويل، يتم تحويل الأموال إلى مدير الصندوق. وفي حالة عدم تحقيق الهدف، يتم رد الأموال إلى المساهمين.

9. تنفيذ العقود الذكية :عند استيفاء الشروط، يتم تفعيل العقود الذكية تلقائيًا لإدارة المعاملات.

10. توزيع الرموز الرقمية :يتم إصدار رموز ERC777 الرقمية الخاصة بالمشروع، والتي تعكس حصة المساهمين وتستخدم لمتابعة العوائد.

11. تطوير المشروع :يتولى مدير الصندوق التعاقد مع شركة إنشاءات لتنفيذ المشروع، والذي يتم تسليمه لاحقًا إلى مدير الأصول.

12. التقييم والمتابعة :بعد اكتمال المشروع، يمكن للمانحين متابعة تطوراته عبر المنصة، كما يلتزم القائمون عليه بتقديم تقارير دورية حول أدائه. يتم تصنيف المشاريع بناءً على مستوى الامتثال والشفافية.

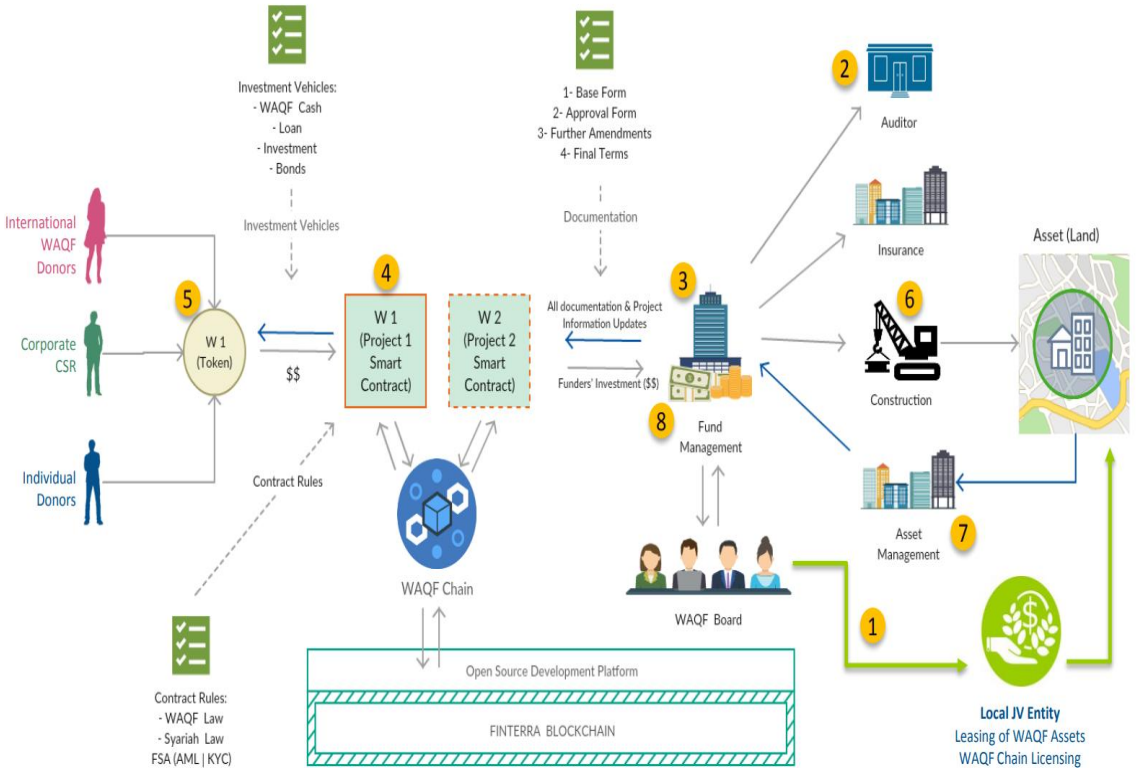

نموذج فينتيرا للوقف الرقمي

تطبيقات الوقف الرقمي في ماليزيا:

التمويل الاجتماعي الإسلامي في ماليزيا حظي بالاهتمام لدى المؤسسات غير الربحية، وقد استطاعت المؤسسات الوقفية وغيرها الاستفادة من التقنية الحديثة لإدارة الوقف والأصول الوقفية، ويمكن الإشارة إلى بعض النماذج.

إدارة الوقف العقاري رقميًا: استخدم بعض المؤسسات الماليزية تقنيات الوقف الرقمي لإدارة الأوقاف العقارية وتحقيق أقصى فائدة منها. على سبيل المثال، مبادرة *Selangor Waqf Corporation* التي طورت منصة رقمية لإدارة العقارات الوقفية، مما يسمح بتأجيرها وإدارتها بطرق شفافة تضمن استدامتها[1].

تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: استخدام الوقف الرقمي في دعم رواد الأعمال من خلال منصات التمويل الجماعي الإسلامي، وهذا بدوره تمكين أصحاب الأفكار الجيدة في الحصول على التمويل الكافي لمباشرة وتنفيذ أفكارهم التجارية والاستثمارية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن الأمثلة على ذلك

1 https://www.wakafselangor.gov.my/ 2025م

منصة *GlobalSadaqah*، التي تعمل على جمع التبرعات الرقمية لدعم المشاريع الريادية والتجارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية[1].

الوقف الرقمي من قبل وقف نور في ولاية جوهور:

يعد وقف نور (Waqf An-Nur Corporation Berhad - WANCorp) في ولاية جوهور نموذجًا رائدًا للمؤسسات الوقفية في ماليزيا، حيث تعمل هذه المؤسسة على إدارة الأوقاف الرقمية من خلال منصات إلكترونية تسهل جمع التبرعات وتوزيعها بطريقة شفافة، بدءا من جمع التبرعات من المساهمين والمتبرعين وانتهاء إلى توزيعها للمستحقين. ومن أبرز مشاريعها: الاستثمار في الرعاية الصحية الوقفية :حيث يتم تمويل المستشفيات والعيادات من خلال الوقف الرقمي لتقديم خدمات طبية مجانية أو بأسعار مخفضة للمحتاجين، وأيضا: مشروعات الإسكان الوقفي :تطوير الإسكان الاجتماعي باستخدام التمويلات التي يتم جمعها عبر تقنيات الوقف الرقمي، مما يساعد على توفير مساكن لذوي الدخل المحدود[2].

تطبيقات الوقف الرقمي في المجال العلمي

لا شك أن المجال العلمي مهم جدا في تنمية المجتمع، واستخدام تقنيات الوقف الرقمي يتيح تمويل الأبحاث العلمية بطريقة أكثر كفاءة، حيث يمكن تخصيص الأموال بشكل تلقائي للمشاريع البحثية دون الحاجة إلى وسطاء، كما يمكن رقمنة الأبحاث العلمية والمخطوطات بحيث تكون هذه المخطوطات والأبحاث العلمية متاحة للمجتمع. فمثلا: تقديم وتوفير المنحة الدراسية للطلبة من تخصصات مختلفة عبر منصات ذكية، وهذا بدوره يسهم في تحسين أداء المؤسسات الوقفية. من بين المشاريع الرائدة في ماليزيا، برنامج *Waqf Fund by Yayasan Waqaf Malaysia*[3]، الذي يوفر تمويلًا لدعم التعليم العالي للطلاب المحتاجين. وجدير بالذكر أن وقف المحتوى الرقمي في إطار التحول الرقمي، يمكن أن يلعب دورا كبيرا مثل إنشاء مكتبات إلكترونية وأرشيف رقمي للأبحاث الإسلامية بتمويل من الأوقاف الرقمية. (*Digital Waqf Library*)

التحديات التي تواجه الوقف الرقمي في ماليزيا على الرغم من الإمكانيات الهائلة للوقف الرقمي، إلا أن هناك عدة تحديات تعيق تطوره، من بينها:

- **التحديات القانونية والتنظيمية:** على سبيل عدم وجود تشريعات موحدة للأوقاف في ماليزيا
- **التحديات التقنية والتشغيلية:** تكامل تقنية البلوك تشين في نظم إدارة الأوقاف الحالية عملية تتطلب خبرات فنية وموارد قد لا تكون متاحة لبعض المؤسسات الوقفية.

---

1 الموقع الرسمي للمنصة https://globalsadaqah.com/ 2025م.

2 الموقع الرسمي لوقف نور الماليزية: https://waqafannur.com.my/en/ 2025م.

3 الموقع الرسمي لمؤسسة الوقف الماليزي https://www.ywm.gov.my/waqf-linked-unit-trust#waqflinkedunittrust 2025م.

- **مشكلات التوافق:** من الصعب ضمان تفاعل أنظمة البلوك تشين مع العمليات الإدارية الحالية والتقنيات الأخرى المستخدمة في إدارة الأوقاف.

- **القيود المالية: تكاليف التنفيذ المرتفعة:** تطوير وصيانة بنية تحتية تعتمد على البلوك تشين يمكن أن يكون مكلفًا، مما يجعل المؤسسات مترددة في الاستثمار في هذه التكنولوجيا، خاصة مع عدم وجود فوائد مالية فورية.

- **قلة أو محدودية الوعي والفهم من قبل المؤسسة: وفي الوقت نفسه،** ضعف الوعي المجتمعي حول الوقف الرقمي، مما يستدعي حملات توعوية لتعزيز الفهم والثقة.

- **الارتياح للنهج التقليدي في إدارة الأوقاف:** قد يكون بسبب محدودية المعرفة، وقد يكون بسبب مخاوف عدم الامتثال بالشريعة أو مخاطر أخرى محتملة المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الجديدة مثل مخاطر الأمن السيبراني واحتمالات الاحتيال المالي.

الخاتمة والتوصيات:

يمثل الوقف الرقمي فرصة فريدة لتعزيز التنمية الاقتصادية والعلمية، مستفيدًا من التكنولوجيا المالية والابتكار في الإدارة المالية الإسلامية. ورغم التحديات التي قد تواجه المؤسسات الوقفية من حيث تطبيق الوقف الرقمي من خلال تقنية البلوك شين إلا الفوائد المرجوة والمحصلة من خلال تطبيق التقنية تفوق حجم كل هذه التحديات، وعليه، فإن تطوير بيئة قانونية وتنظيمية داعمة، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي، يمكن أن يسهم في تحقيق إمكانياته الكاملة. ومن خلال ما سبق من العرض يمكن أن نخلص إلى النقاط التالية:

- هناك شح في الدراسات التطبيقية في الوقف الرقمي، وعليه، تقترح هذه الدراسة إجراء دراسات حالة وتطبيقات تجريبية (Pilot study) قياس مدى كفاءة وفعالية تقنية البلوك تشين في إدارة الوقف.
- العمل على إصدار تشريعات داعمة للأوقاف الرقمية، وتوحيد القوانين المتعلقة بالوقف الرقمي في ماليزيا.
- ضرورة إنشاء منصات رقمية متخصصة لإدارة الأوقاف باستخدام بلوك تشين في ماليزيا
- تفعيل الوعي حول أهمية التقنية في إدارة أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي بما في ذلك الوقف.
- العمل على إنشاء رموز رقمية للأصول الوقفية، وتحويل الأصول الوقفية إلى رموز (Waqf tokens)
- تفعيل الشراكات والتعاون بين البنوك الإسلامية، مؤسسات الوقف، والشركات التقنية لتطوير حلول مستدامة للوقف الرقمي.

التوصيات:

- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لدعم الوقف الرقمي وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تطوير منصات رقمية آمنة تعتمد على البلوك تشين لضمان الشفافية.
- نشر الوعي المجتمعي حول فوائد الوقف الرقمي عبر حملات إعلامية وتعليمية.
- تحفيز الشراكات بين المؤسسات المالية الإسلامية وشركات التكنولوجيا لتعزيز الابتكار في هذا المجال.

قائمة المراجع والمصادر

1. حسناء فراق. نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل دور الوقف في الاقتصاد دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا.. " *المعهد الدولي للوقف الإسلامي*، 2020..
2. البنك المركزي الماليزي .*تقارير التمويل الإسلامي* .كوالالمبور: البنك المركزي الماليزي، 2022.
3. حسن هاني حسن محمود وآخرون، أثر التهديدات السيبرانية على الأمن القومي: دراسة حالة ماليزيا ".*المركز الديمقراطي العربي*، 2023. https://democraticac.de/?p=90955
4. الزهراني, رجب, and رجب. "حوكمة الأوقاف Endowment Governance." *مجلة البحوث الفقهية والقانونية* 42, 1541-1647 :(2023) 42 .no.
5. سامي الصلاحات. الوقف وتقنية البلوك تشين، قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل. (2023). الوقف وتقنية البلوك تشين ".*مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية*، جامعة قطر، 41، العدد 1.
6. عبد الله، ياسين .*التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تطوير الأوقاف* .بيروت: دار الفكر العربي، 2020.
7. علي سيد إسماعيل. "تقنية البلوك تشين Blockchain آليةً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة." *AI Qasimia University Journal of Islamic Economics* 1, 147-188 :(2021) 1 .no.
8. قصي محمود سنديان وبيان زهير عبابنه. "مقترح لتفعيل منصة الوقف الجماعي باستخدام منصة البلوكتشين-الأردن أنموذجاً ".*مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية* 8, no. 6(ملحق) (2024): 61-74.
9. هيئة الأوراق المالية الماليزية .*تقارير التكنولوجيا المالية الإسلامية* .كوالالمبور: هيئة الأوراق المالية، 2023.
10. عبد الله بن أحمد بن قدامة، **المغني**، (القاهرة: مكتبة القاهرة، د.ط، د.ت)
11. Aouıssı, Amine - Kesri, Mohamed Adel. "التأسيس للوقف الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف 'جامع الوقف' نموذجاً". Din ve Bilim - Muş Alparslan Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi Dergisi 7/1 (June 2024), 65-86. https://doi.org/10.47145/dinbil.1474978

المراجع الأجنبية:

12. Aziz, A., & Ali, J. (2018). A Comparative Study of Waqf Institutions Governance in India and Malaysia. Intellectual Discourse, 26(2), 1229-1246.
13. Finterra. (2018). Social solution for blockchain. Finterra
14. Finterra. (2022). About Us. Retrieved 21 May from https://finterra.org/about_us/
15. Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2004). Stakeholders model of governance in Islamic economic system. Islamic Economic Studies, 11(2), 43-63
16. Islamic Finance News. (2020). IFN Financial Innovation Report. Redmoney. https://www.capitalmarketsmalaysia.com/wp-content/uploads/2021/06/IFN-Financial-Innovation-Report-2020.pdf

17. Islamic Finance News. (2020). IFN Financial Innovation Report. Redmoney. https://www.capitalmarketsmalaysia.com/wp-content/uploads/2021/06/IFN-Financial-Innovation-Report-2020.pdf
18. Rashid, S. K. (2018). Potential of Waqf in contemporary world. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. 31 No. 2, pp: 53-69.

المواقع الإلكترونية:

19. الموقع الرسمي لوقف ولاية سلانجور ماليزيا- https://www.wakafselangor.gov.my/ 2025م

20.

21. الموقع الرسمي للمنصة https://globalsadaqah.com/ 2025م.

22.

23. الموقع الرسمي لوقف نور الماليزية: https://waqafannur.com.my/en/ 2025م.

24.

25. الموقع الرسمي لمؤسسة الوقف الماليزي https://www.ywm.gov.my/waqf-linked-unit-trust#waqflinkedunittrust 2025م.

ورقة العمل (12)

الأوقاف الرقمية: من المفهوم إلى المنتج (تطبيقات عملية)

أ. أحمد الزير[1]

(1) خبير الريادة المؤسسية والتحول الرقمي.

مقدمة:

يمثل الوقف أداة رئيسية في دعم التنمية المجتمعية، حيث يساهم في دعم وتشغيل بل وحتى تمويل قطاعات مختلفة مثل التعليم، الصحة، والخدمات العامة. ومع التحول الرقمي، ظهر الوقف الرقمي كامتداد حديث، يتيح استثمار الأصول الرقمية مثل المنصات الإلكترونية، التطبيقات، والمحتوى الرقمي لخدمة الأغراض الوقفية.

يهدف هذا البحث إلى تأطير **مفهوم المنتج الرقمي الوقفي**، من خلال دراسة تأطيره العملي، ونماذج تطبيقاته، مع التركيز على خطوات تبنيه من قبل المؤسسات وآليات تطوير المنتجات الرقمية الوقفية. كما يستعرض البحث دراسات حالة لنموذجين تم تطويرهم: رافد 360 كمنتج رقمي وقفي استثماري، ووقف سراج كمنتج رقمي وقفي خيري لدعم رعاية الأيتام.

ويختتم البحث ببعض التوصيات التطبيقية العملية المتعلقة بالأوقاف الرقمية.

المحور الأول: الإطار النظري للوقف الرقمي وتصنيفاته

1. مفهوم الوقف الرقمي والتكييف الشرعي

الوقف في الفقه الإسلامي هو "تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة"[1]، أي تخصيص أصل معين لمنفعة دائمة دون التصرف في ملكيته. ومع التطور التكنولوجي، أصبح من الممكن وقف الأصول الرقمية، مثل التطبيقات، المنصات الإلكترونية، والمحتوى الرقمي، وفقًا للقاعدة الفقهية: "كل ما صَلُحَ للانتفاع به مع بقاء أصله، يصحّ وقفه".

ويعرف الباحث **الوقف الرقمي** بأنه: تطوير وتخصيص وإدارة أصول رقمية مستدامة لتحقيق منفعة عامة، عبر توظيف التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، يشمل منصات، تطبيقات، محتوى رقمي، وأصول افتراضية، ويخدم قطاعات متنوعة كالتعليم والصحة والإغاثة، ويعتمد على نماذج تمويل مبتكرة لضمان استدامته، مما يعزز الشفافية والكفاءة والوصول العالمي.

وبناء عليه، يتيح الوقف الرقمي تحقيق الأهداف الوقفية التقليدية بأساليب حديثة، إذ يوفر حلولًا أكثر كفاءة واستدامة، ويمنح إمكانية تتبع العوائد الوقفية بطرق شفافة، بفضل التقنيات الحديثة مثل البلوك تشين والعقود الذكية والمنصات الرقمية المؤتمتة.

2. تطور الوقف من التقليدي إلى الرقمي

لطالما اعتمد الوقف الإسلامي على العقارات، الأراضي، والأصول النقدية، إلا أن تعقيد إدارتها وقلة الشفافية كانا من أبرز التحديات التي واجهت المؤسسات الوقفية. مع التحول الرقمي، ظهر مفهوم

1 ابن قدامة، المغني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م، ج5، ص 363.

المنتجات الوقفية الرقمية، التي تعتمد على أصول رقمية تدر منفعة مستدامة، مثل المكتبات الإلكترونية، المنصات التعليمية، التطبيقات الخيرية، والمواقع التوعوية.

تستخدم المؤسسات الوقفية اليوم وسائل رقمية متقدمة، مثل منصات التمويل الجماعي الوقفي، التي تتيح للأفراد والشركات المساهمة في الأوقاف بشكل أكثر مرونة. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك منصتا Ethis وGlobalSadaqah، اللتان توفران حلولًا مبتكرة في دعم تمويل الأوقاف الرقمية من خلال جمع التبرعات وإدارتها عبر التكنولوجيا المالية.

3- تصنيفات الأوقاف الرقمية:

تتنوع الأوقاف الرقمية وفقاً لعدة تصنيفات، تعكس الجوانب المختلفة لهذا المجال من حيث الوسائل المستخدمة، الفئات المستهدفة، التقنيات المطبقة، والقطاعات المستفيدة. فيما يلي تفصيل لهذه التصنيفات:

3.1. من حيث الأنماط الرقمية:

يشير هذا التصنيف إلى الأدوات والوسائط الرقمية التي يمكن استخدامها في الوقف الرقمي، ويشمل أهمها:

- الفيديوهات: مثل المواد التعليمية التوعوية والمقاطع القصيرة التي تقدم محتوى هادفاً.
- الصور والتصميمات المرئية: مثل الإنفوجرافيك والملصقات الرقمية الهادفة.
- الكتب الإلكترونية (E-books): منشورات إلكترونية تساهم في نشر المعرفة المستدامة.
- المنتجات البرمجية: تشمل أدوات وبرمجيات مخصصة لمجالات معينة مثل التعليم أو الصحة.
- الصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي: منصات لنشر المحتوى بمختلف أنواعه مثل المحتوى التوعوي أو التعليمي.

والعديد من المنتجات الأخرى مثل الرموز الغير قابلة للاستبدال NFTs، بودكاست، مساعدات الذكاء الاصطناعي، تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز، البرمجيات والملفات مفتوحة المصدر، الألعاب الهادفة، قواعد البيانات والأرشيفات الرقمية، الشبكات الرقمية الاجتماعية، الخرائط التفاعلية، المدونات، ومواقع الويب.

من الأمثلة رائدة التي يمكن اعتبارها وقف رقمي منصة إدراك، حيث تقدّم مقرّراتٍ تعليمية مجانية فيث مختلف المجالات، ويمكن تطوير نموذج العمل بحيث يمكن أن تولد عوائد تستخدم لتطوير المحتوى.[1]

3.2. من حيث الجمهور المستهدف:

يحدد هذا التصنيف الفئات المستفيدة المحتملة من الأوقاف الرقمية، ومنها:

1 https://www.edraak.org/

- الطلاب والأكاديميون: عبر تقديم مواد تعليمية مجانية أو منح دراسية رقمية وقواعد بيانات علمية ومصادر بحثية مفتوحة المصدر.
- الجمعيات الخيرية: بتطوير حلول رقمية لدعم الفئات المحتاجة.
- الشركات الناشئة: عبر تمويل أو توفير منصات رقمية تخدم احتياجاتها.
- الحكومات: من خلال منصات تدعم السياسات العامة أو تساهم في تعزيز المشاركة المدنية.
- الأسر: حلول رقمية للدعم الاجتماعي كأدوات تنظيم وإدارة شؤون الأسرة، ومنصات تربوية.

من الأمثلة الرائدة على مشاريع رقمنة التراث: مثل "مكتبة قطر الرقمية" التي تُتيح آلاف المخطوطات إلكترونيًا[1].

3.3. من حيث مجالات الوقف الرقمي:

يغطي هذا التصنيف القطاعات التي يمكن تنفيذ الوقف الرقمي في إطارها، ومن أبرزها:

- الأعمال: مثل منصات إدارة الوثائق، منصات التوظيف، أدوات البريد الالكتروني، منصات العمل عن بعد وتحليلات الأعمال.
- التعليم: مثل المنصات التعليمية للأطفال أو مواد أكاديمية تخدم المنظومات التعليمية.
- الترفيه: مثل توفير محتوى تعليمي ترفيهي مجاني للأطفال.
- الرياضة: من خلال دعم تطبيقات اللياقة البدنية المجانية، إدارة الحمية الغذائية وأدوات مراقبة الصحة الرياضية.
- السياحة: عبر تطوير منصات رقمية لحفظ التراث والترويج للسياحة الوقفية وتطبيقات تخطيط الرحلات ومنصات مشاركة الركوب، بالإضافة إلى أدلة المدن وإدارة الجولات السياحية.
- الإنتاجية: من خلال تقديم أدوات وتطبيقات تساعد على تنظيم العمل وإدارة الوقت.

بالإضافة إلى مجالات أخرى مثل مجالات الإعلام والمالية والتقنية والإنتاجية والتجارية والمجتمعية والتربوية وأسلوب الحياة والطبية والخدمية والثقافية. ومن الأمثلة على تطبيق وقف التعليم عبر تقنية البلوك تشين هو توثيق الأصول الوقفية لضمان تمويل المنح الدراسية [2]، أيضاً من الأمثلة الشهيرة على المكتبات الوقفية الإلكترونية، المكتبة الوقفية[3]، حيث تُتيح مئات الكتب للباحثين مجاناً.

3.4. من حيث آليات تمويل إنشاء الوقف الرقمي وتشغيله واستدامته:

يركز هذا التصنيف على الطرق التي تضمن تمويل إنشاء الوقف الرقمي وتشغيله وتمويل استدامته:

---

1 https://www.qdl.qa

2 "Blockchain and Its Application in Waqf Management"، Journal of Islamic Digital Innovations، العدد 4، 2024م، ص 62.

3 https://waqfeya.net/

- التبرعات: استقبال مساهمات الأفراد والمنظمات إلكترونيًا وبشكل تقليدي.
- الدعايات والإعلانات: توليد الإيرادات عبر المحتوى المدعوم بالإعلانات.
- النماذج التفاعليةGamification : تطبيقات أو ألعاب تحفز المستخدمين على التفاعل مقابل المساهمة أو الاشتراك.
- الاشتراكات: تفعيل أنظمة الاشتراكات لضمان استمرارية المنصات الوقفية.
- الشراكات: التعاون مع مؤسسات أخرى لتمويل الوقف الرقمي.

ولدينا أيضاً العديد من الطرق الأخرى مثل التمويل الجماعي وعوائد حقوق الملكية الفكرية والسندات الوقفية والقروض الحسنة وبرامج دعم الشركات الناشئة والتمويل الجماعي وعوائد الرعاية والمبيعات المباشرة، بالإضافة إلى إنشاء نموذج العمل الخاص بالوقف على أساس استثماري.

3.5. التقنيات المعتمدة

يتناول هذا التصنيف الأدوات والتقنيات التي تعزز من كفاءة إنشاء وإدارة الأوقاف الرقمية وتشغيلها، وتشمل:

- الذكاء الاصطناعي: استخدام الذكاء الاصطناعي لتخصيص المحتوى وتحليل البيانات.
- البلوك تشين: لضمان الشفافية في إدارة الأوقاف الرقمية.
- البيانات الضخمة: لتحليل أنماط الاستخدام وتحسين الخدمات الوقفية.
- الحوسبة السحابية: كاستضافة مشاريع الأوقاف في بيئات سحابية تضمن الوصول العالمي والمرونة من ناحية الاستخدام.
- الرموز الغير قابلة للاستبدال NFTs: من خلال إنشاء وإدارة الأصول الرقمية الموقوفة كالأعمال الفنية أو المحتوى الرقمي.

بالإضافة إلى التقنيات الأخرى مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز، وتقنيات التعرف على الصوت، وتطبيقات الويب التقدمية، ومنصات الواقع المختلط، والتقنيات الحيوية، وتقنيات التعلم الذاتي الحسي، والتقنيات المالية، وتقنيات البيانات الضخمة، وانترنت الأشياء.

ومن الأمثلة على ذلك منصات الصحة الرقمية مثل "Sehat Kahani"[1] في باكستان التي توفر استشارات طبية رقمية للمحتاجين.

3.6. القطاع الوقفي:

يغطي هذا التصنيف أهم القطاعات التي من الممكن أن تستفيد من الأوقاف الرقمية، ومنها:

- الاجتماعي: من خلال أوقاف رقمية تخدم الأسر والمجتمعات المحلية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

1 https://sehatkahani.com/

- التوعوي: من خلال حملات التوعية الرقمية التي تهدف إلى نشر الوعي في قضايا اجتماعية أو بيئية أو صحية.
- التنموي: من خلال منصات تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات المستضعفة والمناطق النائية.
- الإغاثي والإنساني: مع التركيز على الدعم الفوري في حالات الطوارئ، ولكن يمكن أيضاً أن يخصص للبرامج الإنسانية المختلفة.
- التعليم: عبر تطوير منصات تعليمية مفتوحة المصدر.
- الصحة: من خلال إنشاء تطبيقات توفر استشارات طبية مجانية.
- الاقتصاد: بدعم المشاريع الناشئة والناشئة وتيسير الوصول إلى الموارد وتمويل الابتكارات.
- التكنولوجيا: بإنشاء مراكز بحثية أو توفير أدوات مجانية للمطورين.
- الثقافي: من خلال تعزيز التراث الثقافي عبر الأوقاف الرقمية مثل المتاحف الرقمية، أو منصات التثقيف الثقافي.

بالإضافة إلى المجالات الأخرى كالقانون الدولي وحقوق الإنسان، والتربية والسياسة وغيرها.

إن تصنيفات الأوقاف الرقمية تعكس التنوع الكبير في هذا المجال، مما يتيح فرصاً واسعة للابتكار والاستدامة. يعتمد نجاح الوقف الرقمي على تطوير نماذج متكاملة تشمل وسائل رقمية مبتكرة، تمويل مستدام، وتطبيقات تقنية متطورة تلبي احتياجات المجتمع المستهدف. تبرهن التطبيقات الناجحة المذكورة أعلاه على قدرة الوقف الرقمي على التكيف مع متطلبات العصر وتحقيق الأثر الاجتماعي المطلوب.

المحور الثاني: المنتجات الرقمية الوقفية

1. المنتج الرقمي الوقفي: تعريفه، أهميته، ودورة حياته

المنتج الرقمي:

يمكن القول بأن المنتج الرقمي هو أي برنامج أو تطبيق يتم تطويره أو انتاجه باستخدام التقنيات الحديثة لتوفير خدمة أو محتوى رقمي عبر الإنترنت. يتيح هذا النوع من المنتجات وصولاً سهلاً إلى المستخدمين، مما يسهم في تقديم حلول تقنية مبتكرة تدعم المشاريع الوقفية. يمكن أن تشمل المنتجات البرمجية الرقمية أنظمة إدارة المحتوى المختلفة، تطبيقات الهاتف المحمول، برمجيات تحليل البيانات، والمنصات التفاعلية التي تعزز نشر المعرفة أو تقديم الخدمات الوقفية إلكترونياً. تعد هذه البرمجيات من الأدوات الأساسية في تطوير الوقف الرقمي، حيث توفر وسائل فعالة لإدارة الأصول الوقفية، تحسين التواصل مع المستفيدين، وضمان استدامة الموارد الوقفية. يتميز المنتج البرمجي الرقمي بسهولة تحديثه وتطويره وفقًا

لاحتياجات المستخدمين، مما يجعله أداة قوية لتحقيق الأهداف الوقفية والاجتماعية بطرق مبتكرة ومستدامة.

ربط المنتج الرقمي بالمفهوم الوقفي:

يعد الوقف أحد أبرز أشكال العمل الخيري المستدام، حيث يُخصص أصل أو مورد معين ليحقق منفعة دائمة للمجتمع. وعند دمج المنتجات الرقمية مع هذا المفهوم، ينشأ ما يُعرف **بـ"المنتج الرقمي الوقفي"**، وهو منتج رقمي مصمم لتقديم خدمات أو محتوى يسهم في دعم مشاريع وقفية مستدامة، سواء من خلال توفير مورد مالي أو تقديم خدمات مباشرة للمستفيدين.

يمكن للمنتجات الرقمية الوقفية أن تشمل منصات تعليمية مجانية مدعومة من أوقاف علمية، أو تطبيقات طبية تقدم استشارات مجانية بتمويل وقفي، أو مكتبات إلكترونية يتم تمويلها للحفاظ على التراث العلمي والثقافي ونشره، بل يتعدى ذلك إلى عشرات التطبيقات المبتكرة والريادية.

أهمية المنتجات الرقمية الوقفية

تساعد المنتجات الرقمية الوقفية في تحقيق الاستدامة المالية لمشاريع الوقف من خلال تنويع مصادر الدخل واستحداث نماذج تمويل مبتكرة مثل الاشتراكات الرقمية أو التبرعات عبر الإنترنت. كما تسهم هذه المنتجات في توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الوقفية، إذ تتيح الوصول إلى شرائح أكبر من المستخدمين حول العالم بفضل الطبيعة الرقمية التي تتجاوز الحدود الجغرافية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم المنتجات الرقمية الوقفية في تعزيز الابتكار في قطاع الوقف عبر تبني تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، مما يرفع من كفاءة إدارة الموارد الوقفية ويزيد من مستوى الشفافية. كل هذه العوامل مجتمعة تفتح آفاقاً جديدة لتعظيم الأثر الاجتماعي والتنموي، مما يعزز من قدرة الأوقاف على الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المتغيرة بطرق أكثر كفاءة واستدامة.

دورة حياة المنتج الرقمي الوقفي

تمثل دورة حياة المنتج الرقمي الوقفي المراحل التي يمر بها المنتج الرقمي بشكل عام منذ لحظة التفكير فيه وحتى تطويره، تشغيله، ثم تحسينه أو استبداله لضمان استدامة الأثر الوقفي الرقمي. يتميز هذا النوع من المنتجات بضرورة تحقيقه لأهداف وقفية طويلة الأمد، مما يتطلب تخطيطاً دقيقًا لضمان استمراريته وتأثيره الإيجابي على المستفيدين. وبناء عليه أدناه أهم المراحل في دورة حياة المنتج الوقفي الرقمي:

- **مرحلة التخطيط والتطوير**: حيث تبدأ هذه المرحلة بتحديد الاحتياجات المجتمعية التي سيعالجها المنتج الرقمي الوقفي، ومن ثم يتم إجراء دراسات جدوى لضمان استدامة المنتج، وبعدها يتم تطوير نموذج أولي لاختبار الفعالية قبل الإطلاق الرسمي.

- **مرحلة الإطلاق:** حيث يتم تقديم المنتج للجمهور المستهدف مع التركيز على التسويق الفعّال، يرافق ذلك رفع مستوى الوعي بأهداف الوقف لضمان تحقيق انتشار واسع، مع العمل على جمع الملاحظات المبكرة من المستخدمين لتحسين المنتج بشكل دائم.
- **مرحلة النمو:** حيث من المفترض أن يزداد عدد المستخدمين مع تحسن تجربة الاستخدام، ويترافق ذلك مع إدخال تحسينات على الميزات بناءً على التغذية الراجعة من المستخدمين، ويتم توسيع نطاق التأثير من خلال شراكات استراتيجية أو تحديثات جديدة.
- **مرحلة النضج:** حيث يصل المنتج إلى ذروة استخدامه حيث يصبح مستقراً ومستداماً، وهنا يتم التركيز على الحفاظ على الجودة وتطوير استراتيجيات الاستدامة المالية والتوسع في الخدمات الإضافية لضمان استمرار الفائدة.
- **مرحلة التجديد أو التراجع:** حيث تتم مراجعة أداء المنتج بناءً على بيانات الاستخدام والتفاعل، فإما أن يتم تحديث المنتج وفقاً لاحتياجات المستخدمين أو استبداله بمنتج رقمي أكثر تطوراً. ويتم اتخاذ قرار التحديث أو التحول بناءً على التحليل الاستراتيجي لضمان استمرار الأثر الوقفي.

أدناه: رسم توضيحي يمثل دورة حياة المنتج الوقفي الرقمي

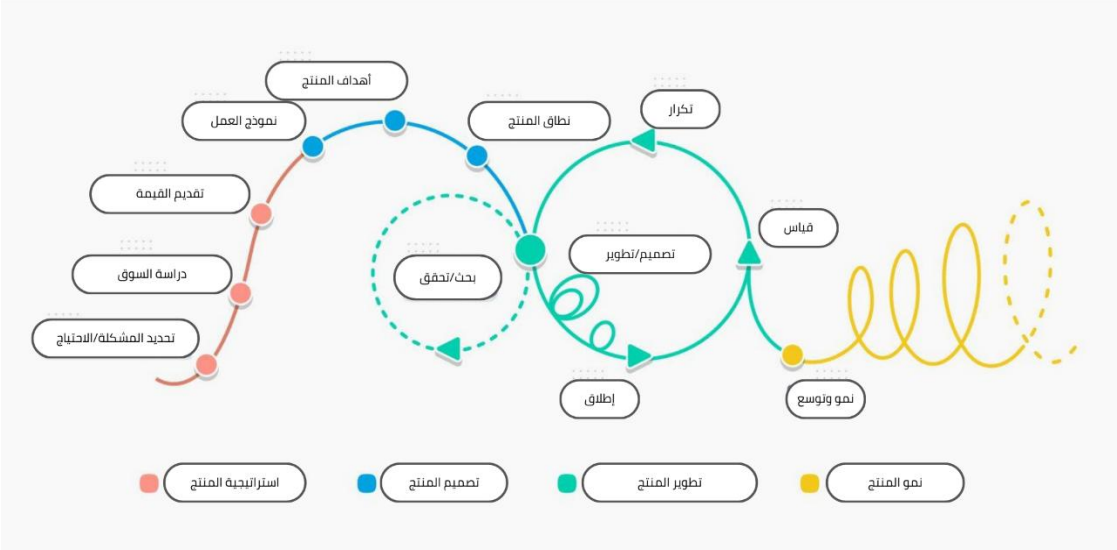

منهجية تبني المؤسسات تطوير وتشغيل الأوقاف الرقمية الاستثمارية " نموذج مقترح":

تعد عملية تبني الوقف الرقمي الاستثماري من قِبل المؤسسات خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز استدامة العمل الخيري باستخدام الأدوات الرقمية المستدامة. وتتطلب هذه العملية منهجية واضحة تركز على جمع الموارد، تخصيصها بفعالية، وتوظيفها في إنشاء منتجات رقمية مبتكرة تخدم أهداف الوقف

وتساعد في توليد عوائد مالية ونفعية تساهم في تشغيل الوقف نفسه بنفسه، ويحقق الاستدامة المالية للمؤسسة. بناءً على النموذج المقترح أدناه، يمكن فهم الخطوات الرئيسية لتحقيق ذلك:

1. **المرحلة الأولى: تجميع الموارد لبناء الوقف الرقمي ويتم ذلك بشكل رئيسي من خلال:**

- **التبرعات** :تُعتبر التبرعات الركيزة الأساسية في هذه المرحلة، حيث يتم جمعها من الأفراد والمؤسسات التي تؤمن بأهمية الوقف الرقمي.
- **الشراكات** :التعاون مع المؤسسات الوقفية أو التجارية لتأمين الدعم المالي والتقني.
- **المساهمات المؤسسية** :تحفيز الشركات الكبرى ورجال الأعمال على تخصيص جزء من أرباحهم لدعم المبادرة.

2. **المرحلة الثانية: تخصيص الموارد لبناء الوقف الرقمي وتشغيله:**

- **تطوير المنتج الوقفي**: التركيز على بناء المنتج الوقفي كمنصة رقمية متطورة ومبتكرة تلبي احتياجات المستخدمين المستهدفين.
- **إنتاج المحتوى** :إنشاء محتوى وقفي هادف يتناسب مع أهداف الوقف ويستقطب الجمهور المستهدف.
- **توظيف الكفاءات** :استقطاب فرق عمل متخصصة تشمل مطورين تقنيين، مسوقين، ومديري مشاريع لضمان تنفيذ المشروع بكفاءة.

3. **المرحلة الثالثة: تشغيل الوقف الرقمي بغرض تقديم الخدمة والوصول إلى إيرادات:**

- **الاشتراكات** :تفعيل نظام الاشتراكات الشهرية أو السنوية لتوفير دخل مستدام.
- **الخدمات الإضافية** :تقديم خدمات مميزة تناسب طبيعة عمل ومجال الوقف الرقمي مثل الاستشارات أو التدريب المدفوع لزيادة الدخل.
- **الإعلانات** :دمج الإعلانات كوسيلة لتحقيق دخل إضافي مع مراعاة أن تكون ملائمة لقيم الوقف.

4. **المرحلة الرابعة: إعادة استثمار العوائد المتولدة من عمليات الوقف التشغيلية**

- **التطوير التقني** :تحديث المنتج الوقفي الرقمي وإضافة ميزات جديدة بناءً على تحليل احتياجات المستخدمين.
- **التوسع الجغرافي** :العمل على نشر المشروع في مناطق جديدة وزيادة نطاق تأثيره.
- **تخصيص العوائد** :توجيه الإيرادات لدعم مشاريع وقفية أخرى مثل التعليم أو الصحة.

5. **المرحلة الخامسة: توظيف العوائد المتولدة من الوقف الرقمي**

- **داخل المنتج الرقمي** :تحسين الخدمات الحالية وإطلاق مبادرات جديدة تخدم أهداف الوقف الرقمي.
- **خارج المنتج الوقفي** :تمويل مشاريع مجتمعية كإنشاء مدارس أو مستشفيات أو دعم الفئات الأقل حظًا.

وبناء عليه، يمثل الوقف الرقمي الاستثماري أحد الابتكارات الأساسية في العمل الخيري، حيث يتيح للمؤسسات الاستفادة من التقنيات الحديثة لتحقيق الأهداف الوقفية بأساليب مستدامة وفعّالة. من خلال تنفيذ خطوات مدروسة تشمل جمع الموارد، تخصيصها، وتشغيلها بطرق مبتكرة، يمكن للمؤسسات تقديم منتجات رقمية تحقق تأثيراً ملموساً ومستداماً يدعم المجتمع ويعزز القيم الوقفية. ومع استمرار التقدم التقني، تتوسع آفاق الوقف الرقمي لتشمل مجالات أوسع وتتيح فرصاً أكبر لتطوير حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المختلفة.

أدناه: رسم توضيحي لإطار العمل المقترح لمنهجية تبني المؤسسات لبناء الأوقاف الرقمية الاستثمارية

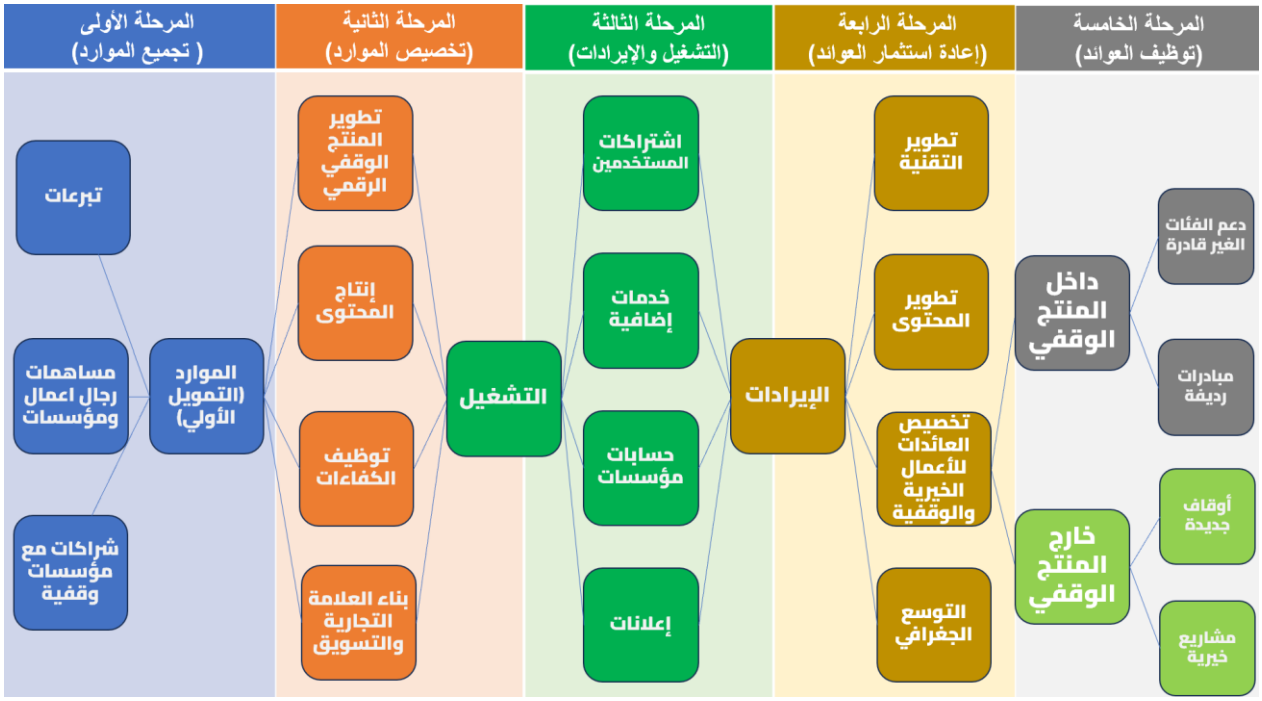

المحور الثالث: تطبيقات عملية للأوقاف الرقمية

دراسة حالة 1: المنصة الرقمية الوقفية "رافد 360"

منصة **رافد 360**[1] هي نموذج عملي تم تطويره من قبل شركة خطوات رقمية بالشراكة مع الملتقى الدولي للمنظمات التنموية يعكس إمكانية تحويل المشاريع الرقمية إلى أوقاف رقمية استثمارية تسهم في التنمية المستدامة. تهدف في رافد 360 إلى دعم المنظمات والجمعيات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية وشركات التنمية من خلال تقديم حلول تقنية مبتكرة تسهّل الوصول إلى التمويل، التدريب، الاستشارات، الموارد المعرفية، التشبيك بين مؤسسات العمل الإنساني والتنموي، ومع مؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى الفواعل المختلفين. وقد مرت المنصة بمراحل تطوير متعددة، تجعلها مثالاً حياً يُبرز الإمكانات الكبيرة التي يحملها الوقف الرقمي الاستثماري.

مقدمة عن رافد 360

رافد 360 هي منصة رقمية وقفية متكاملة تهدف إلى دعم المنظمات غير الحكومية، الشركات، والخبراء العاملين في القطاع الإنساني والتنموي في العالم العربي. تسعى المنصة إلى تمكين التعاون بين الفاعلين في المجال التنموي، توفير الموارد اللازمة، تعزيز الشراكات، ونشر المعرفة باستخدام أدوات مبتكرة وخدمات مخصصة.

تطوير دورة حياة المنتج الرقمي الوقفي "رافد 360"

عند تطوير منصة رافد 360، تم اعتماد منهجية تطوير المنتجات الرقمية الوقفية المذكورة أعلاه، ومر ذلك بعدة مراحل ضمن دورة حياة المنتج الرقمي الوقفي، وفقاً لنموذج تطوير المنتجات الرقمية الوقفية:

- **مرحلة التخطيط والتطوير**: حيث تم دراسة الاحتياجات المجتمعية والتحديات الرقمية في القطاع التنموي من حيث صعوبة الوصول إلى الفرص التمويلية وبناء الشراكات والتنسيق والوصل إلى المحتويات المعرفية في قطاع العمل الإنساني والتنموي. وبناء عليه تم تصميم المنصة بشكل أولي ووضع خريطة طريق تشمل الوظائف الأساسية وتطوير النموذج الأولي لاختبار الجدوى والكفاءة التقنية.
- **مرحلة الإطلاق**: شملت إطلاق النسخة الأولى للمستخدمين الأوائل من المنظمات التنموية والشركاء، وجمع التغذية الراجعة وتحليل تجربة المستخدم الحالية، ثم البدء بتخطيط استراتيجيات تسويقية لتعزيز الوعي والاستفادة من المنصة.
- **مرحلة النمو**: حيث نستهدف من خلالها زيادة عدد المستخدمين وتوسيع نطاق الخدمات، وتطوير الميزات بناءً على احتياجات المستفيدين، وتعزيز الشراكات الإستراتيجية مع الجهات التنموية.

1 https://rafid360.com/ar

- **مرحلة النضج**: والتي تهدف إلى استقرار المنصة كأداة أساسية في القطاع التنموي من خلال تحقيق استدامة مالية عبر نماذج تمويل متنوعة وتحسين واجهة المستخدم وإضافة ميزات متقدمة تناسب سياق العمل الإنساني والتنموي وتلبي حاجة مستخدمي المنتج.
- **مرحلة التحسين المستمر والتطوير**: والتي تشمل دمج تقنيات متقدمة مثل التحليلات الذكية والذكاء الاصطناعي وتطوير خدمات إضافية لتعزيز التأثير التنموي والتوسع إلى أسواق ومجالات جديدة لضمان استدامة الأثر.

وبناء عليه، عملت شركة "خطوات رقمية" بالتعاون مع الملتقى الدولي للمؤسسات التنموية على تطوير منصة رافد 360 وفق نهج استراتيجي مستند إلى دورة حياة المنتجات الرقمية الوقفية. وقد تم تنفيذ عدة خطوات متكاملة، شملت:

- **المرحلة الأولى: تجميع الموارد**، حيث تم تجميع الموارد الأولية لبناء النسخة الأولى من المنتج الرقمي، مع تطوير الإطار العملي للاستفادة من فرص المساهمة المحتملة في استدامة المشروع سواء من خلال تبرعات الأفراد والمؤسسات الداعمة لفكرة الوقف الرقمي رافد 360، أو من خلال مساهمات رجال الأعمال والمؤسسات التنموية في توفير تمويل المشروع بشكل أولي، بالإضافة إلى الاشتراكات الدورية مقابل الاستفادة من الخدمات المتاحة، وصولاً إلى عقد الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الداعمة للعمل الخيري الإنساني والتنموي.
- **المرحلة الثانية: تخصيص الموارد حيث تم تطوير المنصة بالنسخة الأولى**، حيث تم بناء هيكل تقني يشمل نظام إدارة المحتوى ولوحة تحكم ديناميكية، وتم إعداد محتوى متخصص لدعم القطاعات التنموية المختلفة من خلال المنصة، وتم أيضاً اختيار فريق عمل تقني وخبراء محتوى لتنفيذ المهام الأساسية، بالإضافة إلى إنشاء النسخة التجريبية للمنصة لاختبار تجربة المستخدم وإدراج ميزات أولية تشمل إدارة المحتوى، الشراكات، والفرص التمويلية.
- **المرحلة الثالثة: التشغيل والإيرادات**: من خلال إطلاق المنصة بخدماتها المختلفة واستهداف المستخدمين الأساسيين وتفعيل نماذج تمويل متنوعة مثل الاشتراكات والرعايات والشراكات وإدراج إعلانات ملائمة لدعم أنشطة المنصة.
- **المرحلة الرابعة: إعادة استثمار العوائد**: حيث تشمل هذه المرحلة التطوير التقني وتحسين الأداء وإضافة ميزات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى توسع نطاق عمل المنتج الوقفي لزيادة الأثر التنموي بحيث يتم توجيه الإيرادات لدعم مشاريع وقفية وتنموية جديدة وتعزيز الشراكات مع المؤسسات التنموية والإنسانية وإضافة أدوات تفاعلية.
- **المرحلة الخامسة: توظيف العوائد المتوقع توليديها من الوقف الرقمي** سواء داخل المنصة بغرض تحسين الخدمات الحالية وإطلاق مبادرات رقمية جديدة أو خارج المنصة من خلال تمويل مشاريع وقفية

خارجية مثل التعليم وبناء القدرات وتحسين أداء المنصة وإضافة تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، وتطوير تجربة المستخدم لضمان سهولة الوصول والاستخدام.

دراسة حالة 2: المنصة الرقمية الوقفية "سراج"

مقدمة عن سراج

"سراج" هي منصة رقمية وقفية مبتكرة تهدف إلى دعم قطاع رعاية الأيتام، تم تطوير فكرتها بالتنسيق والشراكة مع اتحاد رعاية الأيتام، حيث تهدف إلى توفير بيئة شاملة تجمع بين المؤسسات الخيرية العاملة في مجال رعاية الأيتام، الأكاديميين، الباحثين، والجهات المانحة وغيرها من الجهات المهتمة برعاية الأيتام وتمكينهم. تسعى المنصة إلى تمكين الأيتام عبر تقديم فرص تعليمية وتدريبية تعزز من قدراتهم، وتبني لهم طريقاً نحو تحقيق أثر إيجابي ومستدام في مجتمعاتهم، كما تهدف إلى تقديم خدماتها للأفراد العاملين في مجال تمكين الأيتام ورعايتهم وتعليمهم ودعمهم، أفراداً كانوا أو مؤسسات.

أهم الخدمات التي يقدمها وقف سراج الرقمي:

1. **برامج تعليمية للأيتام:** مواد تعليمية متقدمة بلغات مختلفة.
2. **تدريب الكوادر العاملة:** تطوير مهارات العاملين مع الأيتام لتحسين جودة الرعاية.
3. **مكتبة معرفية رقمية:** موارد تعليمية وتدريبية متاحة لجميع الجمعيات.
4. **مجتمع تواصل وتعاون:** منصة تجمع الجمعيات والخبراء لتبادل الخبرات والموارد والعمل المشترك.

خاتمة البحث والتوصيات

يمثل الوقف الرقمي تحولاً استراتيجياً في العمل الوقفي، حيث يعزز استدامة الموارد ويواكب التطورات التقنية. يتيح هذا النموذج فرصاً أوسع للوصول إلى المستفيدين، ويزيد من الشفافية والكفاءة في إدارة الأوقاف. من خلال ما تم عرضه في الورقة، يتضح أن الأوقاف الرقمية توفر حلولاً مبتكرة تعزز الوصول إلى الأثر المنشود وبطرق مبتكرة وحديثة. وبناء عليه يوصي الباحث بالتالي:

1- **تعزيز الوعي المجتمعي حول الوقف الرقمي وتوسيع قاعدة المعرفة** من خلال إطلاق حملات توعوية تستهدف المؤسسات الخيرية والوقفية، الجهات المانحة، والمجتمع، للتعريف بمفهوم الوقف الرقمي ودوره في الاستدامة المالية للأعمال الخيرية والتنموية، بالإضافة إلى تطوير محتوى تعليمي رقمي شامل، يشمل دورات تدريبية عبر الإنترنت، مقالات، ومقاطع فيديو تعليمية حول آليات الوقف الرقمي وأفضل الممارسات في تأسيسه وإدارته. وتنظيم مؤتمرات وورش عمل دورية بالتعاون مع الجامعات، مراكز البحوث، والمؤسسات الخيرية لتعزيز النقاشات العلمية حول الوقف الرقمي.

2- **دراسة وتحليل النماذج الناجحة في الأوقاف الرقمية وتعميم أفضل الممارسات** من خلال إنشاء قاعدة بيانات تضم دراسات حالة حول مشاريع الأوقاف الرقمية الناجحة، مع تحليل استراتيجياتها، مصادر تمويلها، وأثرها الاجتماعي والاقتصادي، والاستفادة من التجارب الدولية في مجال التحول الرقمي للوقف، ودراسة كيفية استخدام تقنيات مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي لتعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد الوقفية، وإعداد تقارير دورية تتضمن التوصيات الخاصة بتحسين أداء الأوقاف الرقمية بناءً على التطورات التقنية والتنظيمية.

3- **تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الأوقاف الرقمية وضمان حقوق المشاركين** من خلال التوصية والمناصرة لصياغة تشريعات جديدة تتناسب مع طبيعة الأوقاف الرقمية، وتأخذ في الاعتبار خصوصية المعاملات الرقمية وأشكال التبرع الحديثة مثل العملات الرقمية والتمويل الجماعي، وإدراج الوقف الرقمي ضمن القوانين الوقفية القائمة، بما يضمن الاعتراف القانوني به، وحماية الأصول الرقمية الموقوفة من النزاعات القانونية أو سوء الاستخدام. وإنشاء هيئات إشرافية مختصة بالرقابة على الأوقاف الرقمية، لضمان الامتثال للمعايير الشرعية والقانونية وتعزيز ثقة المانحين والمستفيدين.

4- **تعزيز الاستثمار في التقنيات الحديثة لدعم الابتكار في الوقف الرقمي** من خلال تطوير منصات وقفية رقمية تعتمد على تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين عمليات توزيع العوائد الوقفية بفعالية، وتبني حلول الحوسبة السحابية لضمان استدامة الخدمات الوقفية الرقمية وتحسين الوصول إليها عالمياً، مع مراعاة الأمان السيبراني لحماية البيانات والمعلومات، واستكشاف إمكانيات استخدام العقود الذكية في إدارة الأوقاف الرقمية، لضمان تنفيذ شروط الوقف بشكل تلقائي وشفاف دون الحاجة إلى وسطاء.

5-**تعزيز الشراكات بين المؤسسات الوقفية والتقنية لتحقيق التكامل في بناء منظومة الوقف الرقمي** من خلال بناء تحالفات بين المؤسسات الوقفية وشركات التكنولوجيا لتطوير منصات وقفية رقمية مبتكرة تتسم بالكفاءة وسهولة الاستخدام، وتوفير برامج تمويل مشترك لدعم الشركات الناشئة المتخصصة في تطوير حلول رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لخدمة الأوقاف، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة لدراسة أثر التكنولوجيا على قطاع الوقف، وتطوير الحلول التقنية التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية وتعظيم الأثر الاجتماعي للأوقاف.

6-**إطلاق منصات تعليمية وقفية لدعم الفئات المستهدفة وتعزيز الأثر الاجتماعي للوقف الرقمي**، ويتم ذلك من خلال تطوير منصات تعليمية رقمية تقدم محتوى وقفي متخصص، مثل دورات في ريادة الأعمال الاجتماعية، الإدارة المالية للأوقاف، وتطوير المشاريع الوقفية الرقمية. وإنشاء مكتبات رقمية وقفية تتيح للمستخدمين الوصول إلى كتب ومراجع علمية مجانية تدعم تنمية المهارات وتعزيز التعليم المستدام. كما نقترح تبني نماذج التمويل الجماعي الوقفي لدعم إنتاج محتوى تعليمي مجاني يخدم الفئات المحتاجة، مثل الطلاب ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال الوقف المخصص للموارد التعليمية الرقمية.

ورقة العمل (13)

تطوير المنتجات الرقمية الوقفية
(تجربة شركة استثمار المستقبل "فرادة")

د. عبد المجيد العسكر[1]

[سيقدم عرضًا مرئيًا]

ورقة العمل (14)

تجربة الأوقاف الرقمية لمدّكّر

(2) المدير التنفيذي لشركة استثمار المستقبل "فرادة".

أ. حمد التويجري[1]

[سيقدم عرضًا مرئيًا]

(8) الرئيس التنفيذي لشركة مدّكر للتقنيات التعليمية المبتكرة.